الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ /

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2017

الموضـــوع

تطوير القطاع السياحي الوطني من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة (2002-2015)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

-شريط منال

إشراف الأستاذة:

* بوزاهر نسرين

السنة الجامعية :2016_2017

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

بعون الله تم إتمام هذا العمل العلمي، فلله الحمد و الشكر على نعمة العلم، وعلى توفيقنا على إتمام هذا العمل

كما أشكر:

-الأستاذة بوزاهر نسرين على قبولها الإشراف على هذا العمل، وعلى توجيهاتها وملاحظاتها القيمة.

- كما أشكر القائمين على وزارة السياحة الجزائرية على مساعدتنا في انجاز هذا العمل، وذلك بتدعيمنا بمختلف الاحصائيات المتوفرة لديهم.

الإهداء

إلى من لا أتمنى من الدنيا سوى رضاهما علي أمي وأبي حفظهما الله.

إلى أمل حياتي ابني " معاذ "حفظه الله ورعاه

إلى سندي في الدنيا وشريكي في الحياة زوجي "محمد"

إلى إخوتي وأخواتي و اولادهم

إلى كل عائلة زوجي وأخص بالذكر أم زوجي التي ساندتني حفظها الله لنا ورعاها.

إلى صديقتي مريم

وإلى كل الأهل و الأحباب

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع

الملخص :

تعتبر السياحة من الأنشطة الفعالة في الوقت الحالي التي لجأت اليها أغلب الدول لما لها من أهمية بالغة في توفير فرص العمل ، وتحسين ميزان المدفوعات ،وغيرها ،و باعتبارها احد البدائل لقطاع المحروقات جعل القطاع السياحي نشاطا هاما يجب تطويره .

في ظل إيمان الجزائر بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وباعتباره آلية من آليات تطوير القطاع السياحي وأبدت الجزائر رغبتها القوية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جهودها المبذولة لتوفير مناخ ملائم ،والمتمثلة في إصلاحات اقتصادية وكذا العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني إضافة إلى سن القوانين والتشريعات المحفزة .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، السياحة ، الاستثمارات السياحية.

Résumé :

Le tourisme est l'une des activités les plus efficaces actuellement utilisées par la plupart des pays, car il est très important d'offrir des possibilités d'emploi, d'améliorer la balance des paiements, etc. En tant que solution de rechange au secteur des hydrocarbures, le tourisme est devenu une activité importante qui doit être développé.

À la lumière de la croyance de l'Algérie dans l'importance de l'investissement étranger direct dans la croissance économique. Et en tant que mécanisme pour le développement du secteur du tourisme. L'Algérie a exprimé le vif désir d'attirer les investissements directs étrangers dans ses efforts pour fournir un environnement approprié, à savoir les réformes économiques et le travail visant à assurer la stabilité politique et sécuritaire en plus de légiférer sur la législation et la législation.

Mots-clés: investissement direct étranger, tourisme, investissements touristiques.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	مراحل حياة المنتوج	28
(2)	التوريع القطاعي لتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الى الجزائر للفترة (2002-2015)	102
(3)	تطور عدد الاسرة 2013	111
(4)	تطور عدد السياح للمرحلة (2008- 2015)	113
(5)	تطور المداخيل السياحية للمرحلة (2008-2013)	114
(6)	وضعية المشاريع السياحية المحلية (2013- 2014)	122
(7)	حصيلة الاستثمار السياحي المحلي (2013- 2014).	123
(8)	حصيلة الاستثمارات الاجنبية السياحية في الجزائر حسب نوع الهياكل	127
(9)	نسب انجاز الاستثمارات الاجنبية السياحة في الجزائر	127
(10)	نسب مساهمة المشاريع المنجزة من حيث الطاقة الإيوائية .	129
(11)	توزيع الطاقة الإيوائية للقرى السياحية قيد الانجاز	130
(12)	اجمالي عدد الاسرة و مناصب العمل التي توفرها كل الاستثمارات الاجنبية.	131
(13)	توزيع الاستثمارات الاجنبية على الدول المستثمرة.	133
(14)	توزيع الاستثمارات الاجنبية حسب مكان الاقامة	134

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الاجنبي الغير مباشر	16
(2)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة الى الدولة المضيفة و الشركات الاجنبية	38
(3)	اهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة (2002- 2015)	100
(4)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر للفترة (2002-2015)	101
(5)	تطور طاقة الايواء لسنة 2013	111
(6)	تطور عدد السياح لسنة 2013	112
(7)	تطور المداخيل بالعملة الصعبة للمرحلة (2008-2015)	114
(8)	توضيح خطة الاعمال السياحية لسنة 2015	116
(9)	توزيع الاقطاب السياحية بالامتياز بالجزائر	117
(10)	وضعية المشاريع السياحية المحلية نهاية 2014	121
(11)	**عدد مناصب العمل الموفرة من المشاريع المنجزة و المشاريع طور الانجاز.**	131
(12)	**حصيلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المجال السياحي الوطني حسب الدول المستثمرة و الولايات المعنية.**	132
(13)	حوصلة مساهمة الاستثمارات المحلية و الاجنبية في تطوير القطاع السياحة الجزائري	135

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	–
الإهداء	–
الملخص بالعربية	–
الملخص بالفرنسية	–
قائمة الأشكال	–
قائمة ا لجداول	–
الفهرس	–
المقدمة العامة	أ,ب,ج,د,هـ,و,ز
الفصل الأول : المسح النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	7
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	9
المطلب الأول : مدخل للاستثمار و الاستثمار الأجنبي	9
الفرع الأول: مدخل للاستثمار	9
الفرع الثاني : مدخل للاستثمار الأجنبي	13
المطلب الثاني :ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	16
الفرع الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	16
الفرع الثاني :مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر	18
الفرع الثالث :أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المبحث الثاني :حصر للاستثمار الأجنبي المباشر	22
المطلب الأول :النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله	22
الفرع الأول: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	22
الفرع الثاني:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	31
المطلب الثاني :محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	35
الفرع الأول :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	35
الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	39
المبحث الثالث :الأهمية و الأثر الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر	43
المطلب الأول :أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	43

المطلب الثاني :الأثر الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر	44
الفرع الأول:الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر	45
الفرع الثاني:الآثار السلبية الاستثمار الأجنبي المباشر	49
الفصل الثاني : المقاربة النظرية للسياحة	56
المبحث الأول:المفاهيم الأساسية حول السياحة	57
المطلب الأول : نشأة السياحة و أسباب انتشارها و توسعها	57
الفرع الأول : نشأة و تطور السياحة	57
الفرع الثاني: أسباب انتشار و توسع السياحة	58
المطلب الثاني:ماهية السياحة	58
المطلب الثالث:أنواع و خصائص السياحة	60
الفرع الأول:أنواع السياحة	60
الفرع الثاني: خصائص السياحة	62
المطلب الثالث: أركان ،مقومات و دوافع السياحة	65
الفرع الأول: أركان السياحة	65
الفرع الثاني: مقومات السياحة	65
الفرع الثالث: دوافع السياحة	67
المبحث الثاني:المفاهيم الأساسية حول الاستثمار السياحي	70
المطلب الأول :تعريف ومميزات الاستثمار السياحي	70
الفرع الأول: تعريف الاستثمار السياحي	70
الفرع الثاني: مميزات الاستثمار السياحي	71
المطلب الثاني:مجالات الاستثمار السياحي ومحدداته	72
الفرع الأول: مجالات الاستثمار السياحي	73
الفرع الثاني : محددات الاستثمار السياحي	73
المطلب الثالث:دوافع و أهداف الاستثمار السياحي	74
الفرع الأول : دوافع الاستثمار السياحي	74
الفرع الثاني:أهداف الاستثمار السياحي	75
المطلب الرابع : العوامل المشجعة على زيادة الاستثمارات السياحية و المعيقة له	76

الفرع الأول: العوامل المشجعة على زيادة الاستثمارات السياحية	76
الفرع الثاني: معوقات الاستثمار السياحي	78
المبحث الثالث: أهمية و أثر السياحة على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي و السياسي	79
المطلب الأول:أهمية وآثار السياحة على الجانب الاقتصادي	79
المطلب الثاني: أهمية و أثر السياحة على الجانب الاجتماعي و الثقافي	83
الفرع أول: الآثار الايجابية	83
الفرع الثاني : الآثار السلبية	84
المطلب الثالث:أهمية و آثر السياحة على الجانب البيئي	85
الفرع أول: الآثار الايجابية	85
الفرع الثاني : الآثار السلبية	86
الفصل الثالث : تطوير القطاع السياحي الجزائري من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة	91
المبحث الاول : وضعية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	92
المطلب الاول : الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.	92
الفرع الأول : قانون10- 90المتعلق بالنقد والقرض	92
الفرع الثاني : قانون الاستثمار الصادر في 1993	93
الفرع الثالث : قانون لسنة 1994	93
الفرع الرابع : قانون الاستثمار لسنة 2001 الذي يتعلق بتطوير الاستثمار	94
الفرع الخامس : قانون المحروقات رقم 05-03 المؤرخ في مارس .2005	94
المطلب الثاني : الامتيازات الممنوحة و الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	95
الفرع الأول : الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	95
الفرع ثاني : الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص	98
المطلب الثالث :حصيلة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.	99
الفرع الأول : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر	99
الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر	101
المبحث الثاني : واقع السياحة في الجزائر	103
المطلب الاول :واقع قطاع السياحة في الجزائر	103
الفرع الأول :مقومات السياحة في الجزائر	103

الفرع الثاني : واقع السياحة الجزائرية من خلال المخططات التنموية	105
المطلب الثاني : الاستراتيجية السياحية في الجزائر	106
الفرع الأول : إستراتيجية الخوصصة السياحية في الجزائر	106
الفرع الثاني: الشراكة الجزائرية في مجال السياحة	108
المطلب الثالث: إستراتيجية تطوير السياحة في الجزائر لآفاق 2025 (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة)	110
االمبحث الثالث : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي الجزائري .	118
المطلب الاول: وضعية الاستثمار السياحي في الجزائر.	118
الفرع الاول: اهمية الاستثمار السياحي في الجزائر.	118
الفرع الثاني: التحفيزات الممنوحة للمستثمرين في القطاع السياحي الجزائري	118
الفرع الثالث :الاستثمار السياحي(المحلي) في الجزائر	121
المطلب الثاني : واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المجال السياحي الوطني	124
الفرع الاول : اسباب لجوء الجزائر الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المجال السياحي.	124
الفرع الثاني : حصيلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المجال السياحي الوطني حسب نوع الهياكل	124
الفرع الثالث : حصيلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المجال السياحي الوطني حسب عدد الأسرة.	128
لفرع الرابع: حصيلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المجال السياحي الوطني حسب عدد مناصب العمل	130
الفرع الخامس : حصيلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المجال السياحي الوطني حسب الدول المستثمرة و الولايات المعنية.	132
المطلب الثالث :تحليل مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشر في تطوير القطاع السياحة الوطني.	135
الفرع الأول : تحليل مساهمة مجمل الاستثمارات السياحية في الجزائر المحلية و الاجنبية.	135
الفرع الثاني : معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر.	136
الخاتمة	141
المراجع	144

1- تمهيـــد

تعتبر السياحة ظاهرة قديمة قدم الإنسانية، لكنها تطورت بفضل تحسن الخدمات السياحية ومواكبتها للتغيرات الاقتصادية في العالم ،فضلا على فتح أسواق جديدة إلى جانب الأسواق السياحية التقليدية من أجل استمرار العطاء السياحي، إذ تعمل على زيادة الدخل الوطني وتوفير احتياجات الدخل من النقد الأجنبي ،كما أنها توفر عددا معتبرا من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة، حيث تعتبر السياحة صناعة مركبة تشتمل على الكثير من الصناعات مثل الفندقة، الوكالات السياحية، الشركات السياحية، وخدمات الترفيه والصناعات التقليدية والذي يلعب العنصر البشري الدور الأساسي خلالها.

وقد تفطنت العديد من دول العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأغلب دول أوربا لاسيما الغربية منها لأهمية قطاع السياحة واعتبرها من أهم ضروريات الحياة العصرية.

الجزائر واحدة من دول العالم التي أدركت أهمية قطاع السياحة لما تزخر به من مقومات سياحية هائلة ، فصحراء الجزائر لا يكاد يوجد لها مثيل في صحاري العالم ،حيث تعتبر مسرحا اثريا متنوعا واحتوائها على مناطق محمية، أما إذا توجهنا إلى الشرق أو الغرب الجزائري فإن المناطق الطبيعية ،الشواطئ ،الجبال ،السهول ،الحمامات المعدنية والآثار هي الجاذب الرئيسي للعديد من السياح .
فهذه الإمكانيات الطبيعية تفتقد في كثير من بلدان العالم، فالتنوع المناخي يجعل من السياحة في الجزائر تستمر على مدار السنة.

يحتاج تطوير القطاع السياحي إلي سياسة ترقية طويلة الأجل فحاولت الجزائر وضع برامج وخطط إستراتيجية لتطوير هذا القطاع، وبغرض تلبية احتياجات السياح وجلب أكبر قدر من العملة الصعبة، من خلال جذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجال السياحي لذلك تسعى جاهدة لتوفير مناخ استثماري محفز على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية متبعة في ذلك العديد من السياسات و الأنظمة.

2- إشكالية البحث :

في ظل سعي الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يدفعنا إلى معالجة الموضوع انطلاقا من الإشكالية الرئيسية الآتية:

- كيف يمكن تطوير القطاع السياحي الوطني من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

3- الأسئلة الفرعية :

ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من السمات البارزة والأكثر انتشارا في الدول النامية، فما هي محددات استقطابها ؟
- ما هي السياحة ؟ و ما هي آليات تطويرها؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هو حجم و نوع الاستثمار السياحي في الجزائر؟
- ما هو واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في القطاع السياحي ؟

4- الفرضيات :

للإجابة عن هذه الأسئلة نحاول الانطلاق من بعض الفرضيات التي نعتمد عليها في بحثنا والمتمثلة فيما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر آلية من آليات النمو الاقتصادي.
- القطاع السياحي قطاع استراتيجي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير محفز لجذب الاستثمارات الأجنبية لذلك يجب تحسين هذا المناخ ووضع الحلول المناسبة لجدب الاستثمارات الأجنبية.
- يمثل القطاع السياحي الوطني فرصة لتطوير الاستثمارات و تنمية النشاط السياحي الوطني و جعله تنافسي على المستوى الدولي .
- تمثل الجزائر وجهة للعديد من الاستثمارات العربية و الأجنبية للإقامة مشاريع في القطاع السياحي و التي قد تساهم في تطويره .

5- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أهم المحددات المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
- التعرف على الموارد السياحية المتاحة في الجزائر.
- محاولة التعريف على واقع الاستثمار السياحي في الجزائر.
- التعرف على أهم التحفيزات الممنوحة للمستثمرين في القطاع السياحي
- تسليط الضوء على جملة القوانين المنظمة للنشاط السياحي – تسليط الضوء على المشاريع السياحية الجديدة في الجزائر

6- أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من الدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجال السياحي في عملية التنمية الاقتصادية وهذا ما يستدعي البحث في جملة المعوقات التي تقف أمام تطوره (القطاع

السياحي) والتي تؤثر على المسيرة التنموية للجزائر باعتباره قطاع بديل للمحروقات من شانه خلق أثار إيجابية بالنسبة لفرص العمل وميزان المدفوعات

7- أسباب اختيار الموضوع

-هناك عدة أسباب قادتنا للبحث في هذا الموضوع نذكر منها:

- الميزة السياحية للجزائر و شساعة مساحتها مما يجعلها بمثابة قبلة سياحية.
- سعي الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و كذا محاولة العثور على بديل اقتصادي عن قطاع المحروقات.
- التوجه الجديد لسياسة الدولة الجزائرية الذي بدأ يعطى أهمية للقطاع و يهتم به.
- بقاء المنتج السياحي الجزائري متخلف عن جيرانه بالرغم من توفر الجزائر على إمكانات أحسن من هذه البلدان.
- ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي الجزائري وإعادة بعثه.
- هذا فيما يخص الأسباب الموضوعية، أما السبب الذاتي فهو الميول الشخصي للسياحة بصورة عامة.

8- الدراسات السابقة :

لم يتم الاعتماد على دراسة سابقة شاملة لكل متغيرات الدراسة وكل الدراسات المستعان بها كانت حول أحد جوانب الموضوع .

- دلال بن سمينة،**تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**،دراسة حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه،جامعة بسكرة،2012-2013 . و قد تم من خلالها دراسة أهمية و اثر السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها ،خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة فيها.

- فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية "دراسة مقارنة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 ، حيث تطرق في أطروحته إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية مع تبيان أهميته وأقسامه والدور الذي يلعبه على مستوى اقتصاديات الدول العربية.

- جوامع لبيبة، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية(دراسة مقارنة)،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة،2014-2015 ، و التي تطرقت فيها إلى مناخ و السياسات الاستثمار في الدول العربية مع تقييمها لفعالية سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

- حميدة بو عمروشة ، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة/دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص:اقتصاد دولي و التنمية المستدامة،جامعة سطيف،2011-2012 ، و التي تناولت مدى قدرة القطاع السياحي على إعطاء حركة تنموية للاقتصاد الجزائري ،كما تم تسليط الضوء على مساهمة القطاع السياحي في حل مشكلة البطالة و مدى قدرته على استيعاب اليد العاملة و التي بدورها تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للإفراد ، كما تهدف الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تواجه القطاع السياحي بالجزائر.

- عوينان عبد القادر ،السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات(2000-2025)،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص:نقود و مالية،جامعة الجزائر3 ،2012-2013. حيث تناولت هذه الدراسة موقع السياحة الجزائرية من السياحة الدولية، كم تطرق إلى تشخيص و فحص واقع السياحة الجزائرية من خلال الإمكانيات و المعوقات ،وبناء إستراتيجية كفيلة لتطوير السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية SDAT 2025

9- المنهج البحث :

إن المنهج المتبع في هذه الدراسة و من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة هو المنهج الوصفي الذي نعتبره مناسبا لطبيعة الموضوع من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمفاهيم الأساسية حول السياحة و الاستثمار السياحي. كذا تتبع الإطار القانوني لكل من الاستثمار الأجنبي في الجزائر و الاستثمار السياحي في الجزائر كما وظفنا المنهج التحليلي وذلك لتحليل الإحصائيات و المؤشرات المجمعة بهدف الوصول إلى تقدير لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع السياحي.

10- صعوبات الدراسة :

إن المشكل الرئيسي الذي صادفنا في انجاز عملنا هذا هو قلة الإحصاءات الدقيقة و الوافية عن حالة القطاع السياحي الجزائري سواء من خلال المداخيل أو الهياكل و خاصة للفترة الحالية، بالإضافة إلى نقص المراجع المتخصصة وكذا وجود تداخل وتضارب في بعض المعلومات، مما يفرض التحري في دقتها من مصادر مختلفة.

11- تحديد إطار الدراسة :

نحدد إطار دراستنا للموضوع كما يلي:

الإطار المكاني :تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات المحلية أي الواقع الجزائري ، من خلال دراسة واقع الاستثمار الأجنبي السياحي في الجزائر

الإطار الزمني :تمثل في معالجة كيفية تطوير القطاع السياحي الجزائري من جلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و ذلك في الفترة 2002-2015 .

12- هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة المتفرعة عنها تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين منهما يمثلان دراسة نظرية عن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و أساسيات حول السياحة

أما الفصل الثالث : فهو دراسة تطبيقية تطرقنا فيها إلى واقع كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و القطاع السياحي في الجزائر بالإضافة إلي إبرازنا لأهم المشاريع الأجنبية المستثمرة في قطاع السياحة الجزائري.

و تتمثل هذه الفصول فيما يلي :

-**الفصل الأول** :يتناول الفصل الأول الأسس النظرية للاستثمار حيث نستهله بعموميات على الاستثمار وهذا في المبحث الأول، ثم نتطرق لماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وأهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ثم نتناول بالتفصيل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره .

-**الفصل الثاني** : يتناول الفصل الثاني الدراسة النظرية حول السياحة حيث نبدؤه بالمفاهيم الأساسية حول السياحة و الاستثمار السياحي ذلك في المبحثين الاول و الثاني على التوالي ،ثم تطرقنا في المبحث الاخير الى الاهمية الاقتصادية للسياحة وآثارها.

-**الفصل الثالث** : يتناول الفصل الثالث واقع كل من الاستثمارات الاجنبية المباشرة و السياحة في الجزائر و هذا في المبحثين الاول و الثاني على التوالي كما تطرقنا في المبحث الثالث على واقع الاستثمار السياحي المحلي و الاجنبي في الجزائر مبرزين اهم المشاريع السياحية الاجنبية،اما في اخر الدراسة تناولنا تحليل لمساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تطوير القطاع السياحي الوطني.

-**وفي خاتمة الدراسة** : تم استعراض أهم النتائج المستخلصة وكذلك مجموعة من الاقتراحات التي نراها السبيل إلى تطوير وترقية القطاع السياحي الجزائري.

الفصل الأول

تمهيد:

يعد الاستثمار من أهم أوجه النشاط الاقتصادي في الواقع المعاصر، إذ أنه يحظى بالضرورة بدور خطير على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة ما، وذلك لكونه قناة رئيسية سيتدفق عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية، لذلك تنظم الدول والمجتمع الدولي معاملة الاستثمار المذكور وتقرير الضمانات له من واقع أن يرتبط بحركة تداول رؤوس الأموال واستغلالها داخليا وخارجيا.

وللاستثمار الأجنبي بعد هذا حاجة ملحة للاقتصاديات النامية والمتقدمة لا فرق بينهما، إذ أن حاجة الاقتصاديات النامية لرأس المال والخبرة الفنية تقابلها حاجة الاقتصاديات المتقدمة إلى أسواق تستثمر فيها رؤوس الأموال الفائضة لديها.

ولقد تزايد الاهتمام وبشكل كبير بالاستثمارات الأجنبية وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الدول العربية وذلك منذ أوائل الثمانينات نتيجة تراجع القروض المقدمة إليها اثر تصاعد أزمة المديونية الخارجية فاتجهت هذه الدول إلى إزالة القيود المفروضة والحواجز والعراقيل ومنحتها حوافز وضمانات على هذا الاستثمار، وشهدت الساحة صراعا وتنافسا على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وسنتناول في هذا الفصل من خلال الدراسة والتحليل.

- مفاهيم عامة حول الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر.
- النظريات لمفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أهمية و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

في علم الاقتصاد هناك ظواهر اقتصادية تمتاز بدقّة تعاريفها و بساطتها، وهذا لا ينطبق على ظواهر اقتصادية أخرى التي تمتاز في حقيقة الأمر بالتعقّد و كذلك بالصعوبة في تحديد التسمية و التعريف لها، و من الأمثلة على ذلك نجد الاستثمار المباشر الأجنبي باعتباره ظاهرة اقتصادية معقّدة الجوانب حيث أن الاقتصاديين و المختصين في هذا المجال صادفتهم مشكلة تحديد أبعاده و جوانبه نظرا لتعقيداتها الناتجة عن اختلاف المعايير المحاسبية و القانونية و كذلك الإحصائية بشأنها.

و قبل أن نخوض في تعرف إلى هذا الأخير، يجب أن نتطرق بإيجاز لكل من الاستثمار بشكل عام، و الاستثمار الأجنبي ، لأن ذلك يشكل بنظرنا بداية حقيقية نحو الإلمام بكل الجوانب التي تخص الاستثمار المباشر الأجنبي.

المطلب الأول : مدخل للاستثمار و الاستثمار الأجنبي.

يعتبر الاستثمار عمومه و الاستثمار الأجنبي خاصة من أهم الأعمال الاقتصادية وذلك بفضل الأهداف التي يحققانها في مجالات مختلفة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي وهذا ما سنتطرق إليه في مطلبنا هذا

الفرع الأول: مدخل للاستثمار.

الاستثمار بشكل عام, ظاهرة اقتصادية تعدّدت تعاريفها و ذلك تبعا لتعدّد الاقتصاديين و كذلك المدارس الاقتصادية المختلفة المتعاقبة على السواء، الذين ساهموا في وصفها و تحديد مفهومها.

في هذا السياق سنحاول بلورة بعض التعاريف الخاصة به، لنخلص بعدها في الأخير إلى تحديد مفهوم عام له، وتحديد أهميته.

أولا : تعريف الاستثمار.

للاستثمار عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول:

الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد اوالدخل أو الربح والمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو غير مادي حيث أن الشكل المادي يتمثل في البنايات، السلع المعمرة ،معدات....الخ و الشكل غير مادي يتمثل في النقود و الودائع تحت الطلب أسهم بأنواعها.....الخ[1]

التعريف الثاني :

ويمكن تعريف الاستثمار بما يلي " :التخلي عن الأموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها في تلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

أ .القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

ب .النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

ج .المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.[2]

التعريف الثالث :

عرف الاستثمار على أنه توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول قصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر.[3]

ويمكن من هذه التعاريف أن نستنتج تعريف اشمل وعام على الاستثمار هو:

الاستثمار: هو تخصيص مقدار من المال بغرض الحصول على وسائل إنتاج جديدة أو تجديد وتطوير الوسائل الموجودة وذلك حتى يتسنى الرفع من الطاقة الإنتاجية .

[1] طاهر حيدر جردان : **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 1997 ، ص 98.

[2] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 13.

[3] حامد العربي الحضري : **تقييم الاستثمارات**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، 2000، ص 20.

ثانيا: أهمية الاستثمار

إن تقدم الدول اليوم يقاس على أساس حجم استثماراتها أو أصولها التي تعتبر من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني ومستوى المعيشة فبالتالي للاستثمارات أهمية اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية وتكمن هذه الأهمية في الدور الهام الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي فهو يعتبر متغير هام جدا ، يدخل في تحديد الطاقة الإنتاجية كما انه يؤدي إلى زيادتها وتزداد أهميته لاعتباره من مكونات الطلب الكلي من مكونات الطلب الكلي.[1]

ثالثا: تصنيفات الاستثمار

هناك العديد من المعايير التي يتم على أساسها تصنيف الاستثمار إلى:

1- تصنيف الاستثمارات حسب طبيعتها[2]

أ-استثمارات حقيقية عينية.

هو عملية استخدام السلع و الخدمات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلا في المجتمع أو تحديثها(أرض مستصلحة، مبان....الخ) ، كما يعتبر استثمارا عينيا كل إضافة إلى رصيد المواد الخام والسلع الإنتاجية الأخرى .

ب-استثمارات مالية:

.يمكن تعريف الاستثمار المالي بأنه شراء رأسمالي موجود وهذا يعني شراء حصة في رأس مال(أسهم)، أو حصة في قرض الإيداع أو إذن خزينة (سندات أو شهادات).

تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد و بالحقوق الأخرى التي تقرها القوانين ذات العلاقة.

2- تصنيف الاستثمارات حسب آجالها[3]

أ-استثمارات قصيرة الأجل:

يقصد بذلك استثمار أو توظيف قدر معين من السيولة النقدية المتوافرة بدلا من تركها عاطلة، كما في حالة شراء أوراق مالية على سبيل المثال وفي مدة تقل عن سنة.

ب-استثمارات متوسطة الأجل:

[1] زياد رمضان ، مرجع سابق ، ص 42.

[2] حسين عمر ، **الاستثمار و العولمة** ، دار الكتاب الحديث ، 2000 ، ص 47 .

[3] رمضان الشراح، **الاستثمار النظرية والتطبيق**، ذات السلاسل، الكويت، 2005 ، ص14.

هي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها على 05 سنوات وتزيد عن السنتين وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

ج-استثمارات طويلة الأجل:

ويقصد بذلك استثمار أو توظيف قدر معين من السيولة النقدية المتوافرة في أوراق مالية طويلة الأجل، ويتمثل الهدف الأساسي لتلك الاستثمارات في الاحتفاظ بها لفترة طويلة نسبيا، حيث تفوق مدتها 05 سنوات.

3-تصنيف الاستثمارات حسب شكل الملكية[1]

أ- استثمار عام:

هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة من إنشاء المشروعات المختلفة ويهدف إلى تعظيم العائد الاجتماعي حيث أن معظم مشروعات الدولة تهدف إلى خدمة المجتمع مثل إنشاء المستشفيات والمدارس وخدمة البنية التحتية...الخ .

ب-استثمار خاص :

هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو القطاع الخاص وهي المشروعات التي تؤول ملكيتها إلى القطاع الخاص ويهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.

ج-استثمار مشترك (مختلط)

وهي المشروعات التي يشترك في تكوينها ورأسمالها القطاع الخاص والقطاع العام والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة، وبراءات الاختراع .

4- تصنيف الاستثمارات حسب جنسية المستثمر[2]

أ-الاستثمار الوطني: الجهة المستثمرة والممولة تنتمي لنفس البلد المستثمر فيه، وينقسم إلى عام وخاص

-استثمار وطني عام :يقوم عليه القطاع العام، أو الحكومة أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة بدافع عام، مثل تخفيف حدة البطالة، زيادة معدلات النمو والرفاهية العامة.

-استثمار وطني خاص :يقوم به أفراد، أو مؤسسات خاصة، بدافع تعظيم الربح وتقوية.

ب-الاستثمار الأجنبي:

[1] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003 ، ص15 .

[2] زياد رمضان ، مرجع سابق ، ص 35

الجهة المستثمرة والممولة لا تنتمي للبلد المقام فيه الاستثمار، أي يتم تكوين رأسمال حقيقي جديد خارج الدولة وينقسم إلى:

-**استثمار أجنبي مباشر** :وهي تلك الاستثمارات التي يديرها أجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو تملكهم لنصيب يبرر لهم حق الإدارة، ومعظم هذه الاستثمارات تتم بواسطة شركات متعددة الجنسيات، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة أنواع..

-**استثمار ثابت** :مصانع، آلات....

-**استثمار في المخزون** :مواد خام، منتجات نهائية.....

-**استثمار عقاري** :مساكن، إسكان إداري....

-**استثمار أجنبي غير مباشر** :أو الاستثمار في الأوراق المالية وهي استثمارات في شكل قروض أجنبية، أو شراء الأجانب الأسهم أو سندات حكومية أو خاصة، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد لرأس المال المستثمر دون جهد إداري، أو مخاطر اتخاذ القرار من قبلهم.

6- تصنيف الاستثمارات حسب إدرار العائد[1]

ا-الاستثمار التلقائي:

هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره من عائد مثل الاستثمارات الحكومية في إقامة الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية.

ب -الاستثمار المحفز:

وهو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد بدافع توقع عائد مجز عنه، ولولا توقع هذا العائد لما أقدم الأفراد عليه.

الفرع الثاني : مدخل للاستثمار الأجنبي.

يعرف تطورا مستمرا في مفهومه،و هذا راجع للأساليب و الإشكالية المستعملة في هذا الاستثمار من قبل الدول، ولهذا نجد تعدد الآراء و الأفكار حول تعريفه،بحيث لا نجد تعريفا محددا له يعطي المعنى الحقيقي و الواضح من مختلف جوانبه،وفي هذا السياق سنحاول بلورة بعض تعاريفه كما سنتطرق لأنواعه.

أولا : تعريف الاستثمار الأجنبي

سنحاول عرض بعض التعاريف الخاصة به.

التعريف الأول :

[1] علي لطفي ، **الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون العربي** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2009 ، ص 3

يرى فريد النجار "انه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و المالية و السياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل[1]"

التعريف الثاني :

"كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية عامة أو خاصة يملكها بلد ما سواء في صوره نقد أو تكنولوجيا أو شكل من أشكال رأس المال ,و يكون هذا الاستخدام مقترنا بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي المصدر لرأس المال على جزء أو كل المشروع تمكنه من اتخاذ القرارات ,ويمكن للمشروع على هذا النحو أن يحوز على الشخصية الحقيقية كالوكالات والفروع .[2]

*بالنظر إلى مختلف التعاريف السابقة يمكننا أن نصل إلى صياغة تعريف عام للاستثمار الأجنبي على انه:

"مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي تجري تحديدا خارج البلد الأم ,تشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أهداف سياسية و اقتصادية ومالية ,وهذه الحركات إنما تتخذ أشكالا متعددة."

ثانيا أنواع الاستثمار الأجنبي

1- الاستثمار الأجنبي غير المباشر(الاستثمار المحفظي)

هو الاستثمار الذي يعرف على انه":استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية,عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية ,أي هو تملك الأفراد و الهيئات و الشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع ,و يعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر ,استثمارا قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر"[3] .

- كما نجد **أميرة حسب الله محمد** عرفته على انه الاستثمار الذي":يتعلق بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية ,سواء كانت حقوق ملكية (أسهم)أو حقوق دين(سندات) وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية و ذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة ,أوقد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال المؤسسات المالية متخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي

[1] فريد النجار **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي** ,مؤسسة شباب الجامعة ,مصر , 2000 ,ص2

[2] سحنون فاروق، **اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**،دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستير،جامعة سطيف،2009-2010 ،ص13.

[3] عبد السلام أبو قحف ،**نظريات التمويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة** ،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2001 ،ص13.

تصدرها ,و قد يتم التعامل في الأوراق المالية مع الأجانب .فالاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية فإنه يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة و طويلة الأجل بين دول العالم المختلفة ,و يعني شراء أسهم وسندات وخلافه لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى ,و يعطي هذا الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم و السندات[1]

-منه يمكن أن نستنتج دور المستثمر يقتصر في تقديم رأس المال إلى الجهة المعنية لاستثماره ,دون أن يكون للمستثمر أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري.

2-الاستثمار الأجنبي المباشر[2]

يرى **عبد السلام أبو قحف** أن الاستثمار الأجنبي المباشر":هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو الكل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني ,في حالة الاستثمار المشترك.

Joint Venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار , فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من المواد المالية و التكنولوجية والخبرة الفنية قي جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

-أما **جيل برتان** يرى أنه":هو الذي يستلزم السيطرة (الإشراف)على المشروع بأخذ هذا المشروع شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو الغير المتساوية ,كما أنه يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم بصفة عامة فالاستثمار الأجنبي المباشر هو كل التوظيفات المالية في الأصول الثابتة أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو عبارة عن كل التوظيفات المالية في السندات الحكومية و المؤسسية و كل أنواع القروض المصرفية و كل أنواع الأسهم.

*يمكن التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر من خلال علاقة المستثمر بالمشروع فإذا كان المستثمر يسيطر على المشروع يعتبر استثمار مباشر، و على إثر هذه السيطرة تنقل هذه الاستثمارات المهارات و الخبرات الفنية والتكنولوجية الحديثة المرافقة لدراسة مال المشروع ,على عكس الاستثمار غير المباشر الذي يحصل فيها المستثمر على عائد دون أن تكون له سيطرة على المشروع و على إثرها لا تنقل المهارات و الخبرات.

نظرا للمزايا التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر ,تلجأ العديد من الدول النامية إلى تشجيعه و جلبه ,كونه يعتبر محرك عجلة التنمية الشاملة من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات ,و بما أن الاستثمار

[1] أميرة حسب الله محمد،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير مباشر**،في البيئة الاقتصادية العربية،دار الجامعة،مصر،2004-2005 ،ص ص ،43-44 .

[2] سحنون فاروق،المرجع السابق،ص16.

الأجنبي المباشر هو محور دراستنا سنتناوله بالتفصيل من خلال التطرق إلى دوافعه ,أشكاله , آثاره...الخ.

و الجدول التالي يبين أهم نقاط الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي الغير مباشر.

الجدول رقم : (1) الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي الغير مباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي الغير المباشر
-الاستثمار طويل الأجل. -يهدف إلى الحصول على الإنتاج. -مسئول عن الأرباح و الخسارة و المخاطر. -الامتلاك الكلي أو الجزئي للشركة - له الحق في الإدارة.	-الاستثمار قصير الأجل - يهدف إلى تحقيق العوائد -غير مسئول عن أي خسارة -شراء أسهم و سندات -ليس له الحق في الإدارة .

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثاني :ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجي الذي تلجأ إليه الدول نتيجة قصور مصادر التمويل المحلي، وعدم كفاية الادخارات المحققة لتمويل الاستثمارات المطلوبة، ويلقى هذا النوع من التمويل اهتماما وتفضيلا من طرف الدول المضيفة التي تجد فيه المنافع والمكاسب المرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية، فما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ و ما هي مبادئه ؟

الفرع الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها :

التعريف الأول:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعا للتسويق أو البيع أو التصنيع أو الإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو(الخدمي).[1]

[1]عبد السلام أبو قحف قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة** ،المرجع السابق ،ص14 .

التعريف الثاني:

" الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية وبهدف تحقيق عائد"[1]

التعريف الثالث:

"يعرف الاستثمارات المباشرة على أنها تلك التي تتم في شكل شركات أو مشروعات تؤسس في البلدان المضيفة للاستثمارات بناءا على اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، أو بموجب القوانين المحلية للبلد المضيف للاستثمارات الخارجية، وتأخذ مثل هذه الشركات أو المشروعات شكل شركات للمساهمة، أو غيرها من أشكال الشركات، وتمارس نشاطها في البلد المضيف وتخضع لقوانين ونظام تلك البلدان".[2]

حسب صندوق النقد الدولي FMI:نوع من أنواع الاستثمارات الدولية،وهو يعكس هدف حصول كيان(عون اقتصادي مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر،و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي و المؤسسة ،إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة،و يعتبر مباشر إذا كانت مشاركة المستثمر الأجنبي اكبر أو يساوي 10 % [3] .

تعرف منظمة الأمم المتحدة الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يترتب عنه تورط مباشر في المراقبة والتسيير والإشراف على مشروعات استثمارية منشأة في اقتصادها من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر وبصفة عامة يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كل استثمار خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لآجال طويلة[4].

*أما من جانبنا فسنحاول تحديد تعريف عام للاستثمار المباشر الأجنبي على أنه: " هو ذلك الاستثمار الذي يتّخذ عدّة أشكال يجريه مستثمر أجنبي و من ثم يديره و يشرف عليه بشكل مستقل أو بشكل مشارك، وهذا المستثمر يتّخذ عدّة صفات (عمومي, خاص, طبيعي أو معنوي) في البلد غير البلد الذي يقيم فيه بغرض تحقيق

[1] طاهر مرسي عطية، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص169 .

[2] حامد العربي الحضري،المرجع السابق،ص19.

[3] عبد المجيد قري،**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003،ص251.

[4] يوسف سعداوي ، **تسيير محافظ الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لبعض حالات الدول العربية** . مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية ، جوان 2008 ن العدد الثالث ، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر . ص 163

أهداف مختلفة.

الفرع الثاني **:مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر**

المبادئ الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

– **مبدأ الشفافية والتناسق** :يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية.

– **مبدأ سيولة حركة رأس المال** :وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والمواد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس الأموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدأين:

– **مبدأ حرية التحويل** :هذا المبدأ يضمن لرؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

– **مبدأ حرية الدخول لسوق العملية الصعبة** :على الدولة الداخلة في سوق العملية الصعبة القيام بما يلي:

* وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.
* تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات.
* وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي.

– **مبدأ الاستقرار** :يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي

وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحو دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل:

* أخطار نزع الملكية واستيلاء التأمين.
* أخطار الحروب والانتفاضات.
* أخطار تحويل رأس المال.

الفرع الثالث :أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تقسيم أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أهداف الدول المستثمرة و أهداف الدول المضيفة .

أولا : أهداف الدول المستثمرة

إن القيام بالاستثمار الأجنبي يهدف من وراءه إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

1- الهدف العام للاستثمار الأجنبي المباشر :هو تحقيق العائد أو الربح أو الدخل مهما يكون نوع الاستثمار فإن الهدف الأساسي منه تحقيق العائد أو الربح.

2- تكوين الثورة وتنميتها :ويكون ذلك عندما يضحي الفرد في الاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.

3- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

4- المحافظة على قيمة الموجودات :يسعى المستثمر إلى تنويع مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته (ثروته) مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاعا لأسعار وتقليصها.

ثانيا :أهداف الدول المضيفة[1] .

ونتطرق فيها إلى الأنشطة الأساسية والأدوار العامة للهيئات والأجهزة القومية للاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة كالآتي:

1- تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة.

2- تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة.

3- المتابعة والرقابة على إنجازات وممارسات الشريكات الأجنبية متعددة الجنسيات.

4- تقديم المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى التمهيدية والنهائية للمشروعات.

5- حل للمشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب.

6- اختيار مستويات التكنولوجيا وأنواعها ووضع الضوابط اللازمة بحيث يتلاءم مع متطلبات والظروف التنمية الشاملة وخصائص الدولة.

7- تصميم السياسات الخاصة لتحفيز وجلب المستثمرين الأجانب.

8- وضع الضوابط والإجراءات اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية مما يخدم أهداف الدولة في كافة المجالات مثل:

-العمالة.

-توفير العملات الأجنبية.

-تحويلات الأرباح للخارج.

-التنمية التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية.

-التصدير.

-ترشيد الواردات.

[1] محمد مطر ، **إدارة الاستثمارات** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، 1999 ، ص 122

-فتح أسواق أجنبية جديدة.
-خلق علاقات تكامل رأسية وأفقية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
-المحافظة على الثقافة الوطنية وتنميتها بما يخدم الأهداف الوطنية.
-المحافظة على سيادة الدولة واستقلالها واستقرارها.
-الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة.
-تنمية وتطوير المناطق أو المحافظات الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي.

9- توفير المعلومات والبيانات المختلفة)الاقتصادية والتسويقية والثقافية... إلخ (للمستثمرين الأجانب .وكذلك إعداد القوائم الخاصة بمشروعات الاستثمارات المطلوبة وإجراء البحوث وتقديم دراسات الجدوى التمهيدية لهذه المشروعات مجانا أو المساهمة في إعدادها.

10- القيام بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة لمشروعات الاستثمار بعد دراستها في ضوء الأهداف العامة للدولة.

11- حصر وتسويق فرص الاستثمار المختلفة المتاحة والمرتقبة وترويجها في الداخل والخارج.

12- التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية وبين المستثمرين الأجانب فيما يختص بالمشروعات المقترح إقامتها.

*أما بخصوص البناء التنظيمي والإداري للهيئات والأجهزة القومية القائمة على الاستثمارات الأجنبية فإن الأمر قد يختلف من دول إلى أخرى ومن المحتمل أن يرجع هذا الاختلاف إلى عدد من الأسباب من بينها:

- درجة المركزية في إتحاد قرارات الاستثمار الأجنبي، والدور الرئيسي المحدد الذي يجب أن تضطلع به الهيئة فيما يختص بالاستثمارات بصفة عامة، وبمعنى آخر هل تترك قرارات الاستثمار لكل قطاع اقتصادي على حدة.

فمثلا هل يتقدم المستثمر الأجنبي بطلب الاستثمار الخاص بمشروع صناعي إلى وزارة الصناعة بينما يتقدم نظيره إلى وزارة المواصلات إذا كان يرغب في تقديم طلب للاستثمار في مشروع للنقل أو الاتصالات وهكذا .وبالتالي تصبح الهيئة القومية للاستثمار بمثابة المنسق أو حلقة الاتصال بين المستثمر والوزارة المعنية في المراحل الأولى للتقدم بطلب الاستثمار وبعدها تنتهي المهمة. أم أن عكس هذه الحالة هو السائد.

أي أن الهيئة القومية للاستثمار هي التي تتخذ القرارات وتمنح الموافقات على الطلبات الاستثمار المختلفة بعد أخذ رأي الوزارات.

– درجة التخصص وتقسيم العمل المطبقة في الهيئة ومدى تعدد الأدوار والمهام المتاح لها.
– الأهداف القومية العامة للدولة في الأجلين الطويل والقصير .
– درجة اللامركزية أو التشتت الجغرافي المطبقة أو المزمع تطبقها سواء على مستوى القومي أو على الدولي.
– درجة تفويض السلطة داخل الهيئة القومية للاستثمار .

المبحث الثاني :حصر للاستثمار الأجنبي المباشر.

يتناول هذا المبحث تحليلا لبعض النظريات الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافع الشركات متعددة الجنسيات الخاصة بهذا النوع من الاستثمار، ويقتصر تحليلنا على عرض أهم النظريات في هذا الخصوص وأكثرها شيوعا وذلك استنادا إلى مدى توافر الأدلة والبراهين العلمية الخاصة بكل نظرية.

المطلب الأول :النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله

هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، لم ترتكز واقعيا على أساس موحد بل تعددت الأسس، الأمر الذي فسر بروز عدة نظريات وتباينها بشأن ذلك، وفي هذا السياق سنبلور أهم النظريات المفسرة للاستثمار المباشر الأجنبي عبر الإشارة لمضمون كل منها على حدة ومختلف الانتقادات التي وجهت لها وكذا عرض لأهم الأشكال له.

الفرع الأول: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم و على الدولة المضيفة، فان العديد من المدارس تناولت هدا الموضوع و كل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى و الفرضيات التي تقوم عليها، و في هدا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى:

-التفسير التقليدي

-التفسير الحديث

أولا : التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و سنقوم بعرض لبعض هده النظريات فيما يلي:

1-النظرية الكلاسيكية[1]:

***مضمون النظرية:** "لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط ".

"يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات ، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة

[1] قويدري كريمة،**الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي في الجزائر**،رسالة ماجستير تخصص مالية دولية،جامعة تلمسان،2010-2011 ،ص ص11-13

[1] عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1992 ، ص 367.

مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

ا- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

ب- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

ج- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

د- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.

هـ- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية .

***نقد النظرية:** من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية

2- نظرية عدم كمال الأسواق:

***مضمون النظرية :** تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها .

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي[1]:

ا- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

ب- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.

ج- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى.

د- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار المباشر.

هـ- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور .

[1] عمر صقر ، **العولمة و قضايا الاقتصادية المعاصرة** ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2003 ، ص 4

و- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذب الاستثمار في الدول النامية .

ي- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة ، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق ، أي وجود السوق غير التامة[1] .

***نقد النظرية:** من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العلمية.

كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية

و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب .

3-نظرية الميزة الاحتكارية :

***مضمون النظرية :** تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات و إمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و يذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية .و من تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق[2].

*و كان "هايمر" أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد ، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري

***نقد النظرية:** لقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية ، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل ، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم

[1] فليح حسن خلف ، **التمويل الدولي** ، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2004 ، ص 181

[2] رضا عبد السلام ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة** ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2007 ، ص 49

و تقليل لعنصر العمل و الميزة التنافسية و لم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة[1].

ثانيا:التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

1- نظرية توزيع المخاطر [2]:

***مضمون النظرية** :ركز" كوهين" عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر .فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة" بعدم وضع البيض في سلة واحدة" و بالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض.

***نقد النظرية:** بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق و الاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية و من ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة ، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

2- نظرية دورة حياة المنتج[3]:

***مضمون النظرية** : تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا و مرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة أنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور

[1] عبد السلام أبو القحف ، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** مرجع سابق ،ص 398

[2] دلال بن سمينة،**تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**،دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه،جامعة بسكرة،2012-2013 ،ص ص 21-22 .

[3] فاطمة رحال،**اثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**،رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي،جامعة بسكرة،2011-2012 ،ص ص 108 -110 .

إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص .

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالآتي :

أ- **مرحلة الظهور(الإنتاج)والبيع في السوق المحلي** : من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء ، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة

يتزايد في السوق المحلي فان الشركة تبدأ في التفكير و وضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها و فببداية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.

ب- **مرحلة النمو والتصدير** : في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة ، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق

المجاورة ، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي بداية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة و التجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

ج-**مرحلة نضوج السلعة** : في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له.

وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها و مبيعاته ، حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع

إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع ، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بان وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حماية مثل الرسوم والجمارك والضرائب... الخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأس–ù عار للتخلص من الفائض في المخزون). كما تلجأ ضمن الإستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.

د– مرحلة الانحدار والتدهور : في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجي للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق ، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولائه م للسعة بحثا عن السلعة جديدة مماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض ، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها ... الخ ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزوها الأسواق وهو ما يطلق عليه" بالإستراتيجية الهجومية.

الشكل رقم (1):مراحل حياة المنتج.

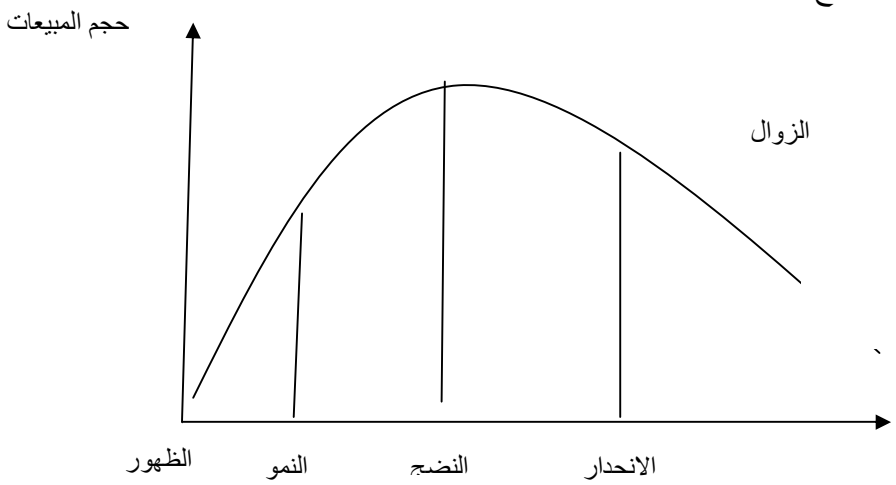

المصدر:من إعداد الطالبة.

تقضي نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفسور" رايموند فيرنون" في جامعة هارفارد الأمريكية قسم إدارة الأعمال فقد لاحظ فيرونون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرنون(Vernon) أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها وطبقا لفيرونون فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الإلكترونية التي تتقادم بسرعة كبيرة وكذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوى الطلب عليها على التغير في اتجاهات وأذواق المستهلكين، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الإلكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال ، أي أن هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة.

***نقد النظرية:** من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

3- النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي[1]:

***مضمون النظرية :** لقد قام" دنينغ "بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر و تجميعها في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية .

و قد قام" دنينغ "بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية و نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع و قد أوضح دنينغ أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج و هي: [2]

– تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.

– أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

– أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة،مثل انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

"ويرى دنينج، أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير ، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى ، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة و يمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية و يجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل :انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق و هكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية و المزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا .

"ووفقا للنظرية الانتقائية ، فان العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب و عوامل الدفع .فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية، حيث أن القيود على التوسع و زيادة الضرائب ما هي إلا أمثلة على عوامل الدفع في الدولة الأم، حيث انها تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم ، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما صنفها دنينج إلى عوامل ترجع إلى التقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول و حجم السوق، تحركات المنافسين و التقارب الجغرافي بين الدولة الأم و الدولة المضيفة ، حيث أن العديد من الشركات الدولية تتجه إلى التوسع

[1] دلال بن سمينة،المرجع السابق،ص ص 27-28 .

[2] عمر صقر ، مرجع سابق ، ص 50

خارجيا نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم و ذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل و الشحن و الاتصال الخارجي .

***نقد النظرية:** بالرغم من محاولة هذه النظرية، إن تكون أهم النظريات القادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لاعتمادها على عوامل متعددة لكن رغم ذلك أشار العديد من الاقتصاديين إلى مسائل لم تتمكن النظرية من حلها، كما أكد على ذلك" بكلي" عام 1982 ، إن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين مزايا الملكية و التدويل و مزايا التمركز في السوق المضيف و تطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير و التأثر فيما بينها، كما أن معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية و عديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق دولية قادرة و كافية لشرح الظاهرة لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية و الإدارية .

4- نظرية الميزة النسبية(المدرسة اليابانية)[1] .

***مضمون النظرية :** من رواد هذه النظرية (كوجيما و أوزاوا) و قد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية و تجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة و مثل التميز التكنولوجي و كذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الاختراعات التكنولوجية المتلاحقة لذلك توصى بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلاّ بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية ، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الأمريكية ما هي إلاّ بديل للتجارة.

***نقد النظرية:** تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة ، دون تقديم التفاصيل.

[1] رضا عبد السلام ، **مرجع سابق ، ص 70** ،ص 70.

الفرع الثاني:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد سبق وأن تعرضنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ملكية الطرف الأجنبي كليا أو جزئيا للمشروع وبمعنى آخر يحمل الجانب الأجنبي باستثمارات مالية، ويتخذ هذا النوع أحد الأشكال التالية:

أ –الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف[1] :أو الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي أين تحصل الشركة الدولية على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية:

- بناء مشروع جديد تماما..
- شراء مشروع قائم بالفعل

- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد.

وتحقق الشركة الدولية عند شرائها مشروعا قائما بالفعل، الاستفادة من السوق الخاص بهذا المشروع كذلك تتمتع الشركة الدولية في هذه الحالة بامتلاكها الحرية الكاملة في إدارة نشاط الشركة، كما تتمتع بالحصول على أرباح أكثر نتيجة تكلفة عوامل الإنتاج– نسبيا –في البلد المضيف.

إلا أن الشركة الدولية قد تتعرض في حالة الامتلاك الكامل للمشروع لمشاعر عدائية من المواطنين في البلد المضيف كما قد تتعرض لمخاطر التأميم والتقلبات السياسية.

أما بالنسبة للجولة المضيفة .فيحقق امتلاك الشركة الدولية للمشروع دخول تدفقات مالية جديدة إلى البلد المضيف، وتزويد هذا البلد بخيرات إنتاجية وإدارية وتسويقية جديدة .وإذا كان المشروع يصدر جزءا من إنتاجية للخارج فإن هذا يساهم في إصلاح ميزان المدفوعات في البلد المضيف.

المشروعات المشتركة:

قد تعارض الدولة المضيفة امتلاك مستثمر أجنبي ملكية كاملة لشركة محلية، إلا أنها تشجع قيام المشروعات المشتركة، وقد يتخذ المشروع المشترك أحد الصور التالية:

- مشروع مشترك بين شركة دولية ومستثمر وطني.
- مشروع مشترك بين شركتين دوليتين، من أجل إقامة أو إدارة عمل في دولة طرف ثالث.
- مشروع مشترك بين هيئة حكومية وشركة دولية لإقامة مشروع في بلد الهيئة الحكومية.
- تعاون مشترك بيم شركتين أو أكثر في شكل مشروع محدد المدة، وينتشر هذا الشكل في قطاع المقاولات والتشييد وقد كونت كل من شركتي" فولكس فاجن "الألمانية وشركة" فورد "الأمريكية في عام 1987 شركة جديدة لإدارة العمل في كل من الأرجنتين والبرازيل، واللتان واجهت فيهما كل

[1] طاهر مرسي عطية مرجع سابق ، ص 175.

من الشركتين خسائر ضخمة، واستهدفت الشركة الجديدة توحيد الجهود لتقليل خسائر" فولكس فاجن "و"فورد"معا.

وقد تلجأ الشركة إلى العمل مع شريك محلي وحتى وإن لم تكن قوانين البلد المضيف تحتم ذلك، ويلاحظ أن معظم دول الخليج تشترط دخول المستثمر الأجنبي مجال الأعمال في بلادها، فقط من خلال المشاركة مع مستثمر محلي بل أنها تشترط أحيانا أن تكون الغلبة في الملكية للمستثمر المحلي.

وقد تضطر الشركة الدولية –لاعتبارات قومية في البلد المضيف –إلى التخلي عن اسمها ومنح الشركة الجديدة المشتركة اسما جديدا، مع الإشارة في إعلانات الشركة المشتركة إلى أن هذه الشركة تحصل على التكنولوجيا من الشركة الدولية .وعلى سبيل المثال :تخلت شركة" كوداك "الأمريكية العالمية عن اسمها عندما دخلت سوق فترويلا في عمل مشترك وأسمت الشركة الجديدة ،Interamricana Foto وفعلت الشيء ذاته شركة فيات "للسيارات عندما قامت مشروعا مشتركا مع شركة" النصر "للسيارات في مصر .حيث أنتجت نفس سياراتها تحمل اسم" نصر "بينما تنتج سياراتها في تركيا تحت اسم" مورات " وفي اسبانيا تحت اسم" زازتافا "وفي روسيا تحت اسم" لادا."

وقد تلجأ الشركة الدولية لعمل مشروعات مشتركة لمجرد الحصول على إعفاءات ضريبية يتبعها قانون البلد المضيف في هذه الحالة .أو للحصول على أموال محلية وأشخاص محليين ذوي خبرة، أو للتقليل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في حالة الملكية الكاملة للمشروع.

أما سلبيات دخول الشركة الدولية في مشروع مشترك، فتتمثل أساسا في وجود من يشاركها الأرباح، كذلك تفقد الشركة الدولية سيطرتها على المشروع المشترك إذا كانت القوانين المحلية لا تسمح للمستثمر الأجنبي بامتلاك أكثر من % 49 من رأس المال وهو أمر شائع في الدول النامية، والذي ترى فيه الشركات الدولية حدا لسيطرتها على المشروع، وعقبة في سبيل تطبيق أنظمتها ووصولا إلى مستوى الكفاءة التي تستهدفه، وتحقيقا لتسويق منتجاتها على المستوى العالمي بالشكل الذي تبتغيه، وقد يحدث التعارض بين المشروع المشترك والشركة الدولية، إذا ما رغب الشريك الوطني تصدير منتجات المشروع المشترك إلى أسواق تتعامل معها الشركة الدولية في مصانعها في الدولة الأم.

ت–عقود التصنيع أو التجميع[1] :

هذه العقود اتفاق بين طرفين هما الشركة الدولية ومستثمر محلي، ويتم بموجبها قيام الشركة الدولية بتقديم مكونات منتج معين لتجميعها في البلد المضيف، ويشيع هذا الأسلوب في صناعة السيارات سواء بين الدول المتقدمة مع بعضها، أو بين شركة دولية في دولة متقدمة وأخرى في دولة نامية، وعلى سبيل المثال يتم تجميع السيارات الايطالية " فيات "في مصنع بألمانيا، كما يتم أيضا تجميعها في مصر.

[1] عبد السلام قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003 ، ص 20 .

وإذا ما كان العقد بين الطرفين يتضمن امتلاك الشركة الدولية مصنع التجميع كليا أو جزئيا، فإن هذا الأمر يدخل في نطاق الاستثمار المباشر، أما إن كان مجرد اتفاق يتضمن الموافقة وتقديم الخبرة دون استثمارات مالية، فإنه يصبح استثمار أجنبيا غير مباشر.

وقد يضاف إلى هذه الأشكال أو الصور للاستثمار الأجنبي المباشر حسب بعض العلماء الاقتصاديين ما يلي :

-المناطق الحرة [1]:

ورد أكثر من تعريف لمفهوم المناطق الحرة في المراجع والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فمنها من عرف المنطقة الحرة بأنها" مساحة جغرافية مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان، والتي تدخل فيها الكثير من السلع غير المتنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول "وفي دراسة قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول تقييم المناطق الحرة في عدد من بلدان الأسكوا أعطت تعريفا حديثا للمناطق الحرق أو المناطق التجارية الحرة بأنها مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو علي مقربة منه، تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية، وبذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة والحفاظ عليها للتوزيع، وتأخير دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها"

*من التعريفين السابقين يمكن أن نفهم ما يلي[2]:

1-أن المنطقة التجارية الحرة مساحة جغرافية مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان مخصصة للاستخدام من قبل التجار والمستثمرين لممارسة نشاطاتهم فيها في حدود نصوص قانون المناطق التجارية الحرة.

2-المنطقة التجارية الحرة تدخل إليها البضاعة أو تقام فيها الصناعة بدون أي رسوم جمركية أو قيود فنية أو إدارية.

3-المنطقة التجارية الحرة يكون مكانا داخل أو قرب المطارات، أو منطقة جغرافية معزولة، أو ميناء، أو مدينة معزولة بكاملها عن باقي أجزاء الدولة.

-الشركات متعددة الجنسيات :

---

[1] -خرافي خديجة،**دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،دراسة مقارنة(الجزائر-تونس-المغرب)،أطروحة دكتوراه،جامعة تلمسان،2014-2015،ص 53.

[2] زرقين سورية،**دور الاستثمار المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية**،مذكرة ماجستير ،تخصص نقود و تمويل،الجزائر :جامعة بسكرة،2007-2008 ،ص 4 .

"هي شركات عابرة تمتلكها أكثر من دولة أو شركة أو مزيج من الاثنين".

-ويعرفها Vernon "على أنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها السنوي عن 100 مليون دولار والتي تملك تسهيلات وفروعها الإنتاجية تمتد على أكثر من 6 دول أجنبية[1]."

-ويرى young Houd أن الشركة متعددة الجنسيات "هي تلك الشركة التي تمتلك وتدير مشروعات الاستثمارية في أكثر من دولة أجنبية[2]".

هذه التعاريف التي تضمنت معنى ومفهوم وأنواع الشركات متعددة الجنسيات ومن خلالها يمكن أن تخرج بمجموعة من الخصائص تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات ومن بينها[3]:

1-كبر حجة هذه المشروعات، ونقصد به التمركز الرأسمالي وهذا الكبر يعطي للمشروع قوة اقتصادية حيث أن معدل نمو هذه الشركات يفوق معدل نمو القوة الاقتصادية للدول المتطورة والنامية.

2-الطابع الاحتكاري لهذه المشروعات أي نظام احتكار القلة الناتج عن التركز الرأسمالي المتمثل في ازدياد حجم المشروعات الكبيرة مقارنة بالمشروعات الصغيرة.

3-المرونة والتكيف السريع إزاء تغير الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية وذلك لاتساع مجال نشاط هذه المشروعات على المستوى العالمي.

4-تعد هذه الشركات وليدة الاقتصاد الرأسمالي، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية.

5-كبر مساحة أسوارها وامتدادها الجغرافي.

6-القدرة على تمويل الإدارة والاستثمار على مستوى العالم، وهذا لاستهدافها في تحقيق مفهوم العولمة أو عالمية الاقتصاد من خلال اتخاذها تسمية الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات الأنشطة الاستثمارية الواسعة.

7-التخطيط الاستراتيجي من أجل معرفة الأوضاع المستقبلية التي يجب أن تكون عليها، واختيار أفضل البدائل لمواجهة التغيرات الحاصلة في بيئة العالم الاقتصادي والتي تهدف من وراءه إلى تحقيق أكبر عائد ممكن وأكبر مبيعات وكذا أكبر الأرباح.

من خلال ما سبق ذكره من معطيات تخص الشركات متعددة الجنسيات، يمكن أن نخلص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة في الاقتصاديات المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، حيث تعد هذه الشركات المعبر الأساسي عن العلاقة الاقتصادية وذلك ما أكدته منظمة الاتحاد الأطلسي للولايات المتحدة.

---

[1] عبد السلام أبو قحف ، **نظريات التمويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية** مرجع سابق،ص25 .

[2] عبد السلام أبو قحف،نفس المرجع السابق،ص26 .

[3] حدبي فيصل ، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الغير مباشرة** ، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير جامعة الشلف ، 2007 ، ص 16.

المطلب الثاني :محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

يمكن القول بان هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، حيث بعض العوامل ترجع إلى الدول المضيفة (مناخ الاستثمار السياسي والاجتماعي و الاقتصادي) محددات مكانية. أما البعض الأخر فيرجع للمستثمر الأجنبي ذاته،أي إلى خصائص الشركة متعددة الجنسيات.

1-المحددات الاقتصادية: التي تشمل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني من أهمها:[2]

- **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم:**نعني انه كلما زادت درجة التفتح كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك بقياس نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني و درجة تركز الصادرات.
- **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:**كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدل نمو الصادرات حيث عندما يكون في حالة تزايد كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني والعكس صحيح.إلى جانب ذلك كلما اتجه الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى الانخفاض دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد الوطني.
- **-مدى القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:**هذا يعني انه كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح و لمعرفة مدى القدرة على الإدارة نستدل ذلك من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي و معدل التغير فيها فكلما زاد ذلك دل على كفاءة الاقتصاد الوطني و هناك مؤشر أخر يتمثل في نسبة الدين الخارجي و خدمته إلى الناتج الوطني فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح.
- **قوة الاقتصاد الوطني:** كلما زادت قوة الاقتصاد الوطني زادت احتمالات نموه وتقدمه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح و نستدل ذلك من خلال مؤشرين هما معدل النمو الاقتصادي الذي إذا زاد دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح و كذلك معدل التضخم حيث إذا انخفض دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح.

[1] عبد المطلب عبد الحميد- **العولمة الاقتصادية**-الدار الجامعية-الإسكندرية -2006-ص ص218-221 .

[2] فريد أحمد قبلان ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية واقع و تحديات** ، دار النهضة العربية ،2008 ص 22

- **الخوصصة** : خلال السنوات الأخيرة نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص والأهمية التي نولتها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع إعطائه فعالية للأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق ولهذا انطلقت بعض الدول في خوصصة مؤسستها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي وتحديات العولمة
- **تثمين الموارد البشرية:** إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي وتكويني عالي. فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- **العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة** : أي يصعب الاحتفاظ بها محليا لذلك فإن رؤوس الأموال التي هربت خلال سنوات السبع الأخيرة تقدر ب 3،72 مليار دولار وهذا مما يؤدي إلى التخلي عن مشاريع الاستثمار المبرمجة ويؤدي إلى التفاقم ولهذا نعرف ظاهرة هروب الأموال المحلية تفقد الدولة مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب فإجراءات تفضيل النمو المدعم استقرار في اقتصاد كلي يمكن أن يساهم في خلق الثقة وجدب المستثمرين الأجانب.

2- المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي و السياسي والبيئي والمؤسسي:[1]

كلما كان النظام الاقتصادي يعمل آليات السوق و الحرية الاقتصادية كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي ، و العكس صحيح و كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية و الاستقرار السياسي و الأمني وعدم وجود احتمالات و مخاطر و حروب كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار ، والعكس صحيح وكلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم و العادات والتقاليد الايجابية و المواتية للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذبا له و العكس صحيح.

3-السياسات الاقتصادية الكلية: فكلما كانت تحررية ، و مرنة ، و واضحة وتتميز بالاستقرار و غير متضاربة الأهداف وتتسم بالكفاءة و الفعالية وتتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جذابة للاستثمار الأجنبي.

4-المحددات القانونية والتشريعية:[2] التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتعمل على تحفيزه و بالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة و به الضمانات الكافية من عدم مصادرة و عدم تأميم وخلافه ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول و

[1] فريد النجار ، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي** ، مكتبة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص19
[2] نزيه عبد المقصود مبروك ، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، 2007 ، ص 90

خروج رأس المال. وكلما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

5-العائد على الاستثمار:القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد العلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و غير التجارية .

6-الطاقة أو المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني: نعني بصفة عالمة كمية رأس المال التي يمكن أن تستثمر بكفاءة أو بعائد في الدول محل الاعتبار و تتوقف هذه الطاقة على ثلاثة عوامل أساسية :

- أولها – المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصاد .
- ثانيها-القيود التي تحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة في هذا الاقتصاد.
- ثالثها- نوع وحجم العائد المطلوب على رأس المال المستثمر.

7- الصحة الاقتصادية واثبات المقدرة على النمو: عندما يكون التطور الداخلي للدولة الراغبة في جذب المستثمر الأجنبي محدوداً فان ذلك لا يهيئ ظروفا مناسبة لعمل الاستثمارات الأجنبية .

تنشط شركات متعددة الجنسيات وفروعها الأجنبية والتي هي في معظمها أمريكية أوروبية، أو يابانية في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وتتجاوز المبيعات السنوية لبعضها النواتج المحلية ويمكن تلخيص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة والشركات الأجنبية من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (2) : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى الدولة المضيفة و الشركات الأجنبية.

بالنسبة للدول المضيفة		العوامل المحفزة للشركات الأجنبية للاستثمار في الخارج
عوامل الجذب	عوامل الطرد	-مميزات الشركة في مجال البحث و التطوير و الإدارة و التسويق. -حجم العائد المتوقع في سوق الدولة المضيفة. -مواجهة المخاطر التي تصادفها في سوق الدولة الأم. -ضمان الحصول على المواد الأولية. -فتح أسواق جديدة للتصدير -خلق فرص جديدة للتوظيف في الخارج. نشر ثقافة الدولة الأم.
-الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الأمني. -توفر الموارد البشرية و الطبيعية و التكنولوجية. -توفر بيئة تحتية ممتازة -عوامل اقتصادية ملائمة(نسب التضخم/معدلات النمو/أسعار الصرف). -كبر حجم السوق و قوة القدرة الشرائية للسكان. -تنوع أشكال الاستثمار المسموح بها. -الحوافز الممنوحة من الدولة المضيفة (حوافز ضريبية) -وضوح القوانين المتعلقة بالاستثمار.	-عدم الاستقرار السياسي و الأمني. -صغر حجم السوق -انعدام الموارد الطبيعية. -ارتفاع تكلفة اليد العاملة وانعدام المؤهلة منها. -العوامل الاقتصادية منفرة (انخفاض معدلات النمو/ارتفاع نسب التضخم). -انتشار مظاهر الفساد و الرشوة . -ضعف البنية التحتية -التغير المستمر للقوانين. -عدم السماح بنقل الأرباح إلى الخارج.	

المصدر: بن داودية وهيبة ، واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا ، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الشلف 2005/2004 ، ص 33.

الفرع الثاني :دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب و استقبال هذا المستثمر ، و نعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين.

أولا –دوافع المستثمر الأجنبي.

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية[1]:

1- **طبيعة النشاط الاقتصادي و التجارة** :تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية .إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، و لغرض تلافي الإخفاق، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة و نقل وحداته الإنتاجية و التسويقية أو رأسمال معين إليها و مباشرة الإنتاج فيها

2- **زيادة العوائد** دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر و تتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها :التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية و اليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار .أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد ، فلن يتحقق هذا العائد و يفتقد جاذبيته.

و تبعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها و انخفاض مستوى أجورها .و تعتمد أغلب الشركات الأوربية و اليابانية هذا السياق محققة في آن واحد (استثمارا مضمونا و عوائد عالية)

3- **زيادة المبيعات** : مهما كان كبر حجم سوق دولة ما ، فإنه يبدو صغير جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها . و بهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة .و في حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى ، و هي عديدة، تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز .تلك القيود.

4- **تخفيض المخاطر** : يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة، كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا

[1] : بن داودية وهيبة ، **واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا** ، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الشلف 2005/2004 ، ص23

توجد فيها المنافسة بنفس الحدة " .فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول و أسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.

5- تحسين الموارد و ضمان توفيرها : قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة . و بهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد و الأجزاء و بالكمية و الجودة و الأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف للاستثمار.

6-**الاستفادة من المزايا المكانية** التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، و التي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

7-**حماية أسواق المستثمر و الرغبة في النمو و التوسع** :يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة ، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إلى ذلك، فهم إن سبقوهم إلى هذه الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم، و قد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة .حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف و من ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد .كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في " النمو و التوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي و البحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية .

8- **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في الهيمنة :** تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها و زيادة حجم تجارتها الدولية و تأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي و زيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

ثانيا :دوافع البلد المضيف[1].

تسعى مختلف الدول، المتقدمة و النامية، إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر .و قد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة (ستينيات و سبعينيات القرن العشرين) و يعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول و اختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها.

[1] عبد الكريم بعداش،**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على لاقتصاد الجزائري** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص النقود و المالية،جامعة الجزائر،2007-2008 ،ص ص 53-55 .

و فيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية.

1- **سد فجوة الادخار الاستثمار** :عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، و منها الاستثمار الأجنبي المباشر و الإعانات و المنح و القرض الخارجية .غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، و لها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها؛ الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي.

و أمام تراجع الإعانات و المنح الخارجية و خضوعها للاعتبارات السياسية و انطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة و ابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية .نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، و خلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي. و يفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكملا الادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات، و المتضمنة انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

2- **تحسين وضعية ميزان المدفوعات** :تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير و المتوسط و الطويل .و يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

أ – لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا .عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها.

ب – يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير .كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات .و في كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار و من ثم على ميزان مدفوعاته.

ج – هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات و تجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي؛ و دخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات و التجهيزات المعنية و/أو يورد هذه الأخيرة بذاتها، و من ثم يعفي جزئيا البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية.

3- **زيادة التراكم في الرأسمال الثابت و الإنتاج الوطني** :ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة، و بالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية .الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار .و هو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي و منه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي .و هذا الأخير سينعكس أثره الايجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر .و هو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

4-الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية :تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، و تجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة،.بينما القروض و الإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية .لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

5- **تخفيض مستوى البطالة** :من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، و بالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار .خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية .هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

5- **نقل التكنولوجيا الحديثة** :تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي و تسريع وتيرته .و الطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا و بأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها و العمل على تطويعها و توطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي .و هذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما و النامية .حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث و طرقه التقنية المتطورة و نظم التسيير المتقدمة و المهارات الإدارية و المالية و التسويقية المعاصرة... الخ ، علاوة عن مساهمته في تكوين العمال و المسيرين و المسؤولين المحليين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير و المؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار؛ كما يساهم في تنمية أعمال البحث و التطوير.

المبحث الثالث :الأهمية و الأثر الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول :أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

بعد التطرق إلى أهم الدوافع المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، من جهة المستثمر الأجنبي ومن جهة الدولة المضيفة، سيتم التعرض فيما يأتي إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

تسعى جميع الدول النامية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشتى الطرق، وقد أجمع الاقتصاديون على أن رأس المال هو من أهم العوامل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأنه لعامل الذي يتضافر مع الموارد الطبيعية والبشرية في العملية الإنتاجية، كما أجمعوا كذلك على أن أهم خصائص اقتصاديات الدول النامية ندرة ونقص رأس المال المتاح لديها، وعدم كفايته لتمويل برامج الاستثمار اللازمة للنهوض باقتصادياتها، ومن هنا تظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي توفر رؤوس الأموال اللازمة، خاصة وأن أشكال تدفق رؤوس الأموال الأخرى المساعدات الدولية،القروض المالية. ، بدأت تتلاشى نظرا لعدم تميزها بالاستقرار الدائم والأمن وفيما يلي سيتم توضيح هذه الأهمية أكثر، في النقاط التالية[1]:

–لقد تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لما تحققه للدولة المضيفة من منافع ومزايا وفرص تساهم في النهوض باقتصادياتها وتحريك عجلة التنمية، من خلال رفع الطاقة الإنتاجية، وخلق مناصب شغل ومنه الحد من مشكلة البطالة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي الارتفاع بمستويات المعيشة، وخلق بيئة اجتماعية وثقافية مناسبة للتنمية الشاملة.

–ولعل أهم ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر هو تخفيض عمليات اللجوء إلى المساعدات الدولية والقروض وما تحمله من أعباء للدولة المدينة من خدمات الدين والالتزام بالشروط المفروضة عليها. فهو إذن يمثل وسيلة تمويل خارجي بديلة، ويمكن تبرير هذا الأمر كما يلي[2]:

–درجة الاستفادة تكون أكبر في إطار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالقروض الخارجية، أو اللجوء للاستدانة من الخارج.

–إمكانية التخلص من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر، أو على الأقل التخفيف منها، في حين يصعب الأمر في حال الآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الاستدانة من الخارج. من هذا الجانب يمكنها القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل ميسرة من حيث الحصول عليها، فيكفي فقط الالتزام بالسياسة العامة الواضحة والملائمة، وتوفير المناخ الاستثماري المستقر والأمن له، وبالتالي اجتذابه والاستفادة من منافعه وعوائده، كما يتميز

---

[1] جوامع لبيبة، **اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**(دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة بسكرة،2014–2015 ،ص ص 26–28 .

[2] فارس فضيل ، أهمية **الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية** (دراسة مقارنة) أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2004 ،ص148 .

رأس ماله بتقلبات أقل مقارنة بالأشكال الأخرى التي تخص التمويل بالاستدانة أو حتى الاستثمار الأجنبي غير المباشر، في ظروف تتسم بالأزمات المالية .

-فقد ساعد الاستثمار الأجنبي المباشر دول آسيا التي تضررت من الأزمة المالية لسنة 1997 ، من تحويل المؤسسات الغارقة في الديون عن طريق دخول الشركاء الأجانب برؤوس لأموالهم فيها، مما أثبت أهميته بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول ومن جهة أخرى، يمثل الاستثمار الأجنبي وسيلة إمداد الدول المضيفة وخاصة النامية منها، بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والمحدودة في هذه الدول وتشمل هذه الأصول رأس المال ،التكنولوجية، المهارات الإدارية(مؤهلات التسيير والتنظيم) والتي من شأنها أن تضيف زيادة حقيقية إلى القدرة الإنتاجية لهذه البلدان.

-اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية.

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أكثر أمانا وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير مباشر.

إضافة إلى أنه ما يأتي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار المؤهلات التنظيمية من خبرات إعلانية وتسويقية، وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية، يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية .ونتيجة لذلك يظهر أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين، حيث يستخدمون الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية، مما يرفع درجة المنافسة وبالتالي يحسن مستوى الجودة في الإنتاج المحلي، والخدمات المحلية .

-يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

-يعمل على تحسين جاذبية الدول من خلال إجراء بعض التعديلات والتي بلغت بين عامي 1996- 2004حوالي 1671تعديلا، والمتعلقة أساسا بفتح قطاعات الاقتصادية، وتقديم العديد من التسهيلات والامتيازات والحوافز.

-انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات جديدة .

المطلب الثاني :الأثر الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر

تباينت الرؤى حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مؤيد ومعارض وكل فريق دعم رأيه بحجج وبراهين،وبين هذين الرأيين يقع الرأي ثالث يرى ضرورة وضع ضوابط معينة لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه ألاستثمارات ولكن الشيء الأكيد أن المنافع التي تحصل عليها الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا

تخلو من تكلفة وعموماً اتفقت آ راء المتخصصين والاقتصاديين حالياً على أنه يمكن التعرف على اثر مثل هذه الاستثمارات من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية وفيما يلي نتناول الأثر الاقتصادي على هذه المؤشرات بشيء من التفصيل.

الفرع الأول:الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فوائد ومنافع هذه الاستثمارات للدول النامية تتمثل فيما يترتب على هذه الاستثمارات من تحسين لوضعية ميزان المدفوعات وخلق فرص للعمل، وتنمية المهارات الإدارية والمساهمة في نقل التكنولوجيا وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أولا:الأثر على النقد الأجنبي

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة،ويرجع هذا لكبر حجم الأرباح المحولة للخارج،واستمرارية تحويل أجزاء راس المال والمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب إلى الدولة الأم ،وصغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري،إضافة إلى المغالاة في أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة. وعلى عكس الكلاسيك، يرى رواد المدرسة الحديثة أن الشركات متعددة الجنسيات تساهم في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي،نظرا لمواردها المالية الضخمة وقدرتها على الاقتراض من أسوا ق النقد الأجنبي،كما أن لديها القدرة على تشجيع المواطنين على الادخار بما تقدمه من فرص جذابة ومربحة للاستثمار،إضافة الى أن وجود هذه الشركات يجلب لها المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية والدولة الأم إضافة إلى هذا فإن تدفقات الاستثمار تخلق زيادة في الطلب على مستلزمات الإنتاج الوطني كالعمالة والمواد الأولية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ويترتب عنه ارتفاع مؤقت في سعر الصرف الحقيقي في البلد المضيف.

ومع الأخذ بعين الاعتبار لوجهتي النظر السابقتين، فإن حجم ومدى مساهمة هذه الشركات في زيادة حجم التدفق الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل التالية[1]:

1-حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار

2- حجم القروض التي تحصل عليها الشركات من البنوك المحلية والتي تلعب دورا إيجابياً في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

3-درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من والى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال.

4-حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بذلك الحجم من الأرباح التي تم تحويلها إلى الخارج.

5-المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.

6-حجم المشروع الاستثماري.

[1] عبد السلام أبو قحف، **.نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**،مرجع سابق، ص 116 .

7-شكل الاستثمار أو نمط ملكية المشروع لاستثماري.

وتبرز أهمية شكل الاستثمار والملكية في أن المشروعات المملوكة ملكية مطلقة للطرف الأجنبي تقوم بإعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة بعد الضريبة، وإذا كان المشروع يتصف بكثافة رأس المال نجد أنه يساعد في زيادة مقدار تدفقات الأموال الأجنبية الداخلة خاصة تلك المبالغ المطلوبة للاستثمار المبدئي.

ويمكن قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على النقد الأجنبي في دولة ما عن طريق الأساليب والنسب المالية المفترضة الآتية:

1-استخدام أسلوب تحميل الاتجاه لكل من التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

2-المقارنة الإجمالية لحجم التدفقات الداخلة بإجمال حجم التدفقات الخارجة

3-حساب النسب الآتية:

أ- حجم الأموال المستثمرة بواسطة الشركات متعددة الجنسية × 100

قيمة إجمالي الناتج القومي للدولة المضيفة

ب- حجم القروض السنوية لمشركات متعددة الجنسية من البنوك الوطنية × 100

إجمالي حجم المدخرات السنوي

ثانيا:الأثر على ميزان المدفوعات[1]

للاستثمار الأجنبي أثر على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة وذلك من خلال التأثير على الحساب الجاري بطريق سلبي أو ايجابي فالأثر الإيجابي يحدث نظرا لزيادة حصيلة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي عندما تستخدم الشركات الأجنبية مدخلات الإنتاج الوطنية بشكل مكثف،أما الأثر السلبي فيحدث عندما تستخدم الشركات الأجنبية رؤوس أموال خاصة بالدولة المضيفة لتمويل استيراد مدخلات الإنتاج،كما أن سياسة تسعير الصادرات والواردات المتبعة من طرف الشركات المستثمرة خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها تؤدي إلى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات،ويزداد الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات أيضاً في حال توجهت الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي تنتج سلعاً تحتل محل السلع المستوردة لسد جزء من حاجة السوق المحلية أو سلعاً بهدف التصدير ويكون العبء على ميزان المدفوعات في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر اقل من نظيره في حالة

[1] عمر يحياوي ،**دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**،دراسة حالة الجزائر، 2002-2012 ،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد دولي،جامعة بسكرة،2012-2013 ،ص 84 .

الاستثمار الأجنبي غير المباشر،وذلك لأن الأرباح في المراحل الأولى للتنمية تكون قليلة،كما أن احتمال استعادة رأس المال من الدولة المضيفة يكون أقل إذا ما قورن باستثمار الحافظة المالية.

ثالثا :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية وتعزيز القدرة التصديرية[1].

الاستثمار الأجنبي المباشر سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي والتي تترجم من خلال تحسين الإنتاجية، انخفاض الأسعار والتخصيص الفعال للموارد المتاحة، أما في حالة توجه الشركات المتعددة الجنسيات إلى التركيز على المنافسة في السوق المحلية، فهذا من شأنه أن يعرقل المنافسة خاصة في ظل عدم تكافؤ القوى.

ويعتبر تطوير القدرة التنافسية من أهم الإفرازات الإيجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة على الشركات المحلية في الدول النامية حيث ترتبط المزايا التنافسية للشركات بعلاقة طردية مع التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يمثل بالنسبة للشركات المحلية القدرة على الاستمرار والنمو وتحقيق الأهداف المسطرة كتعظيم الأرباح أو الاستحواذ على حصص سوقية متزايدة خصوصا في ظل اقتصاد مفتوح على الاقتصاد الخارجي، وتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة وسيلة مباشرة للتوسع وغزو الأسواق الخارجية خصوصا في حالة وجود الحواجز التجارية وغير التجارية على استيراد أنواع معينة من السلع. واستفادت الكثير من الشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول النامية من توجهها للاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدود الدولة الأم في الحصول على مكاسب من أهمها: زيادة حجم الأرباح والتي تزايدت معها الموارد المالية المتاحة وذلك من خلال انتزاع حصص سوقية معتبرة في خريطة التبادلات الاقتصادي ة والمالية العالمية، بالإضافة إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية وقدرتها على التحكم في التكاليف وتقليل فجوات الأداء، حيث تستفيد الشركات التي تتوجه بنشاطها نحو الاستقرار في اقتصاديات أجنبية من توسيع أسواقها .

رابعا :الأثر على التشغيل[2]

تتمثل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة فيما يلي:

1. إن وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة،من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة،أو المواد الخام للشركات الأجنبية،وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

[1] وليد بيبي ،**آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية** ،دراسة حالة دول شمال إفريقيا،أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية،جامعة بسكرة،2014-2015 ،،ص 163 .

[2] عمر يحياوي،مرجع سابق،ص 85 .

2. قيام الشركات متعددة الجنسيات بدفع الضرائب على الأرباح المحققة يزيد من عوائد الدولة،ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سيمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة مما يترتب عليه خلق فرص عمل جديدة.
3. ارتفاع مستوى الأجور والمكافآت المقدمة من طرف الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى سحب للعمالة المتميزة المتواجدة في الشركات الوطنية.
4. إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير،والمشروعات كثيفة العمل في المناطق الحرة يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.
5. وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة استخدامها لتكنولوجية متقدمة،وقد تؤدي أيضا إلى عدم ثبات العمالة الموسمية.
6. نجاح حكومة الدولة المضيفة في اختيار نوع التكنولوجيا المناسب سوف يؤثر على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها .

الاستثمار الأجنبي يحفز الخبرات الوطنية على عدم الهجرة إلى الخارج بما يوفره من فرص وظروف العمل التى تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد،وبالتالي فإن هذه الاستثمارات تعمل على إيقاف استنزاف الخبرات الوطنية والتي تشكو منها الدول النامية وهي ما تعرف بظاهرة استنزاف العقول البشرية.

خامسا:الأثر على نقل التكنولوجيا

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف تقوم الدول النامية من خلال سعيها لتكوين قاعدة تكنولوجية قويه بتعديل قوانينها لتسهيل نقل التكنولوجيا إليها وتوطينها ، ورغم أنها تصطدم بإصرار الدول المتقدمة على عدم نقل التكنولوجيا،أو قيامها بنقل تكنولوجيا متقادمة إلا أن هذا لا يمنع بعض الدول من النجاح في نقل التكنولوجيا كالهند التي تحولت من متلقية للتكنولوجيا إلى ناقلة لها.

وللحصول على التكنولوجيا بأفضل السبل يجب على الدول النامية مراعاة الأمور التالية[1]:

1. المزج بين الأساليب المختلفة لنقل التكنولوجيا كأن يسمح بدخول الشركات متعددة الجنسيات وإبرام عقود واتفاقيات تراخيص الإنتاج، وعقود تسليم المفتاح وعقود الإدارة وغيرها، في وقت واحد.
2. في حالة تطبيق أي سياسة لحماية التكنولوجيا الوطنية في مجال إنتاجي معين لفترة معنية يجب التأكد من قيام الشركات الوطنية بسد احتياجات السوق المحلي من السلع أو الخدمات المحمية تكنولوجيا خلال تلك الفترة.
3- إدخال التكنولوجيا عن طريق الشركات متعددة الجنسيات صغيرة الحجم مما يسمح بتقليل القدرة على الاحتكار والمنافسة بينها وبين الشركات الوطنية.

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق،ص ص138 139

سادسا:الأثر على المهارات الإدارية[1]

يساهم الاستثمار الأجنبي في اكتساب المهارات الإدارية نظرا لدوره الهام في نقل الكفاءة الإدارية الى الدول المضيفة، انطلاقا من تمتعه بمهارات إدارية عالية تنعكس بالتالي على مستوى الأداء في اقتصاد الدول المضيفة عن طريق تعامل المدراء المحليين المباشر مع هذه الكفاءات بالتدريب والتطبيق العملي سواء في مجال العمل الإداري أو المالي أو حتى في التقنية المتطورة وتمثلت إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في الإدارة والتنمية الإدارية بالدول النامية في كثير من المجالات منها:

1. تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدولة الأم.
2. تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
3. خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية.
4. استفادة الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية للشركات متعددة الجنسيات من خلال التقليد والمحاكاة.

الفرع الثاني:الآثار السلبية الاستثمار الأجنبي المباشر

في مقابل الفوائد والآثار الإيجابية التي تترتب على وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، تشير المجموعة المعارضة لهذه الاستثمارات، إلى جملة من الآثار السلبية التي تنجم عن تواجد هذه الأخيرة في الدول المضيفة و التي تتمثل فيما يلي[2]:

أولا :مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتمثل خدمة **الاستثمارات** الأجنبية المباشرة في الأرباح المحولة للخارج و مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية، والفائدة على رأس المال المستثمر ومدفوعات استعادة رأس المال المستثمر والتحويلات الخاصة بمرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم، وتشكل هذه المدفوعات عبئا كبيرا على البلدان المستضيفة **الاستثمارات** ، وتشير البيانات إلى أن المدفوعات الصافية لدخول **الاستثمارات** الأجنبية في البلدان النامية قد ازدادت من 3 بليون دولار سنة1960

إلى 10 بليون دولار سنة 1973 بنسبة % 10 و % 16 على التوالي من إجمالي صادرات هذه الدول، و ازدادت هذه النسبة لتصل إلى % 20.1 سنة 1998 ، وكانت قد بلغت أعلى مستوى لها سنة1985 حيث وصلت إلى % 28.3من إجمالي صادرات هذه الدول .

وتمثل الأرباح المحولة للخارج العبء الرئيسي الذي ينشأ عن **الاستثمارات** الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، حيث تشكل الأرباح المحولة للخارج عامل ضغط على ميزان المدفوعات في البلدان النامية في الوقت الذي تشكل فيه عامل موجب بالنسبة لميزان المدفوعات للبلدان المتقدمة المصدرة لهذه الاستثمارات.

[1] عمر يحياوي،مرجع سابق،ص 88 .

[2] دلال بن سمينة،مرجع سابق،ص ص 60-63 .

ثانيا: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عمى ارتفاع معدلات التضخم

يتسبب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية في إحداث موجات تضخمية خاصة في ظل ما تتسم به الدول النامية من خصائص تساعد على هذه الظاهرة وأهمها :ارتفاع معدل النمو السكاني ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي جمود الجهاز المالي ويظهر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ارتفاع معدل التضخم بالدول النامية على النحو التالي:

1-إن زيادة الاستثمارات في هذه الدول يقابله ارتفاع في مستويات الدخول مما يؤدي إلي زيادة الإنفاق وبالتالي الطلب وان لم يزداد عرض المنتجات بنسبة مساوية على الأقل فإن أسعار هذه المنتجات ستتجه نحو الارتفاع.

2-تزداد حدة الضغط التضخمي إذا كان الإنفاق الاستثماري موجها إلى مشاريع ذات إنتاج غير مباشر مثل : الطرق، شبكات السكك الحديدية، المدارس...إلخ، أي مشروعات تساهم في تسهيل العمليات الإنتاجية للمشاريع المنتجة، حيث يخلق الإنفاق الاستثماري على هذه المشاريع دخول نقدية تولد طلبا فعالا في الحال، في مقابل أن الناتج من هذه المشروعات إنما هو ناتج غير مباشر لا يصلح للاستهلاك، ومن ناحية أخرى فإن مشروعات الاستثمار الأجنبي تحتاج إلى فترة إنشاء معينة قبل أن يصبح الناتج منها قابلا للاستهلاك، ومن ثم فإنه خلال هذه الفترة يصاحب عملية التوسع في الاستثمار اختلال في التوازن بين قوى العرض والطلب، فينعكس أثره مباشرة في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتزداد حدة هذا الاختلال إذا كانت فترة إنشاء المشروعات طويلة .

- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك نظرا لظهور سلع جديدة من الشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان.

4-إن تنفيذ المشروعات الأجنبية عادة ما يتطلب جزءا من الإنفاق الاستثماري عليها عن طريق التمويل المحلي كما يعمل على توفير البنية الأساسية (طرق، وسائل نقل،خطوط الاتصالات....) مما يؤدي إلى زيادة الدخول والإنفاق وبالتالي الأسعار، كما قد يكون تمويل هذه المشاريع عن طريق التمويل التضخمي ، وبذلك تزداد كمية النقود المتداولة وتميل الأسعار نحو الارتفاع مما يزيد من حدة الضغط التضخمي.

1. انخفاض القوة الشرائية للنقود، و فقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة؛ مما يؤدي إلى انخفاض ثقة أفراد المجتمع بوحدة العملة الوطنية؛ و هو ما يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد، و زيادة ميلهم الاستهلاكي؛ كما قد يدفع ذلك، أيضاً بالأفراد، إلى تحويل أرصدتهم النقدية الفائضة عن حاجاتهم الاستهلاكية، إلى معادن نفيسة أو عملات الأجنبية، أو حتى ممتلكاتهم العقارية، من أجل الاستفادة بما في حوزتهم من نقود، قبل أن تزيد حدة انخفاض قيمتها بفعل التضخم .و بذلك، يؤدي التضخم، إلى زيادة معدلات الاستهلاك؛ مما يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية، ما دام لا يقابل زيادة الطلب زيادة مماثلة في العرض.[1]

ثالثا:الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتلوث البيئي

[1] خرافي خديجة،مرجع سابق ،ص106 .

ينتج عن نشاط الشركات الأجنبية آثارا سلبية على البيئة في الدول المضيفة، حيث تتركز **الاستثمارات** الأجنبية أحيانا في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، والتي تكون محظورة في الدولة الأم أو تتطلب إقامتها فيها تكاليف عالية للمحافظة على البيئة، وذلك بسبب الاهتمام المتزايد بالبيئة في الدول المتقدمة عكس الدول النامية المضيفة لهذه **الاستثمارات** والتي لا تولي في العادة نفس الدرجة من الاهتمام، ومن هذه الصناعات نجد صناعة الكيماويات، الصناعات الاستخراجية النفطية والغاز الطبيعي وصناعة الأسمدة والاسمنت، كما تعتبر التكنولوجيا الحديثة المستخدمة من طرف هذه الشركات من أهم الأسباب التي تؤدي إلى إحداث التلوث البيئي، حيث كلما ازدادت درجة التقدم التكنولوجي، ازداد استخدام الآلات الحديثة في الإنتاج والتي تعتمد على أنواع جديدة من الطاقة وهذا ما من شأنه أن يزيد من درجة التلوث البيئي، كما هو الحال مثلا عند استخدام الطاقة النووية ، فهذا يؤدي إلى وجود نوع جديد من الملوثات التي تنتج وتخلق من الآلات التي تعمل بهذه الطاقة، وهذا يزيد من حدة التلوث البيئي خاصة إذا لم تتخذ الإجراءات السليمة والعاجلة للتخلص من النفايات وبالطريقة الصحيحة،وتعد ظواهر تلوث الهواء والماء وظهور الأمراض الناجمة عن الصناعات الملوثة للبيئة من أكثر الأمثلة التي تبين الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة في الدول النامية، وهكذا يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية وما تصطحبه معها من تكنولوجيا متقدمة مزيد من التلوث البيئي والذي يؤدي إلى مزيد من التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية ، كما هو الحال اليوم في الصين التي أصبح يطلق عليها اليوم بورشة العالم، كونها أصبحت ورشة تصنيع الشركات متعددة الجنسية
العاملة في مجالات البتروكمياوي.

رابعا :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد المالية والموازنة العامة للدولة

يؤدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ضياع موارد مالية للدولة المضيفة مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة لهذه الدول، ويحدث ذلك في ظل المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب من طرف الدول المضيفة، هذه الأخيرة التي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا علي الموازنة العامة، ويلاحظ أن هذا الأثر قد يكون أكثر سوءا في الحالات التالي:

1-لجوء الشركات الاستثمارية إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه إثبات انقضاء الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها.

2-قيام الشركات الأجنبية ببيع جزء من منتجاتها إلى الدولة الأم وبأسعار منخفضة بالشكل الذي يظهر انخفاضا ظاهريا في الأرباح وبالتالي انخفاض الضرائب المحصل عليها، ويترتب على ما سبق انخفاض إيرادات الدولة مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة في ظل زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات التي تكفل تحسين مناخ الاستثمار من ناحية وانخفاض أو انعدام حصيلة الضرائب التي كان من الممكن الحصول عليها من ناحية أخرى.

3-مبالغة الشركات الأجنبية في رفع قيمة وارداتها وخفض قيمة صادراتها، وحدث هذا فعلا في الفيليبين عام 1983 ، إذ بلغت صادرات المنطقة الحرة "Battan " بالفيليبين ما يعادل 747 مليون دولار وفي المقابل بلغت وارداتها في نفس السنة 765 مليون دولار ، وقد حاولت بعض الدراسات تقدير حجم الإيرادات المفقودة بسبب الإعفاءات الضريبية المقررة بغرض تشجيع الاستثمار فقدرت هذه النسبة في تشاد بحوالي % 34 سنة 1974 وحوالي % 42 في الصومال عام 1973 وحوالي5% في زامبيا عام 1975 وحوالي % 52 في مالي سنة1974 .

خامسا :الأ ثر على السوق المحلي و الاستثمارات المحلية تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لإنفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق ، أو أن تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدول المضيفة التي تكفل القيادة السعرية، لذا نجد من الآثار السلبية التأثير على السوق المحلية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي و تنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات،كما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار

المحلي في الدولة المضيفة بدلا من أن يشجع علي المزيد من الاستثمارات المحلية بالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي في السوق المحلي، أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية ، بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي التي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، فيما يترتب على الثانية خروج بعض الشركات المحلية الغير قادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إلا أن هذه النقطة محل جدل، حيث يرى البعض أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة الغير قادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الأجل الطويل، إذ يشجع هذا الأمر المؤسسات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى ويؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة، وتبعا للدراسة التي قام بها" chumpeter " فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة سيكون إحلاليا إذا كان الاستثمار المحلي يستعمل تكنولوجيا تقليدية، حيث لن تصمد الشركات المحلية أمام المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية التي تستعمل التكنولوجيا العالمية، ويكون تكامليا في حالة العكس .

سادسا:الأثر على السيادة الوطنية[1]

يرى المعارضون لجدوى الاستثمارات الأجنبية أنها مسؤولة بصورة مباشرة عن تفويض الديمقراطية من خلال ممارستها شكلا جديدا من الرأسمالية الشرسة غير الخاضعة للمساءلة وتشويه الاقتصاديات الوطنية وإلحاق الضرر بها، حيث أن الشركات متعددة الجنسية تتدخل في توجيه السياسة العامة للدولة المضيفة، وتساعد بنفوذها وأموالها

[1] عمر يحياوي،مرجع سابق،ص 87 .

رجال الأحزاب والسياسة الذين يرعون مصالحها بصرف النظر عن مصالح بلدانهم كما تكرس في إطار العولمة السيطرة السياسية الغربية على الأنظمة الحاكمة والشعوب التابعة لها ، والتحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة مصالح الدول الغربية، على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية وثقافتها ومعتقداتها الدينية.

وكمثال على الممارسات غير المرغوب فيها لبعض الشركات المتعددة الجنسيات شركة I.T.T التي حاولت قلب نظام حكم "سمفادور الميندي" في شيلي في أوائل السبعينات، وفي بعض الحالات تسيطر هذه الشركات على قطاعات التقنية المتقدمة ذات الأهمية للأمن القومي أو ذات الأهمية الإستراتيجية لتنافسية الاقتصاد الكمي، فعلى سبيل المثال أثارت السلطات الأمريكية المخاوف من الاستثمارات المباشرة الواردة من اليابان وعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة في مناسبات عدة عن الالتزام بالتحرير الكامل لمجالي الاستثمار والتجارة،إلا أنها اتخذت العديد من الإجراءات التي من شأنها حماية سيادتها،وأهمها تمديد المدة اللازمة لإقرار تملك الأجانب للمشاريع داخل الأراضي الأمريكية وبخاصة إذا كان المستثمر الأجنبي مؤسسة مملوكة جزئيا أو كميا لحكومة أجنبية ما.

ومما سبق يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات قد تعمل لحساب حكوماتها الوطنية بالدول الأم بغض النظر عن مصالح الدول النامية المضيفة.

خاتمة الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قوية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري مما يجعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

فقد أصبحت هذه الظاهرة تغير الاقتصاد الدولي خلال العشرية الأخيرة من القرن (20) نظرا للمزايا التي يتمتع بها هذا الاستثمار من نقل التكنولوجيا وكذلك التوسع في تدفقات التجارة استحداث المزيد من فرص العمل بالإضافة إلى التعجيل في عملية التنمية الاقتصادية بالرغم من هذه المزايا توجد بعض الأعباء التي تتحملها وذلك في الدور السلبي على تنمية تلك الاستثمارات، إذ يجب على كل دولة أن تعمل على تعظيم المنافع وتقليص الأخطار التي قد تنجم من الاستثمار الأجنبي المباشر فهو من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها مثل اتخاذ أي قرار حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر مثلما يؤثر إيجابا على البلد الضعيف قد يؤثر سلبا إن لم يحسن التعامل معه.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعد الحركة والتنقل من خصائص الإنسان، فقد اعتاد منذ نشأته التنقل من مكان إلى آخر سعيا وراء لقمة العيش من جهة، وسعيا لتحقيق المتعة النفسية والذهنية من جهة أخرى. ومع الأيام تحولت عملية التنقل هذه إلى ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، شملت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حدى. وانبثق عن عملية التحول هاته ما يعرف بظاهرة السياحة.

وبارتباط السياحة مع قطاعات عديدة، أدى بمفاهيمها إلى التعدد وكل مفهوم يتحدد بحسب طبيعة الجهة الدارسة لها. فمن وجهة نظر الاقتصادي السياحة تعتبر نشاط اقتصادي، وأما من وجهة نظر الاجتماعي فهي عبارة عن علاقات اجتماعية وإنسانية...

وبشمول السياحة قطاعات عدة، جعلها تتطور عما كانت عليه في الماضي، فتزايدت الحركة السياحية الدولية بدرجة كبيرة. وأصبح السائحون يمثلون نسبة معتبرة من سكان العالم. وعليه من خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق للتطور التاريخي للظاهرة السياحية مع الإلمام بمختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالسياحة و الاستثمار السياحي، كذلك سنحاول التعرف على الأهمية وآثارا لمترتب على السياحة،وذلك من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- ✓ المبحث الأول:المفاهيم الأساسية حول السياحة.
- ✓ المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية حول الاستثمار السياحي.
- ✓ المبحث الثالث: أهمية و آثار السياحة.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول السياحة

عرفت السياحة مند العصور القديمة أهمية لدى معظم الدول و حظيت باهتمام معظم الباحثين خاصة و أنها أصبحت تشكل قاطرة للتنمية و عامل من عوامل التطور الاقتصادي و نشاطا حركيا يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية،وعليه سوف نتعرف في هذا المبحث على كلا من نشأتها ومختلف تعريفاتها ،مبرزين أركانها و أنواعه وكذا خصائصها ومقوماتها. و قبل التطرق إلى هذه المفاهيم سنسلط الضوء على نشأة السياحة و تطورها التاريخي.

المطلب الأول : نشأة السياحة و أسباب انتشارها و توسعها.

لقد تطورت ظاهرة السياحة و اتسع نطاقها إذ مرت بعدة مراحل تاريخية مما استلزم علينا ضرورة متابعة تاريخ تطورها و كذا معرفة أسباب انتشارها و توسعها.

الفرع الأول : نشأة و تطور السياحة

لقد تطور مفهوم السياحة و معناها مع تطور المجتمعات و سوف نستعرض بصورة مختصرة ثلاث مراحل من مراحل تطور السياحة و هي[1]:

1. **مرحلة العصور القديمة :**

وقد بدأت هذه المرحلة مع نشأة حضارة بلاد الرافدين و الفراعنة في الألف الخامسة قبل الميلاد و تنتهي بسقوط الدولة الرومانية في نهاية القرن الرابع ومن خصائص هذه المرحلة هي2 :

-ظهور الدول مثل الحضارة الفرعونية في مصر و الحضارة الرومانية.

-ظهور العلوم و تطور وسائل النقل و المواصلات و خاصة السفن الشراعية.

-ظهور الجيوش هيأ الأمان للناس و بالتالي حرية الحركة.

-ظهور الأديان و المعتقدات.

2. **مرحلة العصور الوسطى[2]:**

تبدأ هذه المرحلة بسقوط الإمبراطورية الرومانية عام 395 حتى القرن الخامس عشر و من المعروف أن الإمبراطورية الرومانية آخر إمبراطورية نشأت في العصور القديمة،و قد كانت مركز الإشعاع الفكري و الحضاري و التجاري وكان لها الفضل الأكبر في تطوير حركة الأسفار عبر العالم.

3. **مرحلة العصر الحديث[3]**

بداية العصور الحديثة كانت في عصر النهضة التي حدثت فيها تغيرات عديدة في المجال العلمي مثل الاستكشافات الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار،كما أحدثت الثورة الصناعية تغييرا واضحا في وسائل

---

[1] نعيم الطاهر،سراب إلياس،**مبادئ السياحة**، ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،الأردن، 2007 ،ص 12.

[2] نعيم الطاهر،سراب إلياس،نفس المرجع،ص15 .

[3] نعيم الطاهر،سراب إلياس،نفس المرجع،ص18.

المواصلات و تطويرها مما أدى إلى سهولة السفر و التنقل و اختصار الوقت و ازدادت بعد الحرب العالمية الثانية حيث بدأ تطوير الطائرات الحربية إلى المدنية و كذلك السيارات و القطارات

الفرع الثاني: أسباب انتشار و توسع السياحة[1].

- ✓ انتشار السلام بين العالم بسبب انتهاء الحروب.
- ✓ انتشار وسائل النقل وذلك اثري تطوير الطائرات الحربية إلى المدنية و كذلك السيارات و القطارات أي أصبح الانتقال من دولة لأخرى لا يستغرق إلا ساعات محدودة بعد أن كان يستغرق أياما و شهور حيث كانت محفوفة بالمخاطر و القرصنة.
- ✓ تقليل ساعات العمل بسبب دخول الكمائن والآلات الحديثة، والتي أدت إلى زيادة أوقات الفراغ و أصبحت فرص السفر متوفرة.
- ✓ التمتع بالإجازات مدفوعة الأجر بعد إحداث العديد من قوانين العمل والتنظيم و التشريعات التي تحدد الإجازات الإجبارية المدفوعة الأجر.
- ✓ انتشار و تطور وسائل الاتصالات الحديثة،و التي ساهمت بشكل كبير في السياحة و السفر.
- ✓ هروب الناس فترة من الزمن إلى مناطق أخرى بسبب التلوث البيئة و خاصا جو المدن الصناعية الكبرى.
- ✓ التقدم العلمي في مجالات الطب و الأدوية و معالجة الأمراض ساعد على السياحة.

المطلب الثاني:ماهية السياحة

لقد تنوعت التعاريف بشأن السياحة و السائح نظرا لاختلاف الباحثين و اختلاف معايير التمييز بينها سوف نلقي الضوء على بعض التعاريف منها:

أولا :مفهوم السياحة عند بعض الباحثين:

لقد تعددت التعاريف و اختلفت بين الباحثين منها:

- تعريف العالم النمساوي (هرمن فون شولرا)[2]:"إن السياحة هي اصطلاح يطلق على كل العمليات التالية و خصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب داخل منطقة معينة أو خارج أي دولة تربط بها ارتباطا مباشرا"
- تعريف الفرنسي (ميشيل باريه)[3]: "السياحة تعني الانتفاع بالإجازات أو أوقات الفراغ للتمتع بالمصادر و المغريات الطبيعية و الثقافية في منطقة تبعد إلى حد ما الموقع الإقامة المعتاد".

[1] زيد منير سلمان،**الاقتصاد السياحي**،دار الراية للنشر و التوزيع ،الأردن،2008 ،ص17 .

[2] محمد العطا عمر،**صناعة السياحة و أهميتها الاقتصادية**،الندوة العلمية حول أثر الأعمال الإرهابية على السياحة،مركز الدراسات و البحوث،دمشق،2010 ،ص 9 .

[3] نعيم الطاهر،سراب إلياس،مرجع سابق،ص30 .

- تعريف العالمين السويسريين (هوكز و كرافت)[1]:

"السياحة مجموعة النشاطات الناتجة عن السفر أو انتقال الأفراد من مكان الإقامة الأصلي،طالما أن هذا الانتقال لا يدخل في إطار النشاط المربح" .

ثانيا :مفهوم السياحة لبعض المنظمات الدولية العالمية للسياحة:

أ-المنظمة العالمية للسياحة[2]:

قامت المنظمة العالمية للسياحة بإعطاء تعريف للسياحة على أنها:"مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر والانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى ".

ب- **الأكاديمية العالمية للسياحة[3]:**

عرفت السياحة بأنها:"مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق ما تعرفه بإسفار المتعة،أو أنها الصناعة التي تتعاون على إشباع رغبات السائح"

ج- منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية :

عرفت السياحة بأنها:"صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع".

ثالثا: تعريف السائح[4]:

السائح هو الشخص الذي سافر خارج محل إقامته الأصلي لأي سبب غير الكسب المادي،او الدراسة ،سواء كان داخل بلاده (سائح وطني) أو داخل بلد غير بلده (سائح أجنبي) لفترة تزيد على 24 ساعة و ان قلت عن ذلك أصبح متنزها.

وبناء عليه نجد أن هذا التعريف قد شمل فئتين من الزائرين هما [5]:

- **السائحين والمتنزهين.**

✓ **السائحين** (tourists):وهم الزائرون المؤقتون الذين يقيمون على الاقل 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.

✓ **المتنزهون**(excursionists):و هم الزائرين المؤقتين لمدة تقل عن 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.

يمكن توضيح التطور من المسافر إلى السائح بالمخطط التالي:

---

[1] شبوطي حكيم،**الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة إلى الجزائر**،مجلة البحوث و الدراسات العلمية،ع:5 جويلية 2011 ،ص70 .

[2] حميدة بوعمروشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**/دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص:**اقتصاد دولي و التنمية المستدامة**،جامعة سطيف،2011-2012 ،ص 19 .

[3] نعيم الطاهر،سراب إلياس،مرجع سابق،ص ص 30 . 31 .

[4] مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي**،مجد المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع،2003،ص 37 .

[5] حميدة بوعمروشة،مرجع سابق،ص 20 .

المطلب الثالث: أنواع و خصائص السياحة

بعد أن تعرفنا فيما سبق إلى كل من تعريف السياحة والسائح، يبرز لنا أنّه لابدّ من تعميق مجال الدراسة وذلك بالتعرف على أنواع السياحة و خصائصها.

الفرع الأول:أنواع السياحة

تختلف أنواع السياحة وتتعدد تبعا لتنوع الرغبات والاحتياجات المختلفة، كما ساهم التطور والاقتصادي والاجتماعي على هذا التنوع، وقد صنفت أنواع السياحة تبعا للمعايير التالية:

1- حسب أغراض السياحة[1]:

-**سياحة المتعة الترفيه والاستجمام** : وهي لقضاء العطل، وتعد من أقدم أنواع السياحة التي عرفها العالم.

-**السياحة الثقافية** : بزيارة الأماكن الأثرية والمتاحف والمعابد.

-**السياحة العلاجية** : تهدف إلى العلاج أو لقضاء فترات النقاهة.

-**السياحة الرياضية**: تهدف إلى ممارسة الأنشطة الرياضية في بلدان أخرى.

-**السياحة التجارية** : يقوم بها رجال الأعمال والّتجار، يزودون المعارض والأسواق التجارية.

-**السياحة الدينية** : زيارة الأماكن المقدسة المرتبطة بديانة الفرد السائح فنجد المسلمين يتوجهون إلى موسم الحج إلى الكعبة المشرفة أو زيارة المسجد الحرام وقبر الرسول صلى الله عليه وسلم، ونجد الشيعة ستوجهون لزيارة الأضرحة بالتحف وكربلاء في العراق، كذلك نجد المسيح واليهود يقومون بزيارة القدس الشريف، وتقام في هذه الأماكن الشعائر الدينية كل حسب دياناته.

2- حسب عدد الأشخاص[2]:

-**سياحة فردية** :هي سياحة يقوم بها مجموعة أو شخص واحد لزيارة بلد أو مكان ما، وتتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو وقت الفراغ المتاح لهم، ومن سمات هذه السياحة أنها شاملة لا تقتصر على برنامج محدد .

-**السياحة الجماعية** : وهي السياحة التي يقوم بها مجموعة من الأشخاص بالسفر مع بعضهم البعض، مرتبطين برابطة معينة مثل كونهم أعضاء في نادي أو جمعية أو مدرسة أو رابطة طلابية أو عمالية، وقد تتم السياحة الجماعية عن طريق رحلة تنظمها شركة سياحية

3- حسب مستوى الإنفاق والطبقة الاجتماعية[3]:

-**سياحة الذين لديهم دخل مرتفع** : فهم يسافرون بوسائلهم الخاصة.

---

[1] مروان سكر،**مختارات في الاقتصاد السياحي** ،الأردن،دار مجد لاوي،1999 ،ص14 .

[2] مصطفى عبد القادر،مرجع سابق،ص 39 .

[3] يسري دعبس، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، دراسات وبحوث انتروبولوجيا السياحة الملتقي المصري للإبداع والتنمية ، الإسكندرية 2003، ص49 .

-**سياحة الطبقة المتميزة** :التي تستخدم النوعيات الممتازة من الخدمات (فنادق خمسة نجوم ومقاعد للدرجة الأولى في الطائرات وغيرها من وسائل النقل).

-**السياحة الاجتماعية أو العامة:** لذوي الدخول المحدودة.

4- حسب الحدود السياسية :ونميز من خلاله ما يلي[1]:

-**السياحة الخارجية (الدولية):** وتعني انتقال الأشخاص من مكان إقامتهم إلى منطقة أخرى متعدين الحدود السياحية للبلد بغرض السياحة مع صرف عملة أجنبية خلال فترة السياحة.

-**السياحة الداخلية** " : المحلية "وتعني انتقال أفراد الدولة من أماكن إقامتهم إلى أماكن أخرى بغرض السياحة، لكن بشرط ألا يتعدوا الحدود السياسية لبلدهم، وتتمثل في الرحلات القصيرة وزيارة الأرياف.

-**السياحة الإقليمية** : وهي الخاضعة لدول الإقليم وتعني تنقل الأشخاص بين دول الإقليم مثل دول المغرب العربي، دول جنوب شرق آسيا.

ومن ميزات هذه السياحة انخفاض تكاليف الرحلة نسبيا بالمقارنة مع السياحة الدولية وذلك نظراً لقصر المسافة التي يقطعها السائح.

*** وهناك عدة معايير أخرى[2] :**

1- حسب وسيلة المواصلات المستعملة:

-سياحة برية.

-سياحة بحرية أو نهرية.

-سياحة جوية.

2- حسب مدة الإقامة:

-**السياحة الموسمية** : وهي سياحة تتعلق بقضاء السائح لعطلة في مكان وموسم معين ومدتها من شهر إلى ثلاثة أشهر، وتتميز بالدورية والتكرار.

-**سياحة عابرة** : وتكون عن طريق تنقل السياح بالطرق البرية ومرورهم الاضطراري في طريقهم على بلد معين، أو الهبوط الاضطراري لطائرة في مطارها.

وهناك أنواع أخرى للسياحة[3]:

- **سياحة المهرجانات:** تعتبر من أنواع السياحة الحديثة. حيث تكون الزيارة فيها بغرض حضور أو المشاركة في المهرجانات المختلفة الثقافية، الفنية، الرياضية. والتّي تهدف إلى تحقيق الروّاج العام والجذب السياحي. وتحظى سياحة المهرجانات باهتمام كبير من الدول، فمثلا فرنسا نجدها تنظم 3500 مهرجان سنويا، إسبانيا تنظم حوالي 8104 مهرجان، ألمانيا تنظم حوالي 5000 مهرجان...

---

[1] مروان سكر، **مرجع سابق** ، ص14 .

[2] ريان درويش، **الاستثمارات السياحية في الأردن** ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1997، ص19

[3] كواش خالد،مرجع سابق،ص 48 .

- **سياحة المعارض:** ويقصد بسياحة المعارض هنا تلك السياحة التي ترتبط بزيارة المعارض الصناعية والتجارية والفنية والتشكيلية، ومعارض الكتاب. والتي من خلالها نتطلّع إلى الإنجازات العلمية والتكنولوجية والحضارية لمختلف الدول[1].
- **سياحة المؤتمرات والاجتماعات:** ظهرت هذه السياحة في أواخر القرن العشرين نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بين دول العالم. وتعد هذه السياحة من المصادر الهامّة للإيرادات السياحية.
- **سياحة الترفيهية:** ظهر هذا النوع لمحبي المغامرة والانفعالات والتشويق.
- **السياحة الفضائية:** نتجت هذه الأخيرة عن التطور العلمي والتكنولوجي الذي آلت إليه الدول الكبرى الصناعية حيث غزت الفضاء. ونجد مثلا في بريطانيا هناك شركة بريطانية متخصصة في نقل الأفراد والقيام بجولة حول الأرض.

الفرع الثاني: خصائص السياحة

لكل نشاط خصائص تميزه عن غيره وتعنى السياحة بذلك. فهي بدورها لها خصائص تميزها عن غيرها من النشاطات ونستطيع إدراج خصائص السياحة في النقاط التالية[2]:

- ✓ تعد السياحة صناعة تصديرية غير منظورة. فليس هناك منتج ملموس يمكن شحنه من مكان إلى آخر. فالمنتج السياحي يقوم أساسا على خدمات وثروات غير مادية.
- ✓ تعد السياحة نشاط اقتصادي متضاعف الطبيعة وبصورة مطردة. وخاصة فيما يتعلق بالدخل والاستخدام السياحيين. وتفسير ذلك إقدام السيّاح على الإنفاق وتحويل نقودهم إلى عملات الدولة التي يزورونها، من أجل تسديد تكاليف الخدمات التي يحتاجونها، إلى جانب مشترياتهم من الهدايا والتذكارات. ويعني ذلك انتقال النقود من السياح إلى عدّة أشخاص وقنوات ومستويات متعدّدة. بالإضافة إلى استخدامها أكثر من مرّة عن طريق انتقالها من حائز لآخر، ممّا يؤدي إلى تزايد الدخل السياحي، وهو ما يطلق عليه بالمضاعف . ورغم انتقال جزء من هذه الأموال إلى خارج المنطقة السياحية من أجل توفير متطلبات

[1] مصطفى عبد القادر،مرجع سابق،ص 57 .

[2] عويناں عبد القادر،**السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات(2000-2025)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص:نقود و مالية،جامعة الجزائر 3 ،2012-2013 ،ص 31 .

صناعة السياحة وفيما يتعلق بالتشغيل، فنجد صناعة السياحة تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمّال، فهي توفر فرص عمل لأعداد كبيرة من المستخدمين سواء كانوا مؤهلين ذوي كفاءات عالية وخبرات متخصصة... أو غير مؤهلين.

- ✓ صناعة السياحة ترمي إلى الاستثمار للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في الدول أو المناطق السياحية مثل الشواطئ، الغابات، المسطحات الخضراء، المحميات الطبيعية وكذلك للمورد البشري كعمال في مجال صناعة السياحة أو مرشدين وإدلاء في مختلف المناطق السياحية.
- ✓ تتأثر صناعة السياحة بعاملي أسعار السفر والخدمات السياحية ومستوى المداخيل للأفراد، ويتضح ذلك في أنّه إذا تزايدت تكاليف الرحلة السياحية إلى منطقة أو دولة ما، فإنه ينتج عن ذلك ضعف الإقبال السياحي إلى هذه الدولة. ونفس الشيء سيحدث إذا ما انخفض مستوى الدخل أو تزايدت تكاليف وأعباء المعيشة في دول الطلب السياحي.
- ✓ تعتبر السياحة سوق غير مستقرة، نظرا للتأثيرات الخارجية التي تنتج عن رغبات السائحين وأوضاع البلد السياحي السياسية، ولعدة عوامل أخرى نلخصها في النقاط التالية[1]:

1. المنتج السياحي غير قابل للتخزين لفترات زمنية عكس منتجات الصناعات الأخرى القابلة للتخزين، وبما يتفق مع أحجام وأسعار المعروض من المنتج السياحي وخاصة وأن الطلب السياحي يتصف بالموسمية في معظم الأحوال، ممّا يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل. لذا تسعى المؤسسات السياحية والفندقية إلى ضرورة تحقيق أرباح كافية خلال فترة السياحة، وادخار جزء من الربح السياحي لمواجهة التراجع خلال الفترات الباقية من السنة. ونجد حاليا الدول السياحية تبذل ما بوسعها للتخفيف من موسمية السياحة وذلك بـ:

- الخفض في نفقات السياحة وأسعار خدماتها في الفترات المتوقع حدوث انخفاض في الطلب السياحي خلالها. وتشجيع السياحة الداخلية.

[1] يسري دعبس ، مرجع سابق، ص53.

- تغيير مستوى العرض السياحي بما يتفق ومستويات تدفق الوفود السياحية.
- إطالة موسم الإجازات وخلق ما يسمى بالعطل مدفوعة الأجر واللّذان بدورهما يؤديان إلى توسيع فترة النشاط السياحي.

1 الأوضاع السياسية السائدة في البلد السياحي. فإذا كانت الأوضاع تتميز بعدم الاستقرار نجد أن أنظار السياح تتجه إلى بلد أو منطقة أخرى غير هذا المكان. كذلك نجد عامل التغير في معدلات صرف العملات الدولية والتغيرات المناخية العارضة، وقرارات بعض الدول التّي تحدّ من حجم النقد الذي يسمح للسائح الخروج به. كلّ هذه العوامل من شأنها أن تحول نظر السائح من مكان إلى آخر.

2 إن السياحة تعني المرونة في السعر والدخل. وهذا يعني أن القرارات السياحية تتأثر بالتغيرات الطفيفة في السعر والدخل. وعادة نجد التغير في السعر أكثر وضوحا منه في الدخل، وذلك نظرا لتأثيرها السريع والمتوالي. أما التغير في الدخل يكون بصورة تدريجية، وتأثيره على الطلب السياحي لا يظهر إلا بعد مرور حقبة من الزمن عادة ما تكون سنة.

3 صعوبة استقطاب السياح دوما إلى نفس المنطقة. وذلك نظرا للتنافس السياحي بين الأقاليم، والذي ينتج عنه اتساع في العرض السياحي على المستوى العالمي، وبالتالي ضعف إمكانية التردد على نفس المنطقة السياحية أكثر من مرة واحدة. وهنا يبرز دور العاملين بالقطاع السياحي إذ يتوجب عليهم إيجاد نوع من الألفة والوفاء لدى السياح للمنطقة السياحية.

4 تتميز السياحة عن غيرها من القطاعات بموسمية النشاط. فالنشاط السياحي يرتبط بالعطل المدرسية وعطل المنشآت الصناعية الأخرى، وكذلك يرتبط بالعوامل المناخية والجغرافية لبلد السائح الأصلي، والبلد المستقبل له. أما سياحة الأعمال فلا علاقة لها بالموسمية، وإنّما تكون في وقت محدّد تحدّده السلطات المعنية.

المطلب الثالث: أركان ،مقومات و دوافع السياحة

بعد أن تعرفنا فيما سبق إلى كل من أنواع السياحة و خصائصها، بقي لنا التطرق إلى كل من **أركان ومقومات** السياحة من جهة، ومعرفة دوافعها من جهة أخرى.

الفرع الأول: أركان السياحة

يمكن تقسيم أركان السياحة إلى[1]:

1. **النقل:** يعد النقل روح السياحة فبدون النقل ا وجود للنشاط السياحي، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالنقل وما يقدمه من وسائل.
2. **الإيواء:** أوّل شيء يفكر فيه الفرد السائح قبل الخروج من مكانه الأصلي هو مكان الإقامة في البلد أو المكان محل الزيارة، ففي بعض أنواع السياحة نجد السائح يحجز مكان إقامته في البلد المضيف له وهو لم يخرج بعد من موطنه.
3. **البرنامج:** وهو يشمل مواعيد الزيارات لمختلف المناطق والمعالم الأثرية والتاريخية وأماكن التسلية والترفيه، بالإضافة إلى المحلات والأسواق...
4. **البنية التحتية:** وتضم الخدمات الأولية أو القاعدية الواجب توفرها لقيام أي مشروع سياحي، أو منطقة سياحية كشبكات المياه وشبكات الصرف الصحي، الكهرباء، الغاز، البنوك... فبدون هذه المنشآت لا يصح بناء أي مشروع سياحي.
5. **البنية الفوقية:** وتشمل على منشآت الإقامة والإيواء، مكاتب المعلومات السياحية (وكالات السفر والسياحة، شركات سياحية، مكاتب إيجار السيارات، مترجمين...) .

الفرع الثاني: مقومات السياحة

يقوم القطاع السياحي على عدة دعائم وأسس تدعم نشاطه وهي مصنفة إلى :

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن 1997، ص42.

1. **المقومات الطبيعية**[1]:

وهي التي تتمثل فيما يمتلكه البلد من أشكال متنوعة من التضاريس كالجبال والغابات والشواطئ والصحاري.

- **الجبال:** تستغل لممارسة بعض الأنشطة والهوايات. كهواية تسلق القمم الجبلية، والتزحلق على السفوح الثلجية، وممارسة رياضة المشي في الممرات الجبلية. كذلك نجد التمتع بمشاهدة المناظر الخلابة من على السفوح والقمم العالية...
- **الغابات والصحاري:** حيث البيئة بها مواتية للصيد والتنزه وجمع الثمار واستنشاق الهواء النقي. كذلك لمشاهدة الحيوانات وبعض أنواع النباتات البرية، ونجد المهتمين بهذا النوع من السياحة سكان المدن الذين يعانون من الضجيج وصخب الطرقات والإجهاد.
- **الشواطئ البحرية:** والتّي تعدّ أكثر أهمية من الجبال من حيث مقدار الجذب السياحي وتنوع النشاطات التي تمارس من خلاله. فنجد السياحة وسباق اليخوت والتزلج على الماء وتجديف المراكب والتعرض لأشعة الشمس...
- **الثروة المائية:** ويندرج تحتها مياه البحار المالحة والمياه العذبة والمعدنية والأنهار والبحيرات والينابيع.
- **المناخ:** يعتبر المناخ من أهم العوامل التي تقوم عليها الحركة السياحية، بحيث ترتبط به ارتباطا وثيقا من خلال موسميتها. فدراسة عناصر المناخ ومعرفة ظروفه المختلفة، تشكل الأساس في ازدهار كل أنواع السياحة وفي الأماكن المناسبة لها فالسائح عادة ما يختار الإقليم الذي يتوفر فيه الهواء النقي الجاف، والحرارة المعتدلة وأشعة الشمس، والتي تؤثر بالإيجاب على الدورة الدموية وضغط الدم والجهاز العصبي والتنفسي.

2. **المقومات البشرية:** وتشمل على:

[1] محمد سليمان جرادات،هواري معراج،**السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائر**،مجلة الباحث العدد2004/01 ،الجزائر،ص 22 .

- **المقومات التاريخية**[1]: مثل الآثار الفرعونية في مصر والآثار البابلية والآشورية والفارسية في العراق وإيران والآثار اليونانية والرومانية في أوروبا والشرقين الأوسط والأدنى كذلك الآثار الإسلامية في العالم الإسلامي واسبانيا.
- **الفنون الشعبية** بصورها المختلفة والمعارض و المهرجانات الثقافية والشعبية وممارسة الرياضات المختلفة.

3- المقومات المالية الخدمية : و تشمل على:

- المتاحف والأنصبة التذكارية والأحياء والأبنية القديمة.
- مدن التسلية والمصايف البحرية والجبلية. ومؤخرا أنشئت المدينة الجليدية في الإمارات، وهي تعد تحفة سياحية لا مثيل لها.
- توفر المواصلات والتي تعدّ من أهم العوامل التي ساهمت في تطوير القطاع السياحي.
- ارتفاع دخل الفرد.
- تقديم تسهيلات كخفض الأسعار والتنزيلات التي تحظى بها المنتجات السياحية.

4- المقومات الدينية:

- **الأماكن المقدسة و الآثار الدينية كالمساجد و الزوايا و الأضرحة.**

الفرع الثالث: دوافع السياحة

يقصد بدافع السياحة هنا الرغبة والميول اللّذان يدفعان بالإنسان إلى التنقل من منطقة إلى مناطق معينة دون غيرها، لأجل إشباع حاجات في نفسه، وتحقيق أهداف لصالحه.

وعادة نجد أن هذه الأهداف تتمايز من شخص لآخر، فكل حسب رغبته ومن هنا نقسم دوافع السياحة إلى ثمانية أقسام رئيسية تتمثل في[2]:

- **دوافع ثقافية وتاريخية:** وترتبط هذه الدوافع بـ:
  - ✓ مشاهدة المعالم التاريخية والآثار والتعرف على تاريخ الحضارات القديمة.

[1] محمد سليمان جرادات،هواري معراج،مرجع سابق،ص 23 .

[2] احمد محمود **مقابلة،صناعة السياحة**،دار الكنوز المعرفة و النشر،الاردن،2007،ص ص 34-35 .

- ✓ مشاهدة المعالم الحضارية والمشاركة في المناسبات الثقافية، كحضور المهرجانات والمعارض ومختلف المواقع الفنية.
- ✓ معرفة أخبار الساعة وما ينجر عنها من تعرّف على مدى التقدم العلمي وعلى ما يدور في العالم.
- ✓ الرغبة في التعرّف على نمط حياة النّاس في البلدان الأخرى والتعرّف على ثقافاتهم وأعمالهم وعاداتهم وتقاليدهم، وخاصة فيما يتعلق بالمناطق البدوية، فمعرفة كيفية العيش البسيط والتعّرف على حياة الخيام، تكون هي الغاية الرئيسية من أجل تنمية المقدار العلمي والثقافي والمعرفي لدى الفرد.

- **دوافع دينية:** تتمثل هذه الدوافع في:
  - ✓ زيارة الأماكن المقدسة كزيارة المسجد الأقصى، كذلك زيارة الكعبة المشرفة ومسجد النبوي في أوقات الحج والعمرة من كل سنة. ونجد بالنسبة لغير المسلمين زيارة المعابد والأديرة المختلفة عبر العالم للتعبّد وزيارة الفاتيكان...
- **دوافع اجتماعية:** وتشمل على:
  - ✓ زيارة الأقارب والأصدقاء لتجديد الروابط الأسرية.
  - ✓ زيارة البلد الأم إن كان السائح يعيش في غير بلده الأصلي.
  - ✓ الرغبة في زيارة أماكن سبق أن زارها الأصدقاء في البلد الأم وتركت انطباعا معينا لديهم.
- **دوافع صحية:** وتكون السياحة بهدف:
  - ✓ العلاج و التداوي وذلك بزيارة المنابع والحمّامات المعدنية والعيون الكبريتية.
  - ✓ البحث عن طقس يلائم المريض كأن يبتعد عن الجوّ البارد بحثا عن الجوّ الدافئ أو العكس.
  - ✓ البحث عن الرّاحة النفسية والتمتع بالهواء النقي والاسترخاء بعد الشفاء من مرض معين.
- **دوافع اقتصادية:** وتكون السياحة بسبب:
  - ✓ الأعمال وعقد الصفقات التجارية، كذلك حضور الاجتماعات والمؤتمرات والندوات العلمية والملتقيات.

- ✓ في حالة انخفاض الأسعار في البلد السياحي نجد أن التدفق السياحي يزداد، وذلك بغرض التمتع بالخدمات السياحية المقدمة للسياح بأسعار زهيدة، واقتناء السلع بأقل الأثمان.

- **دوافع رياضية:** وتقوم هذه الدوافع على:

- ✓ المشاركة في الألعاب الأولمبية أو مشاهدتها.
- ✓ السياحة بغرض ممارسة بعض الرياضات كرياضة التزحلق على الجليد أو على الماء.
- ✓ مشاهدة المباريات الرياضية.

- **دافع الاستجمام:** ويندرج تحت هذا الدافع:

- ✓ الرغبة في الاستجمام والراحة والتمتع بوقت الفراغ بعيدا عن ضغوطات العمل.
- ✓ البحث عن الهدوء والبعد عن المصاعب التي تواجه الفرد في حياته العملية واليومية.
- ✓ الرغبة في مشاهدة الطبيعة والتعرف على خباياها، والحيوانات التي تعيش بها.

- **دوافع أخرى:** وتكون السياحة هنا لعدة أهداف لم نصنفها سابقا هي كالتالي:

- ✓ حب المغامرة .
- ✓ العلم كدراسة بعض الظواهر.
- ✓ حب التفاخر والمباهاة

المبحث الثاني:المفاهيم الأساسية حول الاستثمار السياحي

إن القطاع السياحي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني ، له دوره الفعلي في تكوين الناتج الوطني ،ويختلف هذا الدور بحسب أهمية وحجم هذا القطاع في الاقتصاد الوطني وعليه،سنحاول تبيان في هذا المبحث تعريف و مميزات الاستثمار السياحي و كل ما أتيح لنا من معلومات التي تتعلق به من مفاهيم أساسية.

المطلب الأول :تعريف ومميزات الاستثمار السياحي

يتكون الهيكل الاقتصادي لأي دولة من عدة قطاعات تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية ، وبما أن التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا في الهياكل الاقتصادية للدولة وخاصة تلك المتردية التي لا تحقق ناتجا وطنيا، ويعتبر الاستثمار السياحي أحد هذه الهياكل التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها لما له من دور هام في دورة الإنتاج والتوزيع.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار السياحي

يعرف الاستثمار السياحي على انه عملية استخدام و توجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتوج سياحي أو خدمة ترد ضمن عناصر الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة و تحقيق عوائد على رؤوس الأموال المستغلة [1].

الاستثمار السياحي يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة، وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع ، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي[2].

كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه ":التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، أنها قواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل

[1] بوزاهر نسرين ،**تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص:نقود و تمويل،جامعة بسكرة،2005-2006 ،ص31 .

[2] الطيب داودي /عبد الحفيظ مسكين، **الاستثمار السياحي في المناطق السياحية** دراسة حالة ولاية جيجل، ورقة بحثية، الملتقى الدولي .بعنوان :الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014 ، المركز الجامعي تيبازة، ص8 .

الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة[1] .

الفرع الثاني: مميزات الاستثمار السياحي

يمتاز الاستثمار في النشاط السياحي بالأمور التالية[2]:

- ✓ تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الاستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية.
- ✓ تمثل الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي الأصول ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.
- ✓ –تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة ونظرا للطابع الموسمي للسياحة فإن ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي
- ✓ ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار السياحي ،لان اغلب احتياجات الاستثمار السياحي تكون مستوردة و غالية الثمن و بالعملة الصعبة فالأطعمة و المشروبات و التأثيث و وسائل اللواء تتطلب الاستيراد لكي تتوافق مع حاجات الضيوف خاصة الأجانب.
- ✓ ارتفاع تكلفة التأسيس و هي التكاليف الاستثمارية أو الرأسمالية.
- ✓ فترة استرداد رأس المال المشروع تكون طويلة.
- ✓ مصادر تمويل تكون معظمها أجنبية و طويلة الأجل.
- ✓ التكامل مع أوجه الاستثمار الأخرى سواء مشروعات بنية أساسية أو غيرها،فلابد من وجود تكامل بين القطاع السياحي و المشروعات الأخرى فهو يعتمد اعتماد كلي أو أساسي على القطاعات الأخرى مثل القطاع الزراعة ،الصناعة.....الخ.

[1] رعد مجيد العاني، **الاستثمار والتسويق السياحي**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص19

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري،**أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة**،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،عمان،2009 ،ص 119 .

- ✓ الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري؛أي يحتاج الاستثمار السياحي إلى عدد كبير من اليد العاملة تتنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحية[1].
- ✓ تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة ، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر

المطلب الثاني:مجالات الاستثمار السياحي ومحدداته

لقد تعددت مجالات الاستثمار السياحي إلى العديد من الأنواع وكذا العوامل المؤثرة علي قرارات الاستثمار السياحي ،فهدفها كلها خدمة السائح وتحقيق الرفاهية المنشودة له بداية من اختياره لوجهته السياحية إلى قدومه إلى البلد المستضيف.

و قبل التطرق إلى مجالات الاستثمار السياحي لابد من التعرف على أنواعه، حيث ينقسم الاستثمار في القطاع السياحي إلى نوعين رئيسين هما[2]:

1. **الاستثمار طويل الأجل:** يختص استثمار طويل الأجل بالمجمعات السياحية الكبيرة مثل قرية الموجة السياحية في سلطنة عمان،شرم الشيخ في مصر ،فندق برج العرب في دبي.
2. **الاستثمار قصير الأجل:** ويتمثل في إنشاء و تطوير حركة المشاريع السياحية الصغيرة مثل:المطاعم بجميع أنواعها،مكاتب السياحة و السفر.

بالإضافة إلى هذا هناك أنواع أخرى من الاستثمار السياحي[3]:

- **الاستثمار البشري:**ويهتم هذا النوع بتطوير برامج التعليم و التدريب السياحي.
- **الاستثمار في مجال البحث و التطوير** :فهو يحتل أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص مبالغ طائلة للبحوث و الدراسات السياحية التي تساعد على القدرة التنافسية للشركة أو المشروع السياحي في السوق المحلية،الإقليمية والعالمية و خلق فرص و منتجات سياحية جديدة.

[1] الطيب داودي/عبد الحفيظ مسكين، مرجع سابق، ص 9 .
[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري،مرجع سابق،ص 125 .
[3] موفق عدنان عبد الجبار الحميري،نفس المرجع،ص 125.

الفرع الأول: مجالات الاستثمار السياحي

ويمكن أن نقسم الاستثمار السياحي حسب مجالات الاستثمار إلى قسمين[1]:

أ-استثمار في مجال الخدمات السياحية :وتشمل العديد من القطاعات والخدمات الأساسية في النشاط السياحي:

1-خدمات الإقامة :وتشمل الفنادق والمنتجعات السياحية و كل ما يتعلق بإقامة السائح من خدمات مرافقة كالإطعام والخدمات الترفيهية الأخرى.

2-خدمات النقل :وتشمل تشييد الطرق وتوفير سيارات النقل للسياح وكذلك بناء المطارات وتوفير خطوط النقل بين بلاد السائح والدولة المضيفة.

3-خدمات الاتصال : وتشمل توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية التي يزورها السياح وكذلك توفير خدمات الانترنت بتدفق جيد وهذا من أجل توفير كل الظروف لمتعة السائح.

ب -الاستثمار في الثروة السياحية :وتشمل العديد من المجالات التي تمتلكها الدولة ومنها:

1-الاستثمار في الموارد الطبيعية :وذلك بالاهتمام بالموارد الطبيعية للدولة المضيفة وذلك من خلال المحافظة عليها.

2-الاستثمار في الموارد الثقافية :وذلك من خلال تشجيع وتنظيم المهرجانات الثقافية والمحافظة على الآثار وفتح المناطق الأثرية أمام القطاع العام والخاص للاستثمار فيها .

الفرع الثاني : محددات الاستثمار السياحي

يمكن إجمال محددات الاستثمار في القطاع السياحي بالاتي[2]:

1. انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر).
2. انخفاض مستوى الوعي و الثقافة السياحية لدى الأجهزة الحكومية و المواطن.
3. ارتفاع درجة المخاطرة.
4. عدم توفر الاستقرار الاقتصادي و السياسي و المناخ الاستثماري.

[1] تريكي العربي، **واقع الاستثمار السياحي** دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012 ، ص ص38 -39 .

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري،مرجع سابق،ص 124 .

5. عوامل أخرى:مثل الإستراتيجية الترويجية و الإعلامية المتبعة و مدى توفر إستراتيجية تسويقية ملائمة للنهوض بالقطاع السياحي..

المطلب الثالث:دوافع و أهداف الاستثمار السياحي

بعد أن تعرفنا فيما سبق إلى كل من مجالات الاستثمار السياحي و محدداته، يبرز لنا أنّه لابدّ من تعميق مجال الدراسة وذلك بالتعرف على كل من دوافعه و أهدافه.

الفرع الأول : دوافع الاستثمار السياحي

تجتمع العديد من الدوافع والأسباب للاستثمار في المجال السياحي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، بهدف زيادة الدخل وتنويع مصادره وتقليل عجز ميزان المدفوعات ومن بين هذه الدوافع التي تقف وراء الأخذ بالاستثمار السياحي ما يلي[1]:

- التنمية الاقتصادية و التقريب بين المستويات الاقتصادية الإقليمية :فإذا كانت الدولة تعاني من قلة نصيبها النسبي في التجارة الدولية تظهر الاستثمارات السياحية كتعويض عن ذلك خاصة إن كانت هذه الأخيرة تتمتع بمقومات و عناصر جذب سياحي عديدة مغرية و دائمة، فهي لا تحتاج لعناصر معقدة خاصة التكنولوجية منها، كما أنها تعمل على تحفيز المزيد من الأعمال و المشاريع كالصناعات التقليدية و الحرف مما يحافظ على تراث البلد و يعمل على خلق فرص عمل جديدة كما أن أسعارها منخفضة في الدول النامية مما يضفي عليها ميزة نسبية،فإذا ما أولت الدول النامية عناية لمجالات الاستثمار في القطاع السياحي فذلك حتما سيؤدي دورا بارزا في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يقود إلى التنمية الشاملة، كما أن توزيع المشاريع السياحية على الأقاليم المختلفة للدولة وبالذات الأقاليم ذات المستويات التنموية المنخفضة سيعمل على تنميتها وتطويرها، من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان فيها مما يؤدي إلى سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين الأقاليم المتطورة وغير المتطورة داخل الدولة .
- زيادة الدخل الوطني و دعم ميزان المدفوعات :تحدث السياحة تحولا في بعض الأنشطة التقليدية في البناء الاقتصادي للمجتمع عن طريق الاستثمار في المناطق المختلفة، فتزيد مداخيل القوى العاملة في هذا المجال وبالتالي زيادة الدخل الوطني عن طريق مختلف القطاعات الإنتاجية التي تتحرك بصورة

[1] قارة ابتسام،**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر**،مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،تخصص:تسويق دولي،جامعة تلمسان،2011-2012 ،ص108 .

ديناميكية متفاعلة منتجة للإنفاق والاستهلاك السياحي الذي يخلق دائرة اقتصادية مركبة تؤثر ايجابيا على تحريك وتنشيط الدورة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني .أما عن دور الاستثمارات السياحية في ميزان المدفوعات ومكانة الإيرادات من الحركة السياحية، فهي تظهر في بند حساب رأس المال والذي يشمل الاستثمارات التي حصلت عليها الدولة من الخارج، والموجودة لديها والاستثمارات التي قدمتها الدولة للخارج كمدفوعات وما عليها من التزامات فهي تساهم مساهمة فعالة في تغطية جزء من عجز ميزان المدفوعات .

- صناعة السياحة أقل منافسة من الصناعات الأخرى :يكون معدل التغير في السوق السياحي بدرجة أقل مما يقلل من درجة و حدة المنافسة مقارنة مع القطاعات الأخرى التي يعتمد فيها على التكنولوجيا العالية و هذا ما يلائم أوضاع الدول النامية.

الفرع الثاني:أهداف الاستثمار السياحي

يهدف الاستثمار السياحي إلى تحقيق الأمور الآتية[1]:

1. المحافظة على الموارد الطبيعية و التاريخية و الثقافية والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة،بهدف ضمان الاستمرارية بصلاحية استخدامها في المستقبل،فتعتمد السياحة على تلك الموارد و تعتبرها سلعا تجذب بها السياح،فالمعالم البيئية و الطبيعية و المواقع التاريخية والأثرية والتراثية هي رأس مال ثابت ،فإذا كانت تلك الموارد مشوهة أو مهملة فان السياحة تبقى بعيدة عن التطوير.
2. تنمية السياحة وفق قواعد الاستثمار تؤمن تخطيطها و إدارتها و يجنبها المشاكل البيئية أو الاجتماعية ،و تدفع السلطات لدراسة و تحديد الطاقة الاستيعابية و تعليمات الاستخدام لتلك الموارد من قبل السكان و السياح و نظام الإشراف و الضوابط المتعلقة بالأمور.
3. الارتقاء بمعايير و مستويات الجودة في البيئة وهي ناحية مهمة في عملية اتخاذ القرار الزيارة من قبل السائح،والسياحة تكون الحافز للسكان و السياح لتحسين شروط البيئة في المقاصد السياحية.

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري،مرجع سابق،ص ص 122-123 .

4. التحديث الدوري للأنشطة و الفعاليات السياحية و الترويجية لتبقى مستقرة في مواكبة حاجات و متطلبات السائح و تحقيق أهدافها التسويقية ،فلقد أصبح انطباع السائح عن المكان قبل و أثناء الزيارة عاملا مهما في مدى إقبال السياح .

توفير فرص عمل للمجتمع المدني و توزيع معظم العوائد السياحية على أوسع شريحة من السكان المحليين ، و بذلك يصبح أولئك السكان عنصرا داعما لتحقيق شروط الاستثمار السياحي.

المطلب الرابع : العوامل المشجعة على زيادة الاستثمارات السياحية و المعيقة له

بعد أن تعرفنا فيما سبق إلى كل من دوافع الاستثمار السياحي و أهدافه، بقي لنا التطرق إلى من العوامل المشجعة على زيادة الاستثمارات السياحية من جهة، ومعرفة معوقاته من جهة أخرى.

الفرع الأول: العوامل المشجعة على زيادة الاستثمارات السياحية

هناك جملة من العوامل المؤثرة في تشجيع الأفراد و الشركات للاستثمار في القطاع السياحي من هذه العوامل الآتي[1]:

1. مدى اتساع السوق السياحية و الزيادة المترقبة للطلب الكامن على الخدمات السياحية
2. مدى توفر الخدمات العامة و البنية التحتية التي تعتبر منطلق تنمية القطاع السياحي و تتمثل في توفير شبكة طرق جيدة،شبكة الاتصالات،توفير الأمن.....الخ.
3. حجم السوق المنافسة و تحديد اتجاهات المنافسة و التكاليف المطلوبة لتنفيذ السياسات التنافسية.
4. عدد و جنسية شركات الطيران العاملة للمناطق المراد الاستثمار فيها.
5. وجود تخطيط سياحي على مستوى الدولة لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت مالية أو بشرية[2].
6. توفر أيدي عاملة كفوءة و معدلات منخفضة للأجور و الرواتب.

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري،مرجع سابق،ص126 .

[2] ريان درويش،مرجع سابق،ص 24 .

7. سياسات تشجيع الدولة للمستثمرين عن طرق منحها للحوافر و الإعفاءات المالية لتحفيز القطاع السياحي و اجتذاب المزيد من الاستثمارات لتهيئة البيئة السياحية الملائمة.

❖ و من أهم أوجه الإعانات و الحوافز ما يلي[1] :

- ✓ قروض طويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة:حيث أن التكاليف الثابتة للمركبات السياحية كبيرة و فترة المر دودية طويلة نوعا ما حيث يبدأ المشروع في تحقيق الأرباح بعد 3 سنوات من بداية نشاطه .
- ✓ الإعانات : و تكون إعانات نقدية مباشرة كتحمل الدولة جزئ من تكاليف المشروع في مناطق تهدف الدولة إلى تنميتها سياحيا،أو إعانات عينية كتقديم الأراضي دون مقابل أو حق انتفاع بها لمدة معينة أو بشروط كما هو معمول به في تركيا و الأرجنتين.
- ✓ الإعفاءات الضريبية و الجمركية: و تكون إعفاءات تامة من الضريبة و الرسوم لفترة زمنية تحدد بالمرحلة الأولى من بداية نشاط المشروع ، أو إعفاءات لفترة أطول ،و غالبا ما يعفى من الضريبة على الأرباح الشركات،كما تقدم إعفاءات جمركية على الواردات من مدخلات عملية الاستثمار السياحي مثل تجهيزات و معدات كما هو معمول به في اليونان و المغرب.
- ✓ تقديم المساعدات الفنية و التقنية:حيث من الضروري خاصة لمشاريع القطاع الخاص الحصول على استشارات قانونية و فنية و تقنية و حتى تقديم إطارات و تكوين المسيرين و أدلاء السياحة و المترجمين و التقنيين في الفندقة و السياحة.

8. معدل مصاريف السياح المحليين،الإقليميين،والدوليين.
9. معدلات التضخم للمناطق المصدرة للسياح
10. معدل سعر تصريف العملات.
11. معدل التضخم السنوي لأسعار السلع و الخدمات.
12. إمكانيات الإحلال و الإبدال للأبنية حسب القوانين و التشريعات المعمول بها في تلك البلد

[1] بوزاهر نسرين،مرجع سابق،ص 36 .

الفرع الثاني: معوقات الاستثمار السياحي

إن من أهم ما يعيق الاستثمار في مجال السياحة ما يلي[1] :

-النقص الملحوظ في العمل المؤسساتي للسياحة كصناعة متطورة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، إذ أن عدم تواجد تنظيم هيكلي للسياحة قادر على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص يعتبر عائقا أساسيا في تقدمه، ويجعل هذا النشاط ضعيفا محليا في مواجهة السياحة بأماكن أخرى ويصبح العائد متواضعا.

-تأشيرات الدخول تشكل بعض التعقيدات المعيقة للسياحة.

-خطوط النقل الجوي وضريبة الدخول فعدم توافر خطوط نقل جوية حديثة ومؤهلة وبأسعار تنافسية أمر يعيق الاستثمار السياحي.

-عدم تحديث الفنادق وأماكن الإقامة المتوفرة وعدم إضافة خدمات جديدة وتجهيزات وأمور مكملة للسياحة.

-عدم تأهيل القوى البشرية.

-عدم تحسين البنية الأساسية أو انعدامها.

-ارتفاع الأسعار.

-عدم توافر خطة سياحية مرجعية بمعنى أن قيام منطقة سياحية دون خطة متكاملة تعيق وتؤخر الاستثمار، حيث أن كل مستثمر يتردد لعدم وضوح الرؤية لما سيحصل بمساحة الأرض المجاورة للمشروع.

-عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

-صعوبة وتعقد الإجراءات البيروقراطية بما فيها إجراءات التسجيل والحصول على ترخيص.

-العائد الصافي من الاستثمارات السياحية في حدود(10-15)% وهو معدل لا يغري المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق معدلات أكبر.

[1] قارة ابتسام،مرجع سابق،ص 110 .

المبحث الثالث :أهمية و أثر السياحة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي و البيئي و السياسي

إن السياحة نشاط يتعلق بالسفر و البقاء لفترة خارج المكان المعتاد لغرض التسلية و الترفيه، فهي كأي نشاط لو آثار و انعكاسات ايجابية أو سلبية سواء على الناحية الاقتصادية،الاجتماعية أو البيئية أو السياسية.

المطلب الأول:أهمية وآثار السياحة على الجانب الاقتصادي

تعتبر السياحة نشاطا اقتصادي لجلب المداخيل للبلد دون الحاجة إلى شحنها و توصيلها للمستهلك،بل إن الزائر يأتي إلى موقع الإنتاج و يشتري مجموعة متنوعة من السلع والخدمات في البلد المضيف،وهذا في الواقع يولد أنماط من المنافع و التكاليف تختلف اختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك ويتمثل تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة في:

-تحديد موقع و أهمية و دور السياحة في الاقتصاديات الوطنية.

-تقدير و تحديد العوامل المؤثرة في تنمية القطاع السياحي

-تحديد العوامل الرئيسية المحفزة وكذا العوامل المعرقلة لنمو القطاع السياحي في المستقبل.

-تحليل و دراسة نتائج النشاط السياحي و مقارنتها بنتائج القطاعات الاقتصادية الأخرى.

و يمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها:التشغيل،ميزان المدفوعات،تشكيل الدخل الوطني و إعادة توزيعه،الاستثمار في البنى التحتية[1].

أولا:اثر السياحة على التشغيل[2]:

مما لاشك فيه أن القطاع السياحي يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد

الوطني خاصة في مجال خلق مناصب الشغل باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع،و لها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية الأخرى فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من مناصب العمل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية (الفنادق

[1] محمد فوزي شعوبي،**السياحة و الفندقة في الجزائر** دراسة قياسية 1974-2002 ،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2007 ،ص 22 .

[2] حميدة بوعمروشة،مرجع سابق،ص 36 .

مثلا) أو المرافق المكملة لها لأنه بمجرد إنشاء فندق سياحي يسع ل 200 سرير ومطعم ومقهى ب 300 مكان أو مقصد يتم بدورها خلق 60 منصب عمل دائم داخل هذه المرافق بهدف القيام بتقديم خدمات الفندقية والقيام بالصيانة والتسيير والحراسة والإدارة من جهة ومن جهة أخرى فإن عملية إنجاز فندق مثلا بجميع مراحله تتطلب العديد الموظفين و الباحثين و المختصين و العمال البسطاء وذلك ابتداء من الدراسة الأولية إلى عملية الانجاز إلى عملية التهيئة وعملية التأثيث والتجهيز الداخلي للفندق،وهذا ما يؤدي إلى إتاحة فرص عمل غير مباشرة عن طريق استعمال منتجات القطاعات الأخرى لقطاعي النقل أو الصناعة،و عليه فإن السياحة نشاط يعتمد على اليد العاملة بالدرجة الأولى التي تساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي على سبيل المثال الفنادق من الدرجة الممتازة تتطلب عمالة بنسبة عاملين اثنين مقابل كل غرفة فأي غرفة فندقية تنشأ في بلد ما توفر منصب عمل أكثر كذلك سيارة أو حافلة تستعمل في عملية النقل تتطلب على الأقل شخصين،إضافة إلى المناصب التي تلحقها وكالات السفر، فالمطاعم هي الأكثر احتياجا إلى اليد العاملة من طباخين ومقدمي الطلبات. ولا شك أن ازدياد حجم الحركة السياحية يساهم قي تحسين دخول المواطنين خاصة التجار و الحرفيين وأصحاب الفنادق أو المطاعم لان السائح أثناء إقامته يستهلك عدة مواد مثلا الخضر و الفواكه، المشروبات،العطور،الجرائد و المجلات،الكتب والتحف التذكارية والحلي التقليدية بما يعود بالأرباح للتجار و المنتجين ما يساهم في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة تشغيل اليد العاملة المؤهلة مثل التي تقوم بعملية تكوين في المراكز المهنية،إن اهتمام أي بلد بالسياحة يدفعه إلى العمل على النهوض وتطوير المناطق السياحية وذلك لكسب ود السائحين وذلك لان النشاط السياحي يوفر فرص لتبادل المعارف و الأذواق والفنون فيما يكفل الاستفادة من مظاهر التقدم وتحقيق الرقي الفني و الحضاري للاقتصاد الوطني.

و مما سبق يمكن استنتاج أن للعمل السياحي أنواع هي[1]:

العمل المباشر :و هو مجمل مناصب العمل المحدثة من طرف الوحدات السياحية نفسها مثل الايواء و المطاعم ،وكالات سياحية، النقل السياحي ، والتنظيم السياحي .. الخ.

العمل غير المباشر :و هو مجمل مناصب العمل الناتجة من النشاطات والقطاعات التي لها علاقة بشكل أو بآخر مع القطاع السياحي مثل البناء،التأثيث،هياكل القاعدية ..الخ.

[1] حميدة بوعمروشة،نفس المرجع،ص37 .

ثانيا :الأثر على تحسين ميزان المدفوعات

تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية و الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

و تعرف صادرات السياحة بأنها إنفاق السائح الأجنبي في البلد المضيف فهو يأخذ العدة أشكال اهمها[1]:

-الإقامة في الفنادق

-استخدام وسائل النقل(جوي،بحري،بري)

-الإنفاق الاستهلاكي الضروري للحياة(الغداء مثلا)

-الإنفاق على المشتَّريات السلعية؛

-رسوم التأشيرات المفروضة على السياح؛

-رسوم الهبوط و مغادرة الموانئ و المطارات التي تحصل من الشركات.

ويتحدّد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي، أو ما يعرف بالحساب الخارجي السياحي. والذي يجمع بين الإيرادات والنفقات السياحية المحققة على حدى. أي مصاريف السياح الأجانب داخل الدولة ومصاريف السياح الوطنيين خارج بلادهم، والفرق بينهما في هذا الحساب يمثل الرصيد. وهذا الأخير هو الذي يعكس مدى مساهمته وتأثير القطاع السياحي على ميزان المدفوعات.

[1] محمد العطا عمر،مرجع سابق،ص 20 .

فإذا كان الرصيد موجبا، فهذا يعني أنّ القطاع السياحي يساهم في زيادة فائض أو تقليص العجز في ميزان المدفوعات.

أمّا إذا كان الرصيد سالبا، فهذا يعني أنّ مساهمة القطاع السياحي تكون في خفض الفائض أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

وعلى أية حال فقدوم الزوار الأجانب يساهم في تنشيط ميزان المدفوعات في البلدان التي تستضيفهم بما أنهم يدخلون إلى هذه البلدان عملات أجنبية كما أن تنقل المواطنين المقيمين إلى الخارج في إطار السياحة يؤدي إلى خروج العملات ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات[1] .

ثالثا :الأثر على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية :

يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد

الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية، و يمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة كما يلي[1]:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء فنادق)
- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.
- فروقات تحويل العملة.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية (الأساسية و التكميلية)بالإضافة إلى الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية و الخدمات لقطاعات اقتصادية أخري.
- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

[1] زهير بوعكريف،**التسويق السياحي و دوره في تفعيل قطاع السياحة** دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،تخصص:تسويق، جامعة قسنطينة،2011-2012 ،ص 23 .

[1] موسى سعداوي،حكيم بوجطو ،**أهمية مقومات السياحية الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة**،الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة،جامعة بسكرة، 2010 ،ص5 .

رابعا:الأثر على اعادة توزيع الدخل[1]

إن الإنفاق السياحي لا يؤثر بطريقة مباشرة فقط بل يساعد على العديد من الأنشطة الأخرى التي تزود النشاط السياحي بالسلع و الخدمات،كما تؤدي السياحة إلى تطوير و تنمية المناطق المعزولة نتيجة الاستثمارات التي تصحب دخول المشروعات السياحية الأمر الذي يترتب عليه إعادة توزيع الدخل،كما أن الدراسات تشير إلى أن السائحين يحتفظون بجزء كبير من ميزانيتهم للإنفاق على

المشتريات من الدول التي يزورونها حيث يعتبر هذا الإنفا ق تصدير للمنتجات الوطنية دوف الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي حيث كلما زادت حركة السياحة كلما ارتفعت حصيلة هذا النوع من التصدير

خامسا :الأثر على تنمية بعض المرافق الأساسية[1]:

يظهر هذا الأثر بوضوح في الدول النامية التي تصل فيها المرافق الأساسية إلى مستواها المناسب،نظرا لانخفاض مستوى المعيشة و تنميتها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة و لذلك فإن تقدم السياحة و ما يترتب عنها من دخل سريع بالعملات الصعبة يزيد من قدرة الدولة على زيادة الاستثمارات في البنى التحتية و المتمثلة في :المطارات، الطرق، الموانئ،معامل تنقية المياه، المتاحف ... و غيرها و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمقيمين و السياح على حد سواء.

المطلب الثاني :أهمية و أثر السياحة على الجانب الاجتماعي و الثقافي

قد يؤدي التطور الاقتصادي و التقدم التكنولوجي و احتكاك واختلاط السكان بالسائحين ذوي اللغات والثقافات و العادات و الديانات المختلفة إلى انعكاسات ايجابية كما قد تكون لها آثار سلبية.

الفرع أول: الآثار الايجابية[2]

***التوازن الاجتماعي:**حيث تتقارب الطبقات الاجتماعية من بعضها البعض نتيجة لزيادة دخول الأفراد و العاملين في القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر.

[1] زهير بوعكريف،مرجع سابق،ص 25 .

[1] أحمد قايد نور الدين،**الأهمية و الأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة** —حالة الجزائر– الملتقى الوطني حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية السياحة،جامعة بسكرة، 2010 ،ص4

[2] حميدة بوعمروشة،مرجع سابق،ص ص 39–40 .

***النمو الحضاري** :نتيجة للحركة السياحية تتجه الأنظار إلى الاهتمام الدائم والارتقاء بالقيم الحضارية و المعالم السياحية،و بذلك تعتبر السياحة سببا رئيسيا من أسباب الرقي الحضاري من حيث الاهتمام بالمقومات السياحية الأثرية و الطبيعية.

كما يمثل وسيلة حضارية اجتماعية لنقل و تبادل الثقافات و الحضارات بين شعوب العالم المختلفة فعن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية حيث تنتقل اللغات و المعتقدات الفكرية و الفنون و الآداب ومختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الوافدة إليها فتؤثر فيها ثقافيا و تتأثر هي أيضا بما في الدول السياحية من ثقافة و حضارة و بذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يعتبر محورا هاما من محاور التنمية في المجتمع.

***التبادل الثقافي:**يعد الوعي بالتبادل الثقافي أحد أهم التأثيرات الايجابية للسياحة حيث يعمل على تنمية التفاهم بين الشعوب و الذي أصبح الآن فرصة متاحة لتبادل المعرفة و الأفكار كما أن أبناء هذه الشعوب المضيفة يتعرفون على عادات و سلوكيات الزائرين و لذلك تتقارب المسافات الاجتماعية بينهم و هذا بدوره يعمل على دعم التراث الإنساني و اتساع الحلقة الحضارية على مستوى العالم،ولم تصبح السياحة إشباعا للفضول و حسب و إنما تعمل على اكتساب الاحترام و التعاون المتبادل و تبادل المعارف و القيم الثقافية .

***الاهتمام بالتراث:**

تؤدي السياحة إلى الاهتمام بالقيم الجمالية و المعالم الفنية في الدول المستقبلة للسياحة و يكون ذلك من خلال الفنون و المهارات الخاصة بهم مثل الرقص الشعبي، و الاحتفالات الخاصة بالأعياد و المناسبات وحفلات الزواج،بالإضافة إلى إحياء بعض العادات الدينية و أنشطة أوقات الفراغ التي تجذب السياح لمشاهدة ذلك حيث ينتقل التراث الاجتماعي الذي يرثه أعضاء المجتمع من الأجيال السابقة،فالسمات الثقافية لها قدرة هائلة على الانتقال عبر الزمن.

الفرع الثاني : الآثار السلبية

على الرغم من وجود آثار ايجابية للسياحة على الناحية الاجتماعية و الثقافية فهي لها آثار سلبية على البلد المضيف و هي كالتالي[1] :

***التحولات الاجتماعية:**إن النشاط الاقتصادي يتطلب الاهتمام بالمناطق السياحية المختلفة و تنميتها و إعدادها لاستقبال السياح بما في ذلك أماكن الإقامة المختلفة(قرى سياحية و فنادق ومنتجعات)و يتولد عن ذلك قيم و تقاليد جديدة و غير مألوفة بصورة سريعة و مفاجئة بالنسبة لسكان هذه المناطق تختلف عن موروثاتهم الحضارية و الاجتماعية التي نشؤ و تربوا عليها مما يؤدي إلى تحولات و تغيرات جذرية في هذه المنتجعات.

***انتشار عوامل الفساد و التدهور الاجتماعي و الثقافي:**

تعاني بعض الدول من انخفاض مستويات المعيشة

ونقص الإمكانيات المتاحة في الوقت الذي توفد إلى الدول أنماط مختلفة من السائحين بعاداتهم الاستهلاكية وقدراتهم المالية مما يؤدي إلى اتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى محاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة و إن كانت بوسائل غير مشروعة،فتظهر عند كافة الوسطاء و المستغلين للسائح في مختلف المجالات و المروجين لبعض صور الانحراف تحت مسميات متعددة مثل :التسلية و الترفيه و المتعة.

***الاقتصاد الثقافي:**تتعارض و تختلف الأفكار و الأساليب الغالبة في المجتمع و القادمة من الخارج نتيجة لسلوك بعض السائحين و تصرفاتهم التي لا تعبر بالضرورة عن أسلوب حياتهم اليومية في بلادهم و إنما ذلك راجع لأسباب منها الميل إلى حب المغامرة و حب الاستطلاع الأمر الذي يؤدي إلى إثارة وضيق أفراد البلد المضيف ورفضهم للسياحة.

المطلب الثالث:أهمية و آثر السياحة على الجانب البيئي

يمكن أن يكون للسياحة،كغيرها من قطاعات التنمية الأخرى،آثار ايجابية و سلبية في آن واحد على البيئة البشرية.

الفرع الأول :الآثار الإيجابية[1]

[1] نعيم الظار،سراب الياس،**مرجع سابق،ص ص 97-98 .**

[1] حميدة بوعمروشة،مرجع سابق،ص 41 .

كأي قطاع اقتصادي آخر فإن قطاع السياحة يعتمد في إنتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية و من الملاحظ أن غالبية عناصر السياحة ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالموارد البيئية و من ابرز التأثيرات الايجابية للسياحة على البيئة ما يلي:

-تعود السياحة بالمنفعة على البيئة من خلال التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة و المواقع والمعالم التاريخية و الحياة البرية.

-إن التراث التاريخي و الثقافي يحدد جاذبية بلد ما للسياح كما يشجع الحكومات المحافظة على معالمه و لذا فإن كثير من الدول تبذل جهودا كبيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن و القرى و المناطق الأثرية الجمالية و خاصة ذات الأهمية التاريخية و الفنية.

-يعتبر النشاط السياحي وسيلة لرفع الوعي بأهمية الطبيعة و نشر التوعية بين السياح و أصحاب المشاريع والحكومة و السكان المحليين.

-توليد الأموال تساهم في المحافظة على الطبيعة و البيئة و بذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية.

الفرع الثاني :الآثار السلبية[1]

:إن وجود الآثار الإيجابية للسياحة على البيئة لا يمنع من وجود بعض الآثار السلبية و هي:

1-أثر السياحة على الحياة الآبدة:

إن النشاط السياحي يتداخل مع الحياة النباتية و البرية و تسبب بذلك أضرار لا رجعة فيها على النظم الإيكولوجية خاصة إذا لم تكن البنية التحتية على استعداد كاف لاستيعاب هذا النشاط،كما يمكن للنشاط السياحي أن يؤدي إلى اضطراب في الحياة البرية و تزايد الضغوط على الأنواع المهددة بالانقراض فظاهرة التذكارات السياحية تؤدي إلى تدمير البيئة البرية إذ أن عمليات قتل الحيوانات بغرض التجارة قد زادت نتيجة للطلب المتزايد على التذكارات التي تأخذ شكل فراء و جلود و قرون...الخ.

2- اثر على البيئات الجبلية:

[1] زيد منير سلمان،مرجع سابق،ص ص 98-99 ،بتصرف.

تهدد السياحة النظم الإيكولوجية الهشة في المناطق الجبلية من خلال المشي و بممارسة التزلج على الجليد فهي واحدة من أخطر المشاكل البيئية في البلدان النامية الجبلية و كذا الانزلاق بالمظلات وأعمال الرياضة الشتوية وما إلى ذلك من أنشطة التي تولد ضغوط هائلة على الموارد البيولوجية وتشمل:بناء مسالك للتجول،بناء جسور في الجبال العالية،تشييد الشاليهات و الفنادق مما يتبعه التآكل و التلويث .

2-التلوث و النفايات:

بالإضافة إلى كون السياحة تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من المواد المحلية الطبيعية فهي نشاط يولد أيضا النفايات السائلة و الصلبة و التي أصبحت مشكلة بالنسبة للعديد من البلدان التي تفتقر إلى القدرة على معالجتها.

و بغض النظر عن تلوث المياه العذبة بمياه الصرف الصحي فالنشاط السياحي يؤدي أيضا إلى تلوث الأرض و التلوث الناتج عن الضوضاء التي تحدثها وسائل النقل و تلوث المناطق الساحلية و الشواطئ الناتجة عن الفنادق و السفن و تشير التقديرات إلى أن السفن السياحية في بحر الكاريبي وحدها تنتج 70000 طن من النفايات،كما أن استهلاك الطاقة في الفنادق المستخدمة في تكييف الهواء و الوقود المستخدمة في العمليات المرتبطة بالنشاط السياحي كالنقل،التدفئة،الطهي...و التي تساهم بشكل كبير في تلوث الهواء للعديد من البلدان المضيفة

3-الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية:

إن تطوير السياحة و البني التحتية ذات الصلة بهذا النشاط غالبا ما يسبب تدهور التربة مثل تآكل التربة و الكثبان الرملية وتدهور المناظر الطبيعية بسبب التوسع العمران.

إن مصادر المياه العذبة محدودة في بعض المناطق و يتم استغلالها في صناعة السياحة بالإضافة إلى سلوك السائح الغير عقلاني، فحسب التقديرات تبين أن السائح يستعمل مرتين المياه أكثر من المقيم بالإضافة إلى أن بعض احتياجات الأنشطة الترفيهية مثل حمامات السباحة و ملاعب الغولف، فإذا كانت السياحة تؤدي إلى ندرة المياه فهي كذلك تؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد المحلية مثل:الطاقة،الغذاء و المواد الأولية.

المطلب الرابع: الأهمية و الأثر السياسي

يقول د /بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة السابق أن السياحة لم تعد من الرفاهية بل يجب اعتبارها عنصرا مهما في تواصل المجتمع الدولي، و تضامن الأسرة الدولية .فالسياحة تعزز فرص السلام و التفاهم من حيث تأثيرها في تعزيز سبل التواصل الإنساني و التفاعل الحضاري و الثقافي .من هذا المنطلق ظهرت أهمية السياحة و تأثيرها السياسي الكبير في تحقيق التفاهم و التجاوب و التلاحم بين شعوب الدول المختلفة على الرغم مما فيها من جنسيات مختلفة و مذاهب اقتصادية و سياسية متعددة. و قد انعقد في عمان مؤتمر دولي تحت شعار السياحة من أجل السلام، و دعي إليه كبار القائمين على صناعة السياحة في العالم كمنظمة السياحة العالمية و المجلس العالمي للسياحة و السفر و المعهد الدولي للسلام من أجل السياحة[1].

تتضح الأهمية السياسية للسياحة كرد فعل مباشر من تعامل الدول مع بعضها البعض، والزيارات السياحية المتبادلة بينهم. ولقد لعبت الحركة السياحية دورا هاما في العلاقات الدولية. بحيث أصبحت تمثل أحد الاتجاهات الحديثة لتقليل حدّة الصراعات والخلافات الدولية التي تنشأ بين الدول المتنازعة أو المتحاربة. لذلك فإن السياحة أصبحت رمزا من رموز السلام والتآخي بين الدول. [1]

وبصورة أخرى نستطيع القول بأن السياحة تعمل على غرس نوع من التفاهم بين الدول ودعم علاقات الأخوة والتعاون والسلام مع شعوب العالم، والقضاء على روح التشاحن والتنافس والكراهية التي يخلقها التنافر والصراع بين الدول، وعدم فهم طبيعة الآخرين.

كذلك نجد السياحة تساهم في معرفة الشعوب لبعضها البعض معرفة حقيقية. ومن ثم تنتج حالة التعاطف بينهم، خصوصا عند ظهور النزاعات أو الخلافات التي تؤدي إلى اندلاع الحروب التي تبيد كل أشكال الحياة إن هي وطئت مدينة ما. وبناء عليه تبرز مشاعر التأييد والمساندة والاستنكار. وبالتالي تساهم في حفظ الهدوء والسلام وتبنّي مشاعر التعاون والتكافل والدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، ودعم المساواة والتقليل من الفوارق الموجودة بين دول الشمال ودول الجنوب.

[1] نعيم ظاهر، سراب إلياس، مرجع سابق،ص 95 ، 94، بتصرف

[1] محمد منير حجاب،**الإعلام السياحي**، ،دار الفجر للنشر و التوزيع ،ط1 ، 2002 ،ص28 .

خلاصة الفصل

تعد السياحة ظاهرة قديمة، ظهرت مع الإنسان، وتطورت مع تطور حاجياته.

ومع التقدم التكنولوجي آلت السياحة إلى أقصى الحدود، ونالت أعلى المراتب، وحظيت بقدر كبير من الاهتمام. حتى صارت اليوم أكبر صناعة في العالم. تخوض عالم الاقتصاد مع أهّم القطاعات الأخرى كقطاع النفط.

السياحة عبارة عن نشاط متعدد يعرف بكافة العوامل والظواهر الخاصة بالسفر، والإقامة خارج مقر الإقامة الأصلي بهدف تلبية وإشباع رغبات الترفيه والراحة أو القيام بالأعمال أو العلاج أو حتى لممارسة مختلف الرياضات أو للقيام بمختلف الشعائر الدينية...

وينفرد الاستثمار السياحي عن الاستثمارات الأخرى، بعدّة خصائص ومحددات وأهدافه مختلفة،بذالك اعتبر احد أهم الهياكل الاقتصادية للدول النامية التي تسعى لتحقيقها لما .له من دور هام.

و بعد التطرق و وتتباين الأهمية وآثار الناتجة من هذا النشاط. وبالرغم من كل السلبيات المذكورة، ستظل السياحة القطاع الواعد بعد النفط، والذي سيكون له الفضل الكبير في تحقيق تنمية عالمية شاملة في المستقبل، إن هو طور واهتم به من قبل الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء.

الفصل الثالث

تمهيد :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، وهو الطريقة الناجحة لإنشاء ومضاعفة الثروات، وأمام تزايد أهمية ودوره في الحياة الاقتصادية تسعى العديد من الدول للبحث عن الوسائل والآليات التي تسمح لها بالتأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، قصد جذبها وتشجيعها وهذا عن طريق تطبيق سياسات مختلفة من شأنها أن تحقق مناخا مناسبا لها.

و الجزائر تملك و تتوفر على مقومات سياحية تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا ، لهذا أظهرت السياسة الجزائرية اهتماما كبير بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف المجالات خصوصا في المجال السياحي وذلك بفتح أبوابها أمام المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من خلال سن العديد من القوانين و تقديم مجموعة من التسهيلات و الحوافز .

نهدف من خلال هذا الفصل إلى إعطاء لمحة عن واقع كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتطرق الى الاستثمارات في القطاع السياحي الجزائري بالنسبة للمستثمر المحلي او الأجنبي .

و بذلك نقسم الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الاول : وضعية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني : واقع قطاع السياحة في الجزائر.

المبحث الثالث : وضعية الاستثمار الاجنبي السياحي في الجزائر.

المبحث الاول : وضعية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر كدولة نامية تعمل جاهدة على تطوير سياستها الاقتصادية الوطنية، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في التعجيل بالنمو والتحول الاقتصادي .

المطلب الاول : الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

من أجل المساهمة الفعالة للدولة في تسيير الاستثمارات وترقيتها ومن أجل تجسيد التوجه الاقتصادي الجديد في تشجيع القطاع الخاصوا عادة الاعتبار لمكانتوا لى إرساء قواعد تحضيرية في متناول المستثمرين، سدرت عدة قوانين في الاستثمار حيث سوف تتطرق الى ما جاء من فترة التسعينات الي يومنا هذا فيما يلي:

الفرع الأول : قانون90 -10المتعلق بالنقد والقرض

يعتبر صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر كما اسند لمجلس النقد والقرض مهنة إصدار قرارات مطابقة للمشاريع المقدمة, كما قام بتحرير الاستثمار الأجنبي بإلغاء قانوني(82-13)و(83-13) اللذان أدخلا مقاييس تفرقة بتحديد نسبة رأس المال في شركة مختلطة حسب قاعدة(51-49) ولقد نص هذا القانون على الاستثمارات وهو ليس بقانون استثمار لكنه "تنظيم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال" [1],كما نجد هذا النص قد كرس المبادئ التالية[2]:

- استقلالية البنك المركزي.

- إلغاء الفوارق بين القطاع العام والقطاع الخاص

- اعتماد مفاهيم الاستثمارات المقيمة وغير المقيمة.

- أصبح ترخيص الاستثمارات ابتداء من صدور هذا النص من صلاحيات مجلس النقد والقرض للبنك المركزي بدلا من اللجنة الوطنية للاستثمارات التي تخضع لسلطة الإدارة.

---

[1] دحماي سامية، **تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية**(1988-1998)، رسالة الماجستير، فرع النقود المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 181 .

[2] نعيمة اوعيل،**واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر(1998-2005)**،مكتبة الوفاء القانونية للنشر،ط1 ،الاسكندرية،2016 ،ص126 .

- اقتناء وسائل تقنية وعلمية الاستغلال الأمثل محليا براءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر وذلك تطبيقا للاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن.

- إحداث توازن في سوق الصرف.

الفرع الثاني : قانون الاستثمار الصادر في 1993

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة لمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص محدد وواضح إلى غاية عام 1993 ، تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات.

إن هذا القانون متعلق بترقية الاستثمارات المؤرخ في 1993/10/15 يعتبر حجر الأساس في مجال الإجراءات ذات الطابع التشريعي التي تحكم مجال الاستثمارات وأهم النقاط التي جاء بها هذا المرسوم تتمثل فيما يلي[1]:

- إزالة تامة للفوارق القديمة بين الاستثمارات العمومية والخاصة والأجنبية

- التخفيض في إطار تدخل الدولة لمنح بعض الامتيازات الجبائية والجمركية والمالية مع إزالة نظام الاعتماد بحيث تصبح الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح بالاستثمار.

- ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والعوائد الناجمة عنها.

الفرع الثالث : قانون لسنة1994

بناء على المرسوم التنفيدي رقم93 /9/ 3 المؤرخ في 17 /10/ 1994المتعلق بإنشاء وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات هذه الوكالة عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية ، الإدارية والإستقلال المالي وهي تحت وساطة رئيس الحكومة ومن أهدافها ومهامها[2]:

- العمل على تطوير الاستثمارات المحلية و الأجنبية.
- دعم ومساعدة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم.
- منح الحوافز المرتبطة بالاستثمار تطبيقا للسياسة الوطنية في هذا المجال.
- السهر على احترام المستثمرين للشروط التي تعهدوا بها مع الإدارات المعنية.

الفرع الرابع : قانون الاستثمار لسنة 2001 الذي يتعلق بتطوير الاستثمار

[1] فارس فضيل ،مرجع سابق،ص 312 .
[2] دلال بن سمينة ،مرجع سابق،ص 334 .

تدعم الإطار القانوني لترقية كتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار[1]، والذي جاء من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر ، وذلك بعد النتائج السلبية التي خلفها المرسوم التشريعي رقم93-12 ، حيث أن التجربة دلت على بعض النقائص ، طالما أنه لم يحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات و الحوافز التي قدمت فيه، فمن بين مجمو ع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار التي بلغ عددها 48 ملفا خلالالفتر ة (1993-2001) تجسيد 10 %منها فقط ، جاء الأمر رقم 01-03 في ثوب جديد ليعززالحو افز و يشجع على المزيد من الاستثمارات ويتفادى ما وقع في المرسوم التشريعي السابق.

ارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها[2]:

-إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار .

-المساو اة بين جميع المستثمرين في الحقوقو الو اجبات.

-تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين .

و بذلك يكون هذا القانون قد فتح مجالا واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و ترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها.

وأهم ما يمز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية[3]:

1- **المجلس الوطني للاستثمار**: الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار ، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

2- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)** : وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.

3- **إنشاء شباك وحيد لا مركزي:** يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

4- **صندوق دعم الاستثمار** : الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار،تهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق .

الفرع الخامس : قانون المحروقات رقم 05-03 المؤرخ في مارس .2005

[1] الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت سنة 2001 .

[2] عيسى مرازقة،**القطاع الخاص و التنمية في الجزائر**،رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة ،2006-2007 ،ص 87 .

[3] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر**،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان43 -44 ،2008 ،ص 117 .

إن قانون المحروقات المعدل من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن وهذا من خلال آثاره الإجابيةعلى التنمية والاستثمار ومن أسباب هذا القانون:

-تنويع صادرات هذا القطاع وبالتالي زيادة مداخيل الدولة.

-زيادة مناصب شغل جديدة.

- **ومن آثاره الإيجابية:**

-تغير الأوضاع التي تعاني منها الدول كالبطالة وهشاشة إقتصادنا وقلة الاستثمارات الأجنبية ونقص التكنولوجيا، حيث يكون هذا التغير بالإنتعاش الاقتصادي الذي يوفره إستغلال ثروات الطبيعة.

- **ولكن هذا لا يعني خلوه من السلبيات:**

إنتقال ثروات الدولة إلى يد الشركات الأجنبية وبالتالي إستنزاف إحتياطي المحروقات وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المراسيم الأخرى التي توفر مناخ المناسب للإستثمار منها.

-المرسوم التنفيدي رقم07 -08المؤرخ في 11 يناير 2007 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات والمنشئات من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20اوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

-المرسوم التنفيدي رقم08 – 98 المؤرخ في 24 مارس 2008 يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب، ومقرر المزايا و كيفيات ذلك.

-القرار المؤرخ في 20 فبراير سنة 2008 يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسة المالية في رأس مال الشركة التأمينوا ٍعادة التأمين ب% 15 من رأس مال هذه الشركة.

المطلب الثاني : الامتيازات الممنوحة و الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن اعتبار ان قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري ، حيث تضمن القانون مجموعة من الحوافز و الاغفاءات الجبائية ، الضريبية و الجمركية التي تجعل المستثمر الاجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية و الحرية التي قدمها له هذا القانون[1] .

الفرع الأول : الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد اكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات و حمايته لتمكنه من المشاركة في بناء و تطوير و نمو الاقتصاد الوطني وهذا من خلال الضمانات الممنوحة والمذكورة و المنصوصة عليها قانونا وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر و الدول و نذكرها كالتالي[2] :

اولا : مبدا الحرية الكاملة للمستثمر و الاستثمار

[1] عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،17-18 افريل، الجزائر،2006 ،ص255 .

[2] نفس المرجع،ص ص 255-256 .

يضمن هذا المبدا الحرية الكاملة للمتعاملين الاجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لاقامة الاستثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصة للدولة ، كالصحة العمومية ، التربية ، التعليم وكذا بعدة انماط وصيغ كتنمية القدرات و الطاقات او تلك التي تعيد التأهيل او الهيكلة .و التي أنجز في شكل حصص من رأسمال او حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي او معنوي . كما ان هذا المبدا يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات اما عن طريق المساهمة باجمال راس المال عن طريق الشراكة ،كما يسمح بانشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) او في شكل شركة باسم جماعي (SNC) او في شكل شركة ذات أسهم (SPA) .

على ان تكون هذه الاستثمارات قبل الانجاز موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات و التنظيمات

ثانيا : مبدأ إلغاء التميزات المتعلقة بالمستثمرين و الاستثمارات

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 و التي ورد فيها "يحظى الاشخلص الطبيعين و المعنوين الاجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الاشخاص الطبيعين و المعنويين الجزائريم من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار "

ومنه تقرر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين و الاستثمارات ، ومن ثمة الحفاظ و الحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة و المتعلقة بضمان حماية الاستثمار في اطار متبادل .

ثالثا : ثبات القانون المطبق على الاستثمار

جاءت في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 و بدافع طمانة المستثمر الاجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة :

"لاتطبق المراجعات و الالغاءات التي قد تطرا في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في اطار هذا المرسوم التشريعي الا اذا طلب المستثمر ذلك بصراحة "

كما ابدت الجزائر نيتها بابرام عدة اتفاقيات دولية في اطار ترقية و تشجيع الاستثمار الاجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التاميم و عدم الحجز على اموالها او مصادرتها او فرض الحراسة عليها

رابعا : ضمان حرية تحويل الارباح

للمستثمر الاجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال و الناتج و المداخيل و الفوائد و غيرها من الاموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الالات و المعدات) و الذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 " تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رؤاس المال بعملة قابلة للتحويل الحر ، و مقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل راس المال المستثمر ، و العوائد الناجمة عنه ، و يخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل او التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق راس المال الاصلي للمستثمر " كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها للمستثمر في اجل لايتجاوز ستين يوما (60يوم) [1]

خامسا: الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة:

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري اقر ذلك ينص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي. فالجزائروا إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات ، ونذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:

1- الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار[2]

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من كل صوب وحدب ، ونذكر منها ما يلي:

- الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي[3] .
- الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية [4].
- الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار[5] .

2- الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار[6]

---

[1] نعيمة اوعيل،مرجع سابق،ص 158 .

[2] موسى بودهان، **الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر** ، الجزائر ، دار الملكية ، 2000 ، ص18 .

[3] المرسوم الرئاسي رقم90 -420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي ، الجريدة الرسمية رقم06 /1991 .

[4] المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 07 اكتوبر 1995 ، يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، الجريدة الرسمية رقم59 /1995 .

[5] الأمر رقم95 -05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1994 ، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم07 /1995 .

[6] موسى بودهان ، مرجع سابق ، ص84 .

إن الجزائر إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادينو المجالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقيات ثنائيا مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية ونذكر منها ما يلي:

-الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا [1].

-الاتفاقية الثنائية المبرمة مع ايطاليا[2].

-الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا[3] .

-الاتفاقية الثنائية المبرمة مع اسبانيا [4].

الفرع ثاني : الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص [5]:

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين : النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص)، ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايالوا إعفاءات خاصة لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعيةوا إدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين.

1- **النظام العام للحوافز**:

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من:

-تطبيق النسبة المخفظة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم90 -31 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، الجريدة الرسمية رقم45 /1990 .

[2] المرسوم الرئاسي رقم91 -346 المؤرخ في 05 أكتوبر 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الايطاليا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 1991/46 .

[3]المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 02 يناير 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهوريةالفرنسية بشان التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلق بهما ، الجريدة الرسمية رقم01 /1994 .

[4]المرسوم الرئاسي رقم95 -88 المؤرخ في 25 مارس 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيةو المملكة الاسبانية والمتعلق بالترقية والحماية للاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم23 /1995 .

[5]محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06 ، الجزائر، 2008، ص320 .

-الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2- نظام الاستثناءات (الخاص):

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار ، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي:

2-1- في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار : تستفيد الاستثمارات المعنية من:

-الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.

-تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل TVA الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مباشرة في انجاز الاستثمار ، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

-تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

2-2-في مرحلة انطلاق الاستغلال : بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

-الإعفاء لمدة عشر (10)سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

-إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

-منح مزايا إضافية أن تحسن أو تسهل الاستثمار و الشكل الموالي يوضح مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.

المطلب الثالث :حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر الجزائر ميدان خصبا و جديدا بما تملكه من مقومات منها الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات بشرية و غيرها ، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر. سنتطرق في هذا المطلب الى التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر و ذلك في الفترة (1990-2015) .

الفرع الأول : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية ، والجدول الموالي يوضح أهم دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2015).

الجدول رقم (3) : أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة (2002-2015)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	377	898 192	76 709
فيما بيها الاتحاد الاوربي	**274**	**563 346**	**39 939**
اسيا	68	119 506	8 607
امريكا	16	65 636	3 346
الدول العربية	200	1 267 592	37 842
إفريقيا	1	27 799	400
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	13	89 992	2 086
المجموع	**676**	**2 471 691**	**129 254**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

خلال كامل فترة الدراسة ، فلم نجد في مطبوعات أو منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI أي بيانات تفصيلية حول التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، عدى بيانات الجدول رقم و هي بيانات إجمالية شاملة .

استنادا إلى ما جاء في الجدول أعلاه نلاحظأن ّ الدول العربية قداحتّلت المرتبة الأولى عالمياً من حيث نصيبها من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، خلال الفترة (2002-2015)، حيث استحوذت على نصيب الأسد منها قدر ب 1267592 مليون دينار جزائري، و ذلك باستثمارها في 200مشروع ،موفّرة بذلك 37842 منصب شغل ، الأمر الذي يعطي لنا انطباعاً حسناً حول وضع الاستثمارات العربية البينية الواردة إلى الجزائر. لتأتي في المرتبة الثانية الدول الأوربية من حيث القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر؛ حيث بلغت 898192 مليون دينار جزائري، و استثمارها 377 مشروع،موفرة 76709 منصب عمل،في حين تحتل دول الاتحاد الاوربي المرتبة الثالثة بقيمة 563346 مليون دينار جزائري،و اقامتها 274 مشروع،موفرة 39939 منصب شغل ،تاليها الدول الاسيوية حيث بلغت قيمة الاستثمارتها في الجزائر 119506 مليون دينار جزائري،من خلال 68 مشروع،موفرة 8607 منصب عمل. أما باقي القيمة،فوزعت على باقي دول العالمالأخرى،محتّلة فيها أمريكا المرتبة الأولى بقيمة65639 مليون دينار جزائري،مقيمة 16 مشروعا،و توفيرها 3346 منصب شغل خلال الفترة (2002-2015)، لتأتي فيما بعد إفريقيا و أستراليا بقيم صغيرة. أما الشركات المتعددة الجنسيات قدرة استثماراتها في الجزائرب89992 من خلال اقامتها 13 مشروع وتوفيرها ل 2086 منصب عمل.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDIفإن ّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر، قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة خلال الفترة (2002-2015). و قداحتل ّ قطاع الصناعة مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع و القيمةالمحـ ّققة، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة للصناعة 386 مشروع،بقيمة إجمالية قدرت ب 1681400 مليون دينار جزائري،أي ما يعادل 68.3 % من إجمالي تدـ ّفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائرثم ّ يلي ذلك قطاع الخدمات ب120 مشروع، و بقيمة 151335 مليون دينار جزائري، و هو ما يمثّل 6.12% من إجمالي التدفّقات الواردة،ليأتي قطاع السياحة ب 11 مشروع ،بقيمة 420657 مليون دينار جزائري،ما يمثل 17.02 % من إجمالي التدفّقات الواردة،محتلا بذلك المرتبة الثالثة، ليأتي فيما بعد قطاعي البناء و الاتصالات بنسب متقربة ،في حدود 4 % من إجماليتدـ ّفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، و ب 121و1 مشروع على التوالي، و بقيمتي98996 و 89441 مليون دينار جزائري على التوالي.اما النسبة المتبقية،و المتمثلة في 1.21 % ، فتتقاسمها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يأتي في مقدمتها قطاع الصحة بنسبة 0.55% ،و المقدرة ب 13573 مليون دينار جزائري، وذلك من خلال 6 مشاريع ثم قطاع النقل بنسبة 0.53 % ، بقيمة 13172 مليون دينار جزائري، و ذلك بحصة 21 مشروع

و في الأخير قطاع الزراعة بنسبة 0.13 %، و المقدرة بقيمة3117 مليون دينار جزائري،من خلال 10 مشاريع.(انظر الجدول الموالي).

جدول رقم (4) : التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر

(2015-2002)

	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	10	1,48%	3 117	0,13%	528	0,41%
البناء	121	17,90%	98 996	4,01%	21 533	16,66%
الصناعة	386	57,10%	1 681 400	68,03%	71 936	55,65%
الصحة	6	0,89%	13 573	0,55%	2 196	1,70%
النقل	21	3,11%	13 172	0,53%	1 723	1,33%
السياحة	11	1,63%	420 657	17,02%	13 128	10,16%
الخدمات	120	17,75%	151 335	6,12%	16 710	12,93%
الاتصالات	1	0,15%	89 441	3,62%	1 500	1,16%
المجموع	676	100%	2 471 691	100%	129 254	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI

كما يمكن توضيح محتوى هذا الجدول من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم (2) : التوزيع القطاعي لتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية في الجزائر (2002-2015)

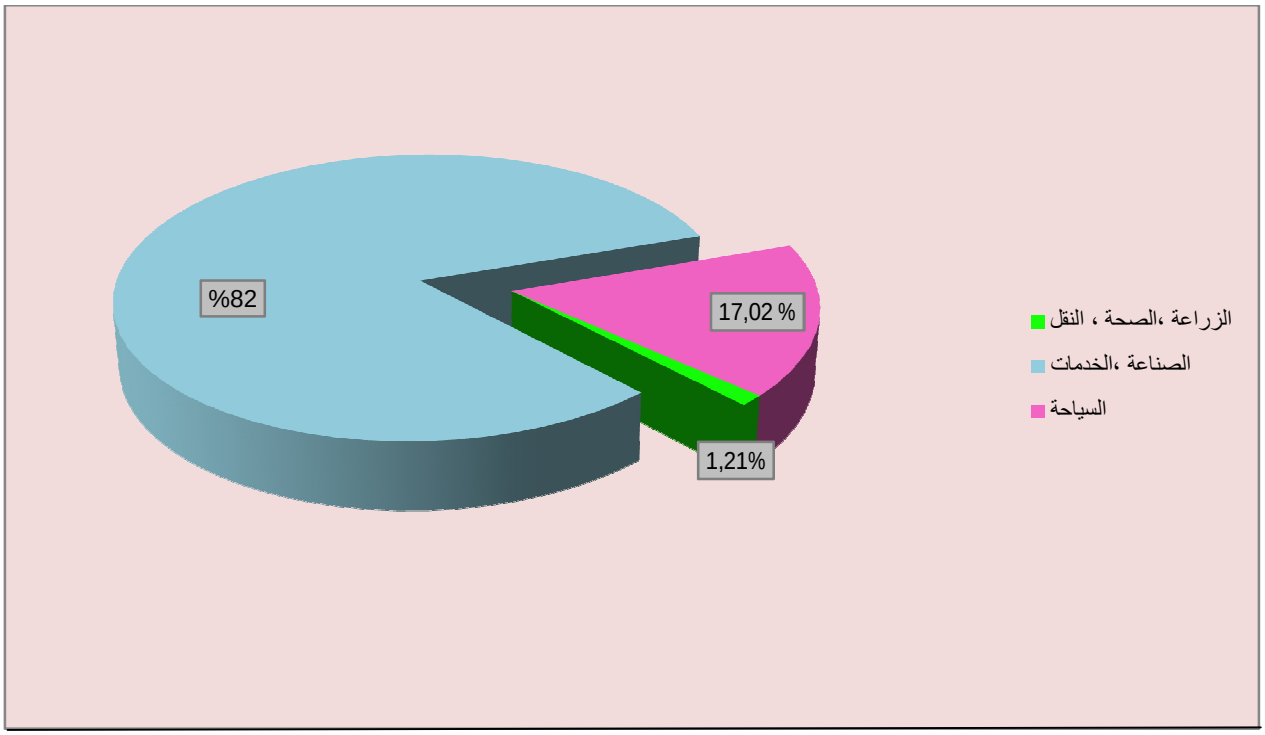

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI.

من خلال ما جاء من بيانات، في الجدول رقم(4) و الشكل التوضيحي رقم (2) نلاحظأن ّ قطاعي الصناعة و الخدمات قد احتلا المراتب الأولى، و بنسب جد مرتفعة؛ الأمر الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين بالنسبة لشركات المستثمر الأجنبي، و لاسيما في ومجال المحروقات بالنسبة لقطاع الصناعة،كما لاحظنا رواج القطاع السياحي حيث استحوذ على نسبة 17 % ،أي ما يفوق الربع من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر، مما يدل على الاهتمام و توجه من طرف المستثمرين الاجانب،خاصة بعد انهيار اسعار البترول.

و غيرأن ّ استحواذ الثلاث قطاعات الاولى على نصيب الأسد، و بنسبة تزيد عن82 % من إجماليتد ّفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، يجعلنا نتساءل عن سبب قلّة اهتمام المستثمر الأجنبي بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، على راسها القطاع الزراعي ،و كذا قطاعي الصحة و النقل اللّذين لم يحظيو إلا بنصيب جد متواضع من رؤوس الأموال الأجنبية، حوالي 1.21 %.

المبحث الثاني : واقع السياحة في الجزائر

إن لكل بلد خصائصه و مميزاته، سواء تعلق الأمر بما هو موهوب من الله عز وجل، كالموقع الجغرافي و المناخ و التضاريس، أو ما هو متعلق بما صنعه الإنسان من تاريخ و أثار و حضارات التي تزيد من جمال البلد أو تدهوره، إذ سعت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال لاستغلال هذه الإمكانيات و تطويرها و ذلك بادراج القطاع السياحي ضمن المخططات تنموية و كذا تبنيها لاستراتجيات سياحية و ذلك من التسعينيات و الى آفاق 2025 .

المطلب الاول :واقع قطاع السياحة في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول القلائل على المستوى العالمي التي تتمتع بموار د و متاحات سياحية مختلفة ومتنوعة التي تسمح لها بممارسة مختلف أنواع السياحة.

الفرع الأول :مقومات السياحة في الجزائر

1- **الخصائص الطبيعية و الجغرافية :** تقع الجزائر في الشمال قارة افريقيا ، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط على شريط ساحلي يبلغ 1200 كلم2 ، و شرقا تونس و ليبيا، و غربا كل من المغرب و موريتانيا و الصحراء الغربية، وجنوبا النيجر و مالي ،و تعد الجزائر اول البلدان في القارة الإفريقية من حيث المساحة ، إذ تتربع على مساحة 2.381.471 كلم 2 و عدد سكانها يفوق 35 مليون نسمة و يمكن أن نميز في الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضها البعض و هما[1]:

1-1- **منطقة الشمال** : تظم المناطق التلية و المناطق السهلية ، و هي تضم بذلك أخصب الاراضي، و تحتوي السهول على جبال (الونشريس، القبائل، تلمسان) ، و جبال الأطلس الصحراوي، الذي يتكون بدوره من جبال (القصور، العمودية، أولاد نايل و الزيبان).

كما للجزائر مناخين هما[2] :

- المناخ المتوسطي : و يشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب عليه المناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة و الرطوبة.
- المناخ القاري : و يحوي منطقة الهضاب العليا، و يتميز بفصل بارد طويل و رطب أحيانا، أما بقية المناطق فميزتها الحرارة و الجفاف

1-2 **-منطقة الجنوب الصحراوي** :

يمتاز مناخ المنطقة الصحراوية بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 1500 ملم في السنة و بحرارة شديدة في النهار و منخفضة في الليل، و يسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل

---

[1] محمد الهادي لعروق، **أطلس العالم والجزائر**، دار الهدى، الجزائر، 2002ص12.

[2] محمد وزاني ، **السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**، مذكرة ماجستير تسويق الخدمات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011 ،ص117

أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسا من واحات النخيل.

2- الخصائص التاريخية و الثقافية :

إن المعالم التاريخية و الحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية و شاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي و الإفريقي، فمعالم الأثرية و المتاحف و الوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة و عظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينفية إلى البيزنطية و الرومانية و أخيرا الإسلامية، التي فرضت نفسها على التاريخ، و الشاهد عليها قلعة بني حمادة ببجاية، و قد صنفت منظمة اليونسكو سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي، و هي منطقة الطاسيلي و تيبازة و جميلة و تيمقاد و وادي ميزاب و حي القصبة. كما يتبين أن السياحة الثقافية و الترفيهية، تستقطبان الكثير من الاهتمام في اختيار التوجهات السياحية،بفضل امتداد المناطق السياحية من الساحل إلى الصحراء و التراث الثقافي الذي يعكس تاريخ البلد بكل أبعاده الثقافية. إن الصناعة التقليدية و الحرفية التي تتوفر عليها الجزائر تجعل السياحة الثقافية أكثر انتعاشا خاصة في موسم الاصطياف، بحيث يكتسي دور الصناعات التقليدية في ترقية السياحة نفس الأهمية التي يحظى بها قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد ككل، فاهتمام الشباب بهذه الصناعات حسب المناسبات يعطي فرصة أكبر للسياح لاكتشاف هذه القدرات و المواهب، ومن ثم التعريف بثقافة و حضارة الأمة[1]

3- خصائص أخرى[2].

3-1- **المواصلات** :تعد المواصلات من بين أهم العوامل الأساسية لتطوير السياحة في المستقبل و تحتوي الجزائر على:

- ✓ **-النقل الجوي** :عرف النقل الجوي في الجزائر تطورا ملحوظا، إذ نجد 31 مطارا موزعا عبر كامل التراب الوطني، أغلبها مطارات دولية، و تغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية35 محطة عبر أوروبا و إفريقيا و الشرق الأوسط كما تغطي هذه الشركة أهم المدن الداخلية و المناطق الساحلية.
- ✓ **-النقل البري** :يبلغ طول الشبكة الطرقات في الجزائر أكثر من 90000 كلم منها[3]:

-الطرق الوطنية 22000 : كلم.

-الطرق الولائية 26000 :كلم.

-الطرق الثانية 42000 :كلم.

-الطرق في طور الإنجاز 3200 :كلم و هي خصوصا طريق اليسار شرق غرب كما يبلغ شبكة السكك الحديدية 4200 كلم تتكون من:

1435 كلم شبكة عادية.

---

[1] قويدر لويزة ، **السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترقيتها بالجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص 152 .

[2] محمد وزاني،مرجع سابق،ص 122 .

[3] محمد الهادي لعروق، مرجع سابق ص28

1055 كلم شبكة ضيقة.

305 كلم شبكة مزدوجة.

299 كلم شبكة كهربائية.

2-3- الاتصالات :عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تفتحا على سوق الاتصالات السلكية و فيها ما " ADSLاللاسلكية، إذ أصبح الهاتف و شبكة الانترنت سهلة المنال خاصة بعد إدخال نظام يقارب 5 ملايين مشترك في سنة 2005 بنسبة(% 90) ، و 2 مليون مشترك لاتصالات الجزائر في نفس السنة، وكذا دخول المتعامل الثالث" نجمة "للسوق الجزائرية، و الذي حقق هو الآخر نتائج جد إيجابية، و يبلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال % 65.8 من عدد المشتركين في الهاتف الثابت، و قد شملت التغطية للمشتركين أوراسكوم، و اتصالات الجزائر، كل ولايات الوطن و معظم الطرق الوطنية و ذلك إلى غاية عام 2005 ، و هناك جهد من طرق المتعامل الثالث لبلوغ نفس الأهداف، كما ساهم إنجاز مشروع 500 ألف خط من طرف اتصالات الجزائر في سنة 2004 ، إلى رفع مستوى العرض و مستوى الخدمات، كما أعطى بداية للمنافسة من خلال المكالمات أو الخدمات المجانية المقدمة و الرسوم ،و قد تم رصد 95 رخصة تم اعتمادها لتزويد 4000 فضاء الانترنت بدلا من 100 في سنة.

كما سمح المزودون بإنشاء 2000 موقع للانترنت بدلا من 20 موقع، عام 2000 و ربط700 ألف متصفح لأوراق الشبكة مقابل 10 آلاف خلال نفس السنة، و أسواق الاتصالات في الجزائر، صارت أكثر تنافسية لفائدة المستهلكين و المستعملين و أصبحت و سائل الاتصال متوفرة و شبكات الانترنت.

الفرع الثاني : واقع السياحة الجزائرية من خلال المخططات التنموية

حاولت الدولة ادراج القطاع السياحي في مخططات التنموية كما يلي[1] :

- ✓ المخطط الثلاثي (1967-1996) :تم برمجت القطاع السياحي في هذا المخطط ، و خصصت له 282مليون دينار جزائري كإستثمارات سياحية،بغية انجاز 13081 سرير،و في هذا المخطط تم التركيز على السياحة الشاطئية ،اذ خصص لها 6795 سرير، في حين السياحة الصحراوية خصص لها 1818 سرير.
- ✓ المخطط الرباعي الاول (1970-1973) : حدد هذا المخطط هدف رئيسي و هو رفع قدرات الايواء لبلوغ 35 الف سرير ، و تم تخصيص لهذا المخطط 700 مليون دينار جزائري ،كما اعطيت الاهمية في هذا المخطط الى المشاريع المتبقية من المخطط السابق بنسبة 60 % فضلا عن القيام بما يلي[2] :
  - اعادة تهيئة نادي الصنوبر البحري و الفنادق الحضرية.
  - تنمية السياحة في تيبازة و بلاد القبائل.
  - تخصيص ميزانية 120 مليون دينار لانجاز 8 حمامات معدنية.

[1] عوينان عبد القادر،مرجع سابق ، ص 75 .

[2] بزة صالح،**تنمية السوق السياحية بالجزائر– دراسة حالة ولاية مسيلة** -مذكرة ماجيستير،جامعة مسيلة،ص64 .

- ✓ المخطط الرباعي الثاني**(1974-1977) :** شهد هذا المخطط عدة تغيرات على مستوى التنظيم السياحي كما يلي :
- الحاق المصالح التجارية (SONATOUR) بالوكالة التجارية DTA .
- انشاء الشركة الوطنية للسياحة سنة 1976 .
- انشاء مؤسسة الاعمال السياحية الجزائرية.

- ✓ المخطط الخماسي الاول (1980-1984):

هدف المخطط هو الوصول الى طاقة الايواء تقدر ب 50880 سرير، و تم تخصيص لذلك غلاف مالي قدره 3400 مليون دينار لتغطية تكاليف هذه المشاريع، بالاضافة الى تطوير ثلاث متاطق سياحية منوذجية موزعة على الجهات الشرق و الوسط و الغرب ،و موجهة اساسا نحو السياحة الداخلية[1].

- ✓ المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) :

ادركت الحكومة اهمية السياحة في هذا المخطط ،مما ادى الى برمجت عدة مشاريع سياحية خصصت لها غلاف مالي قدره 1800 مليون دينار ،و بالتالي يمكن القول من خلال المكانة الضعيفة التي كان يحتلها القطاع السياحي ضمن المخططات التنموية فهو ما شكل عائقا كبيرا امام تطوير السياحة الجزائري.

المطلب الثاني : الاستراتيجية السياحية في الجزائر

لقد اهتمت الحكومة الجزائرية منذ فترة الاصلاحات الاقتصادية أي من التسعينيات بالقطاع السياحي بتطبيقها لعدة استراتيجيات، واكدت على ضرورة النهوض به من خلال نظرتها المستقبلية بخصوص تطويره واعتمدت في ذلك على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025).

الفرع الأول : إستراتيجية الخوصصة السياحية في الجزائر

1- **تعريف الخوصصة** : هي التحول الجزئي او الكلي من المؤسسات التابعة للقطاع العام الى القطاع الخاص ،مع ميزة خاصة تتمثل في بيع الاصول ، و تتمثل ايضا في وضع اطار تأسيسي و تنظيمي ملائم لتنمية القطاع الخاص و قوانين السوق و رفع الاحتكار و تحرير التجارة [2]

2- **انماط الخوصصة**: سبق قانون الخوصصة لسنة 2001 ، القانون المصادق عليه في سنة 1995

[1] كواش خالد ،**أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه،فرع تخطيط،جامعة ابعزائر، 2003 ،ص154 .

[2] هدير عبد القادر ،واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006 ص 166 .

وقد نص هذا القانون على خمسة طرق من الخوصصة هي[1]:

2-1 - التنازل عن طريق السوق المالي : ويكون ذلك بعرض الأسهم والقيم المنقولة في بورصة القيم المنقولة، أو عن طريق عرض عمومي للبيع وهذا بسعر ثابت، أو المزج بين الطريقتين.

2-2- التنازل عن طريق المناقصة : وفق هذه الطريقة يتم التنازل عن الأسهم والقيم المنقولة، والتنازل الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسة العمومية المختارة للخوصصة عن طريق مناقصة مفتوحة وطنيا أو دوليا، وتوضع تحت تصرف المهنيين معلومات حول الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة المعروضة للخوصصة، وكذا دفتر الشروط القانونية والمالية والاقتصادية.

2-3- خوصصة التسيير : يخضع كذلك للمناقصة، سواء محدودة أو مفتوحة ، وطنية أو دولية.

2-4- التعاقد بالتراضي: يبقى اللجوء لهذا النوع إجراء استثنائي يقرر من طرف الحكومة في تحويل تكنولوجيا خاصة، أو يكون التنازل عن طريق المناقصة، أوعندما يكون التنازل عن المناقصة بدون ثمار.

2-5- المساهمة العمالية : تخصص % 10 على الأكثر ، وبصفة مجانية، من رأس المال، المؤسسة المختارة للخوصصة إلى مجموع العمال، دون أن يكون الحق في الانتخاب و التمثيل على مستوى الإدارة.

وفي سنة 2001 صدر قانون جديد للخوصصة ، يسمح فيه بالإضافة إلى طرق الخوصصة المنصوص عليها في قانون 1995 ، إلى استعمال أي نوع من الخوصصة الذي يهدف إلى ترقية مساهمات الجمهور، حيث يمكن إجراء تجزئة الأسهم أو الحصص الاجتماعية إلى سندات ذات قيمة اسمية أقل حتى يتمكن الجمهور العريض من المساهمة[2]

3- الاسباب التي ادت بالجزائر الى الخوصصة[3] :

- ✓ العجز مالي الذي سجل ل 13 مؤسسة من بين 17 مؤسسة عمومية اقتصادية للتسير الفندقي و السياحي سنة1992 .
- ✓ ارتفاع أسعار الخدمات الفندقية و السياحية مقارنة بنوعيتها.
- ✓ عدم استطاعة القطاع السياحي عكس الصورة السياحية للجزائر في الأسواق الدولية من خلال سيطرت القطاع العمومي.
- ✓ -الاستفادة من القطاع الخاص فيما بخص الصيانة و النظافة و المراقبة.
- ✓ -ضعف المستوى التكويني لمستخدمي القطاع السياحي[4]

3- بعض تجارب الخوصصة السياحية في الجزائر.

بعد صدور القانون رقم 89-01 المؤرخ في 07-02-1989 و المتضمن المبادى العامة التي تحكم عقود التسيير قامت الحكومة بعدة تجارب في مجال خوصصة القطاع السياحي و منها :

---

[1] المادة رقم 27 من الامر رقم01 -04 .المؤرخ في 20 أوت 2001 و الصادر في الجريدة الرسمية رقم 47 .

[2] نفس المرجع .

[3] حيزية حاج الله،**الاستثمار السياحي في الجزائر**،مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة البليدة، 2006 ،ص163 .

[4] عوينان عبد القادر،مرجع سابق ، ص74 .

❖ تجربة مجمع أكور (L'expérience de groupe accor): وهو مجمع فرنسي له شهرة عالمية بدأ التعامل مع الجزائر من خلال إبرام عقدين للتسيير هما :

- عقد تسيير مع مؤسسة التسيير السياحي للوسط (فندق سوفيتال) سنة 1992 .
- عقد تسيير مع مؤسسة التسيير السياحي للوسط (فندق مطار الجزائر مركير HOTEL MERCURE) سنة 2000 .

و تم الحفاظ على استمرار العقدين الى وقتنا الحالي ،و قد استطاع أكور ان يقدم عدة خدمات فيما يتعلق بفندق سوفيتال و ما تعلق بالتسيير الجيد و الفعال .

❖ تجربة مجمع فلامينكو (L'expérience de groupe flamengo) :و هو مجمع اسباني يعمل في إطار النشاط السياحي الفندقي ،حيث قام بإبرام عقدين للتسيير هما:

- عقد مع فندق الرياض (مؤسسة التسيير السياحي سيدي فرج).
- عقد مع فندق الزيانيين (مؤسسة التسيير السياحي لتلمسان) .

الا انه فشل في الاستمرار لعدة اسباب :

- غياب الخبرة لمجمع فلامينكو .
- ضعف اتصالاته و شبكاته الترويجية الدولية.

❖ تجربة مجمع هيلتون(L'expérience de groupe Hilton) : قام مجمع الهيلتون بإبرام عقد تسييرفي 1993يخص فندق الجزائر الدولي ، و كانت المؤسسة الجزائرية ساحلي (sahli) الطرف الثاني في العقد،و هي مؤسسة مختلطة ما بين المؤسسة الجزائرية (safax) و المؤسسة الكورية (Daewoo).

و لم يستمر هذا العقد طويلا فتم فسخه لعدة اسباب اهمها :

- للمشاكل امنية المتدهورة .
- ضعف ايرادات الفندق .

الفرع الثاني: الشراكة الجزائرية في مجال السياحة

تبنت الجزائر الشراكة كخيار إستراتيجي، لاعتبارها إحدى الروافد المهمة في عملية التمويل

1- **تعريف الشراكة** : "الشراكة الأجنبية هي اتفاق بين شركتين أو أكثر على إعداد وتطوير إستراتيجية طويلة الأجل بغرض قيادة السوق في سلعة أو خدمة محددة، عن طريق تخفيض التكاليف وتطبيق التسويق المتميز، والاستفادة من المزايا التنافسية والمزايا المطلقة[1]"

2- انماط الشراكة : للشراكة عدة أشكالها و هي :

[1] فريد النجار ،التحالفات الإستراتيجية ،الاتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ،1999 ، ص16 .

2-1- عقود التسيير :عقود التسيير في إدارة الخدمات لها خاصية أساسية، وهي أن الشريك الأجنبي يتحمل ضمان تسيير المشاريع في البلد المعني بالاستثمار في هذا القطاع، وهذه الحالة هي الموجودة في أغلب البلدان التي إعتمدت هذا الأسلوب، و نوعية الخدمات المقدمة في هذا القطاع تجعل مستوى الكفاءة، وا إنتقاء المشاريع ضمن الأولويات في عقود التسييروا إدارة الخدمات، خصوصا إذا تعلق الأمر بإدارة وتسيير الفنادق والمطاعم التي تتميز بشدة التنافس فيما بينها.

2-2 - حق الامتياز أو التنازل :هو نظام اقتصادي يمكن المؤسسة من منح امتياز لمؤسسة أخرى لاستعمال اسمها التجاري، ومنتجوها وطرق وتقنيات من شأنها ضمان الاستغلال في ظروف ملائمة مقابل استثمار ذو حجم محدد من قبل المؤسسة المانحة للامتياز، وتحمل رواتب وأجور الموظفين ،وتبقى هذه المؤسسة تحافظ على استقلاليتها.

2-3- الشركات المختلطة :في هذا النوع من الشراكة، يتقاسم رأس مال الشركات، شركتين واحدة عمومية والأخرى أجنبية، و هدفها إنشاء مؤسسات تجارية جديدةواستغلالها ، وا إما إعادة استغلالها مؤسسات قائمة، يلتزم فيها الشريك بالمساهمة بجزء من رأس المال وبتكوين الموظفين وتزويدها بالتقنيات الحديثة(الطاقة البشرية والمادية)، وللشريك الحق في المشاركة في التسيير وأخذ القرارات.

2-4 - الإيجار :في هذا النوع تأجير هياكل أساسية كالمحلات أو وحدات إنتاج لصالح مؤسسة خاصة بهدف ممارسة النشاط لحسابها الخاص، مقابل الالتزام بدفع دوري للإيجار يحدد من طرف المؤجر في العقد، كما تلتزم بضمان الصيانة والإصلاحات الضرورية حسب دفتر الشروط، وللمؤجر الحق في إبقاء الموظفين المتواجدين في المؤسستوا إدماجهم ضمن قائمة الموظفين التابعين لهوا إما تشغيل موظفين جدد.

3- اهم الشركات الاجنبية المستثمرة في المجال السياحي[1].

بدأت عدة شركات فندقية دولية للاستثمارات في إطار الشركات المختلطة و يمكن تحديد أهم هذه الشركات التي دخلت في إنجاز عدة مشاريع سياحية فيما يلي:

- ✓ اشتركت سنة 1988 المجموعة الكندية PGL مع الديوان الوطني للسياحة لإنشاء شركة مختلطة سميت SEGTOUR تسمح بانجاز مركبتين شاطئيين بمرسى بن مهيدي و سكيكدة و فنادق في الجنوب بجنات و ايليزي و عين أمناس و مخيمات في االهقار و الطاسيلي و فنادق في منطقتي وهران و قسنطينة بمجموع 3000 سرير و تكون نسبة تمويل هذه المشاريع 51% مخصصة للجزائر و 49 %للأجانب.
- ✓ أمضت مجموعة Accor سنة 1989عقدا مع مؤسسة التسير السياحي للوسط هدفه استغلال فندق الحامة بالجزائر العاصمة يسع ل 700 سرير ، و يكون مسيرا من طرف مؤسسة sofitel كما وضعت مجموعة Accor برنامجا تطمح من خلاله فتح 20 فندق حتى نهاية 2000 خاصة في

[1] حميدة بوعمروشة ،مرجع سابق،ص 127 .

المدن الكبرى المتركزة في المناطق الشاطئية و في منطقة الجنوب الغير مستغلة و هذا حسب أنواع الفروع التابعة لها ، Novotel ,Urbis , Sofitel و طاقة الايواء لهذة الفنادق 4720 سرير .

- ✓ في سنة 2001 أنشأت شركة تطوير الفندقة (SDH) و هي شركة مختلطة و la Fico الليبية لإنجاز فندقين من طراز شيراطون في وهران و حاسي مسعود ب 92مليون دولار.
- ✓ مجموعة SAFIR الكويتية تقوم بتسير فندق مزفران الذي رمم حديثا.
- ✓ في سنة 2004 قامت فرنسا بالاستثمار مشترك في الجزائر لفنادقACCOR مع مجموعة MEHRI بنسبة % 50 لكل جهة لإنشاء 36 فندق من فئة الثلاث و الأربع نجوم وهي موزعة على عدة مدن ذات التدفقات السياحية في المرحلة الاولى منها الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران و عنابة و تليها مدن أخرى هامة بالجنوب الجزائري.
- ✓ سنة 2005 افتتاح فندق شيراطون وهران و هو اول مشروع يتحقق في إطار الشراكة الجزائرية الليبية في مجال الفندقة حيث بلغ حجم المشروع 122 مليون دولار أمريكي مخصص لسياحة الأعمال بالدرجة الأولى حيث يحتوي على 324 غرفة و جناح رئاسي،كما ستتوسع هذه الشراكة إلى مشاريع أخرى منها فندق خمس نجوم بالعاصمة و آخر بحاسي مسعود تصل قيمة الاستثمارات الليبية في الجزائر إلى 500 مليون دولار أمريكي.
- ✓ وفي نفس سنة 2005 قا م مستثمر السعودي سيدار بالاستثمار مباشر في الجزائر من خلال إنشاء ثلاث مشاريع سياحية ضخمة بتكلفة تقدر ب 280 مليون أورو.
- ✓ سنة2007 قامت سويسرا بإنشاء فندق يحتوي على 280 غرفة للمستثمرMARRIOT.
- ✓ كما كان للكويت كذلك الحظ من خلال المستثمرFAKI بالمشاركة في رأس المال و تسير فندق الاوراسي .

المطلب الثالث: إستراتيجية تطوير السياحة في الجزائر لآفاق 2025

(المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة)

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT 2025 الذي من خلاله تعلن الدولة لجميع الفاعلين و لجميع القطاعات و جميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2025 و ذلك بنظرتها للتنمية السياحية الوطنية للمدى القصير (2009) و المدى المتوسط (2015) و المدى الطويل(2025).

- **الأهداف المادية للمرحلة (2008-2013)**

تتجسد الاهداف المادية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في ما يلي:

- تطور طاقة الايواء
- تطور عدد السياح

- تطور المداخيل بالعملة الصعبة

1. تطور طاقة الإيواء في 2013

إن الطاقة الفندقية المحتمل تحقيقها في نهاية المرحلة (2008-2013) ستكون 60 الف سرير،أي ب**معدل 10000 سرير كل سنة،كما يوضحه الجدول التالي .**

الجدول رقم (5) :تطور طاقة الإيواء 2013 . الوحدة : (الف سرير)

السنوات	عدد الأسرة	نسبة النمو %
2008	137	7.87
2009	147	7.30
2010	157	6.80
2011	167	6.37
2012	177	5.99
2013	187	5.65

المصدر:عوينان عبد القادر ،مرجع سابق، ص 297 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) وجود تطور في عدد الاسرة وهذا ما حاولنا توضيحه في الشكل التالي

الشكل رقم (3) : تطور عدد الاسرة 2013 .

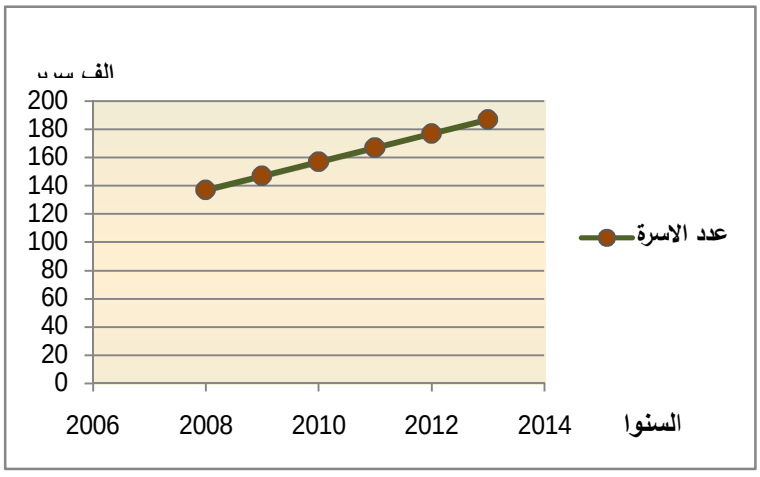

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(5)

من خلال الشكل رقم (3) يتضح أن تطور عدد الأسرة للمرحلة (2008-2013) يكون متزايد سنويا بقيمة 10000 سرير سنويا،حيث تعتزم الوزارة الوصية الوصول إلى 187000 سرير سنة 2013 ، و بالتالي الوصول إلى 50000 سرير يتم انجازه خلال هذه الفترة ، هذا الانجاز يعتبر خطوة ايجابية يدعم طاقة الإيواء الموجودة و يحسن من نوعية الخدمات السياحية.

وتعمل الأقطاب ذات الأولوية على توفير 40000 سرير بمقاييس دولية ،30000 سرير ، منها يكون من الطراز الرفيع و هذا على المدى القصير جدا ، و 10000سرير الباقية تكون على المدى المتوسط[1] ، هذا يتزامن مع استقبال الجزائر أزيد من 3 مليون سائح في 2015[2].

حيث يتطلب استقبال هذا العدد من السياح توفير 75 ألف سرير من النوعية الجيدة.

2- **تطور عدد السياح للمرحلة** (2008-2013).

أما فيما يخص التدفقات السياحية لهذه المرحلة فهو موضح في الجدول التالي.

+الجدول رقم (6) : تطور عدد السياح **2013** **الوحدة: (مليون سائح)**

السنوات	عدد السياح	نسبة النمو%
2008	1.75	11
2009	1.95	11
2010	2.17	12
2011	2.43	12
2012	2.7	13
2013	3.9	13

المصدر:عوينان عبد القادر ،مرجع سابق، ص299 .

[1] وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، **الكتاب رقم:(02)المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية** ، جانفي 2008،ص 17 .

[2] عوينان عبد القادر، مرجع سابق ، ص298

يمكن ترجمة أرقام هذا الجدول إلى الشكل التالي.

الشكل رقم (4) : تطور عدد السياح للمرحلة (2008-2013).

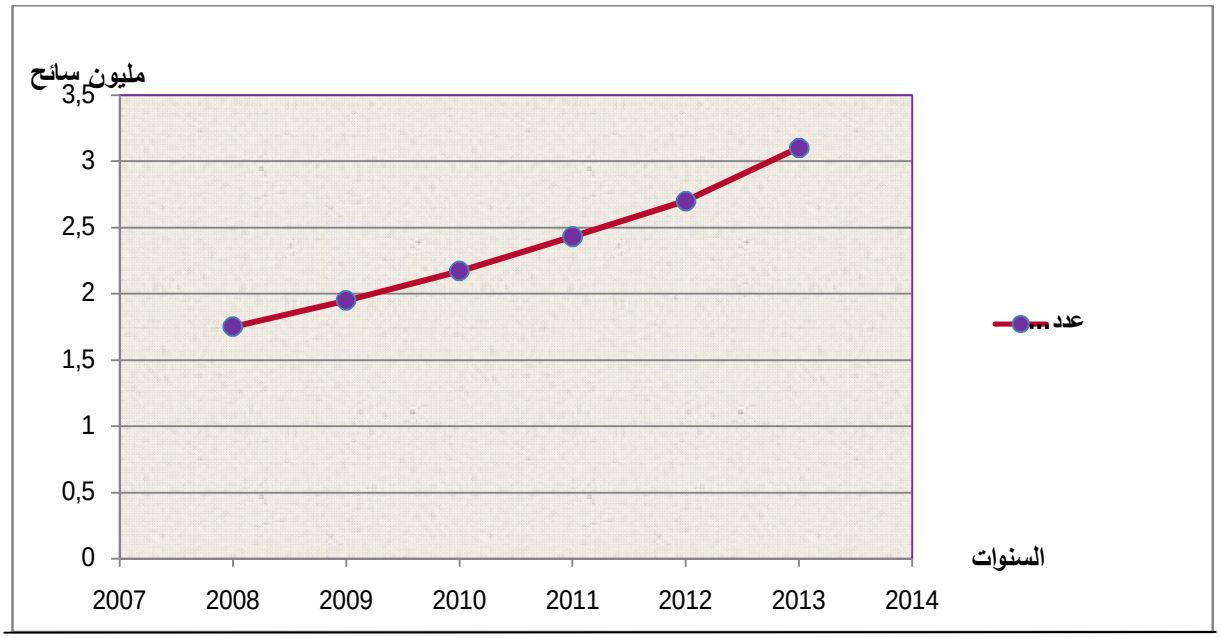

المصدر : **من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(6).**

يبين كل من الجدول رقم (6) و الشكل التوضيحي رقم (4) أن هناك تطور مستمر لعدد السياح للفترة(2008-2013).

حسب ما صرحت به الوزارة الوصية عن استقبال أزيد من 3 مليون سائح في سنة2013 أي بمعدل تطور % 13 ، و هو رقم مقبول للسياحة الجزائرية ، أما إذا ما قورن مع عدد السياح للدول المجاورة فهو ضعيف جدا ، حيث استقبلت تونس هذا العدد من السياح سنة 1990 ، واستقبلت مصر سنة 1995 حوالي 3 مليون سائح ، أما المغرب سنة 1997 استقبل 03 مليون سائح ، و يعتزم هذه البلدان الشقيقة استقبال أزيد من 12مليون سائح في 2013 .[1]

4- تطور المداخيل بالعملة الصعبة 2013

باعتبار أن متوسط الإنفاق للسائح قدر ب 520 دولار أمريكي لسنة 2002 ، فقد تم تقدير الإيرادات السنوية 2013 على أساس هذا المتوسط[2] ، كما يبينه الجدول التالي.

[1] عوينان عبد القادر ،مرجع سابق، ص299.
[2] نفس المرجع، ص300 .

الجدول رقم (7): **تطور المداخيل بالعملة الصعبة للمرحلة** (2008-2013).

السنوات	المداخيل (مليون دولار)
2008	485
2009	692
2010	722
2011	822
2012	1076
2013	1313

المصدر:عوينان عبد القادر ،مرجع سابق، ص300 .

تشير بيانات الجدول أن توقعات المداخيل خلال الفترة(2008-2013). متزايدة بوتيرة متسارعة ، و هذا ما يوضحه الشكل التالي .

الجدول رقم (5) :تطور المداخيل السياحية **للمرحلة** (2008-2013).

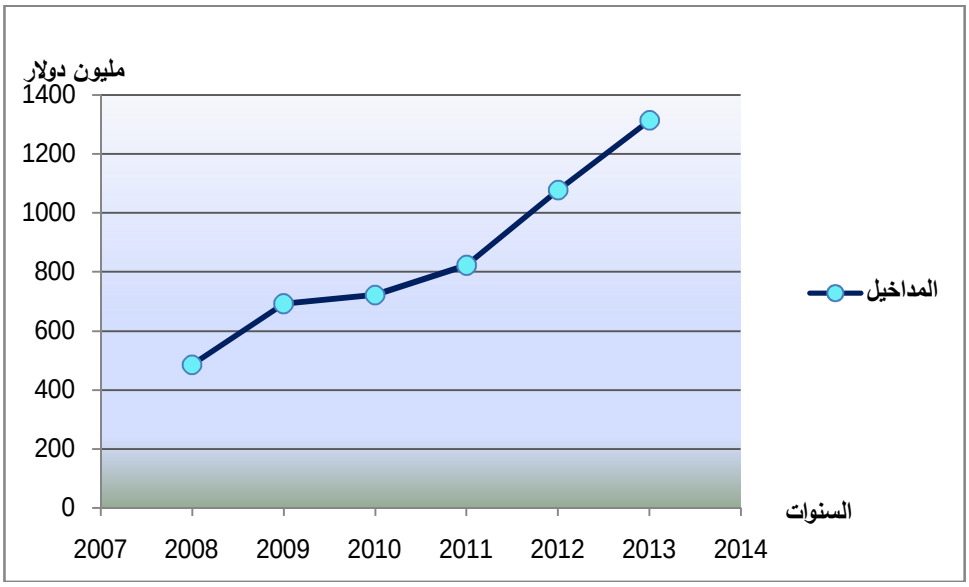

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(7)

تشير بيانات الجدول أن المداخيل السياحية المتوقعة للفترة (2008-2013) تزيد بمعدل متزايد ، حيث من المتوقع ان تبلغ المداخيل السياحية نهاية هذه المرحلة 1313 مليون دولار ، بعدما كانت متوقعة 485 مليون دولار في بدايتها ، أي زيادة بمقدار 828 مليون دولار خلال 05 سنوات ، و لكن الواقع يكشف أنه خلال سنتي 2008و 2009 لم تحقق النتيجة المرجوة من الإيرادات السياحية ، حيث أن خلال سنة 2008 تم تحقيق 300 مليون دولار ، و 330 مليون دولار سنة 2009 ، أي أن هناك عجز بمقدار 185 مليون دولار سنة 2008و 262 مليون دولار سنة 2009 ، هذا يدل على أن الإنفاق السياحي لا يزال متواضعا في الجزائر ، و يكمن إرجاعه إلى نوعية الخدمات المقدمة ، لأن السائح يتفاعل مع مثل هذه الأشياء فكلما كانت الخدمات توافق تفضيلات السياح كلما دفعت بالسياح للإنفاق أكثر[1].

4-الأهداف النقدية للمرحلة (2008-2015).

الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها خلال المرحلة الأولى يستوجب استثمارات عمومية و خاصة تقدر ب2.5 مليار دولار أمريكي ذلك أن الاستثمار الإجمالي عمومي و خاص،مادي و غير مادي اللازم لخلق سرير جديد يقدر ب 60000 دولار منها 55000 للاستثمارات المادية و 5000 دولار للاستثمارات الغير مادية،و عليه فإن مشروع انجاز 40000 سرير على مستوى أقطاب الامتياز السياحية السبعة يقضي ما قيمته 2.5 مليار دولار خلال سبع سنوات (2008-2015) بما معدله 350 مليون دولار كل سنة، و إذا أخذنا المعدل الاعتيادي لنسبة الاستثمارات العمومية من إجمالي الاستثمارات في قطاع السياحة و الذي يقدر ب % 15 (مادية و غير مادية)فإن السلطات العمومية يتوجب عليها إنفاق ما قيمته 375 مليون دولار أمريكي خلال السبع سنوات القادمة من أجل تطوير أقطاب الامتياز السياحية السبعة ما يعني استثمار 54 مليون دولار سنويا، و يوضح الجدول التالي بالارقام الاهداف التي يسعى المخطط بلوغها[2] .

[1] **عوينان عبد القادر ،مرجع سابق، ص301 .**

[2] وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، **الكتاب رقم:(02)المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية** ، جانفي 2008،ص 18 .

الجدول رقم (8) : **توضيح** خطة الأعمال السياحية 2015 .

السنة	2007	2015
عدد السياح (بالمليون)	1.7	2.5
عدد الأسرة	84869 (تتطلب التهيئة)	75000 (عالية الجودة)
مساهمة السياحة في PIB	%1.7	%3
الايرادات (مليون دولار)	215	من 1500-2000
مناصب العمل(المباشرة و الغير مباشرة)	200000	400000
التكوين(مقعدبيداغوجي)	51200	91600

المصدر: تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، الكتاب رقم:(02)المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية ، جانفي2008 ،ص 19 .

4-المشاريع ذات الأولوية للمرحلة الأولى(2008-2015)

لقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 ويمكن تقسيم هذه المشاريع إلى الأنواع التالية:

-فنادق تابعة لسلاسل عالمية مشهورة يصل عدد الأسرة بها إلى 29386 سرير[1].

-أكثر من 20 قرية سياحية متميزة(VTE) بالإضافة الى تخصيص عدة أرضيات للتوسع السياحي من

[1]لحسين عبد القادر ،**استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر(المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025)**،مجلة اداء المؤسسات الجزائرية،2012 ،العدد الثاني ،برج بو عريريج،الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد البشير الإبراهيمي ،ص 180

أجل تلبية الطلب الوطني و الدولي[1].

-حدائق تسلية سياحية(حديقة دنيا بعنابة،حديقة دنيا بقسنطينة، دنيا بالجزائر العاصمة و وهران ،حدائق الواحات....) .

-مراكز العلاج ،الصحة و الرفاهية (حمام قرقور،حمام ملوان الشريعة.)

-إطلاق 80 مشروع سياحي في 6 أقطاب سياحية بالامتياز 5986 سرير و 8000 منصب شغل في الأفق[2]

الجدول رقم (9) : **توزيع الأقطاب السياحية بالإمتياز بالجزائر**

الاقطاب السياحية بالامتياز	عدد المشاريع
الشمال الشرقي	23
شمال الوسط	32
الشمال الغربي	18
الجنوب الغربي الواحات	04
الجنوب الغربي توات - قورارة	02
الجنوب الكبير الاهقار	01
مجموع المشاريع	80

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، الكتاب رقم:(02)المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية ، جانفي2008 ،ص 20 .

[1] حميدة بو عمروشة،مرجع سابق، ص133 .

[2] وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، **الكتاب رقم:(02)المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية** ، جانفي 2008،ص 19 .

االمبحث الثالث : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي الجزائري .

تعتبرالإستثمارات السياحية من أهم الموارد السياحية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتأهيل اليد العاملة الفية ، وا إدخال الخبرات في ميدان القطاع السياحي وهذا بدوره يؤدي إلى التدفقات النقدية وزيادة التوسع في المناطق السياحي.

المطلب الأول: وضعية الاستثمار السياحي في الجزائر.

الفرع الأول: أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر.

يكتسي الاستثمار السياحي في الجزائر أهمية كبيرة ، نظرا لاستعداد السياحة الجزائرية وتقبلها لمثل هذه الاستثمارات بالإضافة إلى[1]:

- فرص الاستثمار متاحة في السياحة الجزائرية ،إذ تعتبر نقائص العرض السياحي في الجزائر فرصا مهمة للاستثمار،خاصة في ظل الطلب السياحي المتزايد،حيث لا تزال بعض المناطق السياحية عذراء ، فهي تفتقر لكثير من الإمكانيات السياحية كالفنادق والمطاعم .. ،ضف إلى ذلك توافر الموارد الطبيعية، كل هذه النقائص تشجع وتجلب الاستثمار السياحي فيها.
- مساهمة الاستثمار السياحي في تنويع موارد الاقتصاد الوطني ،إذ يشكل القطاع السياحي بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات في المستقبل القريب إذا تم ترقيته،حيث يساهم في توفير مداخيل بالعملة الصعبة من السياحة الخارجية، ومنه تقليل من التركيز على قطاع المحروقات كقطاع رئيسي في نمو الاقتصاد الوطني.
- مساهمة قطاع السياحة في التقليل من حدة البطالة،نظرا لتشابكه مع قطاعات اقتصادية أخرى [2]
- تتوفر السياحة الجزائرية على مزايا تنافسية غير مستغلة :تشهد الأسواق العالمية ارتفاع حدة المنافسة،مما استدعى على الدول التخصص في قطاعات التي تملك فيها مزايا تنافسية قوية، والجزائر يمكن أن تملك حصة في الأسواق العالمية للسياحة من خلال تركيزها على جلب الاستثمارات السياحية خاصة الأجنبية منها.

الفرع الثاني: التحفيزات الممنوحة للمستثمرين في القطاع السياحي الجزائري

يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بمثابة نقطة تحول للسياسة الجبائية اتجاه الاستثمار السياحي، فقد تم في هذا القانون إعطاء امتيازات عديدة للمستثمرين في المجال السياحي، وقض ّ هذا

[1] عوينان عبد القادر ،مرجع سابق، ص 78 .

القانون على تسعة إجراءات جديدة لفائدة المتعاملين والوكلاء السياحيين، وهي عبارة عن إعفاءات جبائية ومالية وذلك من أجل جعل القطاع السياحي قطاعا جالبا للاستثمارات.

1- التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار السياحي.

تخضع النشاطات السياحية في إطار النظام الجبائي الجزائري للضريبة مثل النشاطات الأخرى، غير أنه نظرا لمميزات هذه النشاطات وكذا أهميتها في التنمية، تم منحها الاستفادة من جباية مخففة وكذا من عدة امتيازات جبائية في إطار القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة كما يلي[1]:

1-1- الضرائب المباشرة:

تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة% 19 ، مع العلم أن النشاطات الأخرى تخضع لنسبة 25 %

1-2- **الرسم على النشاط المهني:**

تخضع النشاطات السياحية على النشاط المهني نسبة2 %.

1-3 - الرسم على القيمة المضافة :باستثناء النشاطات السياحية المنصوص عليها في القانون الجبائي ،والتي تخضع للرسم على القيمة المضافة بنسبة 7% ،يخضع النشاطات الأخرى وكذا المؤسسات الفندقية لنسبة 17%.

1-4- حقوق التسجيل:

- **عقود تكوين الشركات السياحية:**

تنص أحكام المادة 248 من قانون التسجيل على خضوع عقود تكوين الشركات، ومنها السياحية لحق قدره % 0.5طبق على المبلغ الاجمالي للأملاك المنقولة والعقارية دون أن يقل هذا الحق عن 1000 دج.

غير أنه في حالة شركات ذات أسهم، يجب أن لا يقل هذا الحق عن 10.000 دج ولا يتعدى 300.000 دج.

- **زيادة رأسمال :**تخضع العقود المتضمنة زيادة رأسمال لرسم بمعدل 0.5 % ،عندما تكون الأرباح أو المؤونات المدمجة في رأسمال الشركات لم تخضع من قبل للضريبة على أرباح الشركات .

- **تخفيض رأسمال:**

يجب أن نفرق بين :

التخفيض الناتج عن الخسارة ،والذي يخضع للرسم الثابت المطبق على العقود غير الإسمية ، بشرط أن لا يتم أي تعويض مترابط لفائدة الشركة.

والتخفيض الناتج عن توزيع القيم الاجتماعية، الذي يسمح بالحصول على حق القسمة المقدر ب 1.5 %الذي يطبق على القيم الممنوحة لكل شركة(يعتبر هذا التخفيض قسمة جزئية).

1-5 - ضرائب ورسوم أخرى:

[1] Ministre des finances- tourisme :soutien fiscal à un secteur potentiellement porteur- la lettre de la DGI ,N43,2009.

قصد السماح للبلديات بتلبية الأعباء الضرورية التي تسمح لها بالقيام بنشاطاتها، نصت أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2008 على توسيع مجال تطبيق تعريفة الإقامة على مجموع بلديات الوطنوا ٍعادة رفع الرسوم المطبقة.

تؤسس تعريفة هذا الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة ، والتي لا يمكن أن تقل عن (50) دينار على الشخص وعلى اليوم الواحد، ولا تفوق (60) دينارا ولا تتجاوز

(100) دينار على العائلة.

غير أنه بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات ثلاث (03)نجوم وأكثر، تحدد تعريفة الرسم على الإقامة على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة على النحو التالي:

200دج للفنادق ذات ثلاث (03)نجوم.

400دج للفنادق ذات أربع (04) نجوم.

600دج للفنادق ذات خمس (05)نجوم.

إن هذا الرسم لا يطبق على مراكز العطل والترفيه.

وقصد تحفيز وتسريع وتيرة تنمية القطاع السياحي، والتي تنتج عنها آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني أنشأت الدولة عدة إجراءات وأحكام تدعيمية ،وكذا امتيازات جبائية لصالح الاستثمار السياحي.

في هذا الصدد نصت مختلف أحكام قانون المالية على عدة إعفاءات جبائية وتتمثل فيما يلي[1]:

2- الإعفاءات جبائية (الضريبة على الدخل الاجمالي):

- إعفاء مؤقت لمدة عشر (10) سنوات لفائدة المؤسسات السياحية من طرف المستثمرين الوطنيين، أو الأجانب باستثناء الوكالات السياحية و السفر، وكذا الشركات الاقتصادية المختلطة التي تمارس نشاطها في القطاع السياحي.

-إعفاء مؤقت لمدة خمس (05)سنوات ابتداء ا من سنة 2001 على عمليات البيع، والخدمات الموجهة للتصدير باستثناء النقل البري ،البحري، الجوي، إعادة التأمين والبنوك.

3- **تخفيضات شبه ضريبة[2]** :

3-1- **رسوم جمركية :**حيث تستفيد عملية اقتناء التجهيزات والتأثيثات غير منتجة محليا، وحسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرنة والتأهيل من المعدل المخفض للحقوق الجمركية ،وذلك إلى غاية 2014/21/31 .

[1] Ministre des finances- tourisme :soutien fiscal à un secteur potentiellement porteur-la lettre de la DGI ,op-cit، p44.

[2] تريكي العربي، مرجع سابق، ص179 .

2-3- **تخفيضات عقارية :**بهدف تحفيز تنمية القطاع السياحي تم منح تخفيضات عند التنازل عن الأراضي الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية ،وذلك بنسبة 50 %بالنسبة للأراضي الواقعة في الهضاب العليا، ونسبة 80 %بالنسبة للأراضي الواقعة في جنوب البلاد ،وزيادة على ذلك تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية من تحفيزات مالية تتمثل في :تخفيض نسبة من 3 إلى 4.5 %من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

الفرع الثالث :الاستثمار السياحي(المحلي) في الجزائر

حسب الإحصائيات المصرح بها من طرف وزارة السياحة الجزائرية لسنتي 2013 و 2014 و المتعلقة بالاستثمار السياحي (المحلي) في الجزائر و الذي يمثل2.69 % ب1607 مشروع من اجمالي الاستثمارات المحلية المقدرة ب 59563 مشروع[1] ، المتمثلة في وضعية المشاريع السياحية المحلية لسنة 2013 و سنة 2014 ،حيث تشير هذه الاحصاءات إلى وجود زيادة في كل من عدد المشاريع،عدد الأسرة و في عدد مناصب العمل، و هذا ما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم (9) : وضعية المشاريع السياحية المحلية

	2013			2014		
	عدد المشاريع	عدد الاسرة	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع	عدد الاسرة	عدد مناصب العمل
مشروع في طور الانجاز	377	51570	28083	385	54884	25526
مشاريع متوقفة	129	14017	6850	104	9123	3797
مشاريع غير منطلقة	219	17263	8093	296	33860	13006
مشاريع منجزة	21	1793	576	76	6377	2971
المجموع	746	84643	43602	861	104244	45300

المصدر وزارة السياحة

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول الي الشكل التوضيحي التالي.

الشكل رقم (6) : وضعية المشاريع السياحية المحلية

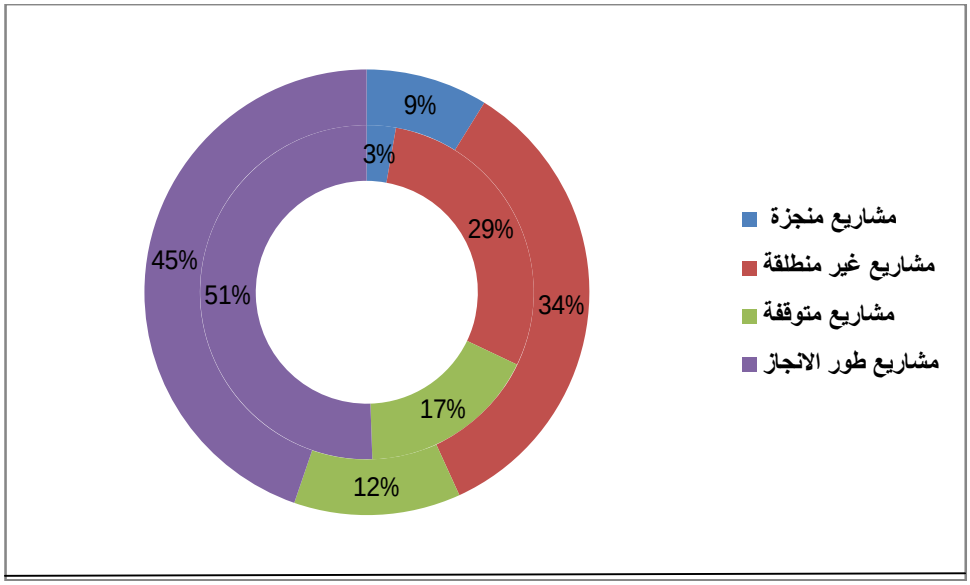

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (9).

يظهر الشكل رقم (6) إن نصيب الأكبر كان للمشاريع في طور الانجاز وذلك ب377 مشروع أي بنسبة 51 % في سنة 2013 ، ووصلت إلى 385 مشروع سنة 2014 بنسبة 45 % ، أما بالنسبة إلى المشاريع الغير منطلقة فقدرة ب219 مشروع في 2013 و تزايد عددها الى296 مشروع في 2014 وذلك بنسب 29 % و 34 % على التوالي ،و حسب ما صرحت به الوزارة الوصية أن هذا راجع إلى عدة أمور أهمها وجود تعقد و بطء في الإجراءات الإدارية[1] ، ثم تأتي حصة المشاريع المتوقفة ب 129 مشروع بنسبة 17 % و 104 مشروع بنسبة 13 % لسنتي 2013 و 2014 على التوالي ،و توقف هذه المشاريع لعدة أسباب أبرزها عجزها عن التمويل،وهذا راجع لسياسة التمويل و غياب بنوك متخصصة في الاستثمار السياحي ، فهذه النسبة أي 13 % المحققة في سنة 2014 تعتر صغيرة إذا ما قرنت بما كانت عليه في السنوات السابقة، و في هذا الصدد فإن وزارة السياحة صرحت بوصول عدد المشاريع المتوقفة بسبب مشكل التمويل في سنة 2005 إلى 174 مشروع من بين 255 مشروع متوقف أي ما نسبته 68.5 % و تراجعت هذه النسبة إلى 54.2 % سنة 2010 وذلك ب 97 مشروع من أصل 179 مشروع متوقف[2].أما بخصوص المشاريع المنجزة أي المشاريع القائمة و المزاولة لنشاطها وخدماتها فان نصيبها صغير، فقدرة ب 21 مشروع فقط 2013 ما نسبته 3 % و بلغت 9 % نهاية 2014 ب 76 مشروع .

- كما يمكننا أن نحلل محتوى الجدول رقم (9) من خلال الشكل التالي.

[1] وزارة السياحة الجزائرية.

[2] وزارة السياحة الجزائرية.

الشكل رقم (7) : حصيلة الاستثمار السياحي المحلي (2013- 2014).

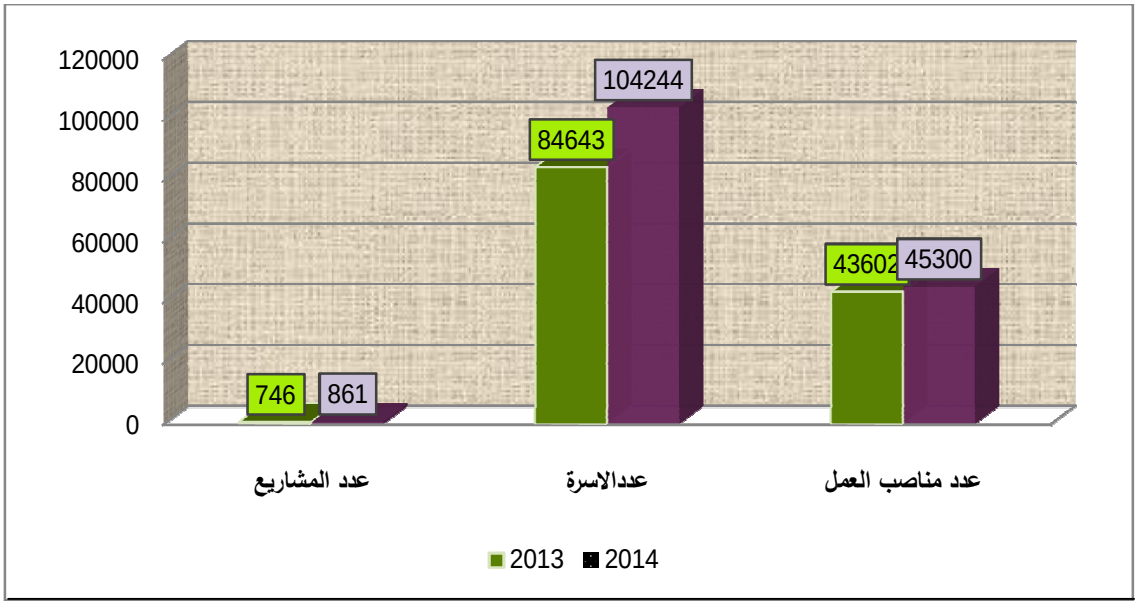

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (9) .

من خلال الشكل رقم (7) نلاحظ وجود زيادة في عدد المناصب الشغل الموفرة من خلال زيادة في عدد المشاريع المبرمجة من عام 2013 الى 2014 ،لكنها زيادة طفيفة إذا ما قرنت بزيادة المسجلة في طاقة الإيواء لهذه المشاريع، حيث كان عدد الأسرة 84643 سرير في 2013 و بلغ 104244 سرير نهاية 2014 ،و هذا راجع إلى الزيادة المحققة و الواضحة في طاقة الإيواء لكل من المشاريع الغير منطلقة حيث وفر 219 مشروع غير منطلق 17263 سرير في سنة 2013 و تزايدت لتصبح 33860 سرير من خلال 296 مشروع أي زيادة مقدرة بنسبة 97.5 % . و كذا المشاريع المنجزة ،حيث وفر 21 مشروع منجز 1793 سرير و تضاعف العدد ب 3 أضعاف و نصف ليصبح 6377 سرير من إقامة 76 مشروع منجز.

- و حسب ما صرح به مدير مصلحة دعم المشاريع السياحية و متابعتها ان آخر رقم وصلت إليه المشاريع الاستثمارية السياحية المحلية لسنة 2017 هو 1664 مشروع لديهم الاعتماد منهم 560 مشروع في طور الانجاز ، حيث بلغت طاقة إيواء 1664 مشروع 215981 سرير موفرة 89475 منصب عمل و ذلك بقيمة 933300 مليون دينار جزائري[1] ، وهذا ما يدل على و جود تطور ملحوظ في حصيلة الاستثمارات السياحية المحلية.

[1] وزارة السياحة الجزائرية.

المطلب الثاني : واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجال السياحي الوطني.

رغم وجود تطور في حصيلة الاستثمار السياحي المحلي إلى أن الجزائر تسعى لجلب الاستثمارات لأجنبية المباشرة في من خلال مجموعة من التحفيزات التي تم التطرق اليه من قبل، في هذا الصدد سوف نحاول في هذا المطلب و من خلال ما تم جمعه من معطيات التعرف على أهم أسباب الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و التفصيل في أهم مشاريع هذه الاستثمارات الأجنبية في مجال السياحة.

الفرع الأول : أسباب لجوء الجزائر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجال السياحي.

تعددت أسباب لجوء الجزائر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع السياحي ،نذكر أهمها:

1. الحاجة إلى مصادر التمويل :إن ضعف إمكانيات المادية في الجزائر (غياب بنوك متخصصة في الاستثمار السياحي) و كذا طول فترة استرداد رأس مال الاستثمارات السياحية (على الاقل 8 سنوات لجني الثمار و الفوائد و دخول المنافسة) جعلها غير قادة على التمويل الكلي للاستثمارات السياحية ، و بالتالي دخول الشريك الأجنبي لتمويل على الأقل 50 % من قيمة هذا الاستثمار.
2. عدم وجود الخبرة :ان عدم وجود استقرار في جودة و نوعية الخدمات و كذا سوء التسيير في المرافق السياحية بسبب عدم توفر الجزائر للايطارات و الخبراء في المجال السياحي، اصبحت ترى انه من الاحسن ان تستدعي الخبراء و المؤسسات الاجنبية المتخصصة في هذا المجال و ذلك من اجل :
   - ✓ ضمان التسيير الجيد و المتطور للموافق السياحية.
   - ✓ تحسين و المحافظة على جودة و نوعية الخدمات المقدمة في الموافق السياحية من التدني و عدم الاستقرار .
3. عدم توفر مكاتب دراسات متخصصة في المجال السياحي: ان من اول و اهم مراحل اقامة أي استثمار خاصة في مجال السياحي هي الدراسة الشاملة على المدى القريب و البعيد للمشروع المرتقب من خلال مكاتب الدراسة المتخصصة في المشاريع السياحية ،و هذا ما تفتقر له الجزائر.

الفرع الثاني : حصيلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المجال السياحي الوطني حسب نوع الهياكل

اولا :المشاريع المنجزة :

لقد تم انجاز 21 مشروعاستثمار ي سياحي،كانوا على شكل هياكل استقبالية و هياكل تكوينية وهم كالتالي :

1- الهياكل الاستقبالية :

بلغ عددها 20 هيكل استقبالي موزعين كالتالي:

1-1- فنادق عادية :

وبلغت 11 فندقا وهم كالتالي :

- مجموعة سلالسل فنادق(أكور - مهري) و هي شراكة جزائرية – فرنسية، وذلك بمجموع 5 فنادق.
- فنادق ايبيس – مهري بمجموع 2 فندق .

- فندق نوفوتل- مهري في الجزائر العاصمة
- فندق ماريوت في الجزائر العاصمة
- فندق في بن عكنون ضمن اتفاق الشراكة الجزائرية – الصينية
- فندق في قسنطينة ضمن اتفاق الشراكة الجزائرية – السعودية (مؤسسة أسيكوم)

1-2- فنادق فخمة:

وبلغ عددها 3 فنادق ضخمة ، وهم:

- فندق لافيدر في بئر خادم (الجزائر العاصمة)
- فندق الشيراطون في كل من العاصمة و وهران.

1-3- قرى سياحية:

وبلغ عددها 5 قرى سياحية

- القرية السياحية "قروم الجزائر"بمقتضى الشراكة الجزائرية – الامارتية (اميرال) في منطقة "موريتي" غرب العاصمة
- القرية السياحية سيدي فرج (الجزائر العاصمة) ، بمقتضى الشراكة الجزائرية - الامارتية (القدرة)
- القرية السياحية زرالدة الغرب (الجزائر العاصمة)بمقتضى الشراكة الجزائرية – السعودية (سيدار)
- القرية السياحية "واد يلاح" سيرازي (تيبازة) ، شراكة فرنسية (سوفيتال)
- القرية السياحية "ريسيكا بارك" في منطقة "فيلفيلة" (سكيكدة) ، بمقتضى الشراكة الجزائرية السعودية (أسيكوم).

1-4- مركبات سياحية: تم انجاز مركب سياحي وحيد وهو :

- المركب السياحي "تريست" تم في 2011/06/12 اتفاق لانجاز هذا المركب السياحي الكبير في باب الزوار (الجزائر العاصمة)بالشراكة الجزائرية – اردنية – قطرية.

2- هياكل تكوينية :

لقد تم الاستثمار في مجال السياحة في اقامة مدارس لتكوين الطلبة في هذا المجال و ذلك لمواكبة مزاولة نشاطات الفندقة و السياحة

- تم منذ عامين اقامة مدرسة للفندقة و السياحة في منطقة عين بنيان (الجزائر العاصمة) فهي شراكة جزائرية- سويسرية.

ثانيا : المشاريع في طور الانجاز

لقد بلغت حصيلة المشاريع الاستثمارية السياحية قيد الانجاز 10 مشاريع مقسمة بين 8 مشاريع كهياكل استقبالية و و مشروعين كهياكل تكوينية وهم كالتالي:

1- هياكل استقبالية :

1-1- فنادق عادية : وبلغت 3 فنادق عادية وهم :

- فندق في ولاية بجاية، بين الشركة الجزائرية ذات المسؤولية المحدودة "شيفاب بن إدير إيلاس" و مؤسسة "أسيكوم" السعودية.
- فندق في حي الاعمال بباب الزوار (الجزائر العاصمة) بمقتضى شراكة جزائرية – صينية.
- كذلك عن طريق شراكة جزائرية- صينية تم الاتفاق على اقامة اقامة سياحية (فندق).

1-2- فنادق ضخمة : وبلغت فندقا وحيد وهو :

- فندق الشيراطون بولاية عنابة.

1-3-قرى سياحية: وبلغت 4 قرى وهم :

- القرية السياحية "موسكاردا" فهي ناتجة عن استثمار الشركة الامارتية للاستثمار الدولي في الجزائر سوف تقام هذه القرية السياحية في تلمسان.
- القرية السياحية "ميديسيا" في بودواو البحري (بومرداس) تم الاتفاق على اقامتها من طرف شراكة جزائرية-تونسية-امريكية.
- القرية السياحية بعين طاية (العاصمة) تمت بالشراكة الجزائرية – الكويتية (الشركة الكويتية للاستثمار).
- القرية السياحية المتفق إقامتها بمنطقة الحجيرة (ورقلة) بين الجزائر و ايطاليا.

2- هياكل تكوينية :

- تم الاتفاق بين الجزائر و مؤسسة السويسرية على اقامة مدرستين للتعليم و التكوين في مجال الفندقة و السياحة (فرعين لمدرسة عين بنيان)في كل من قسنطينة و وهران .

يمكن توضيح كل هذه المعطيات في الشكل التالي.

الشكل رقم(8) :حصيلة الاستثمارات الاجنبية السياحية في الجزائر حسب نوع الهياكل

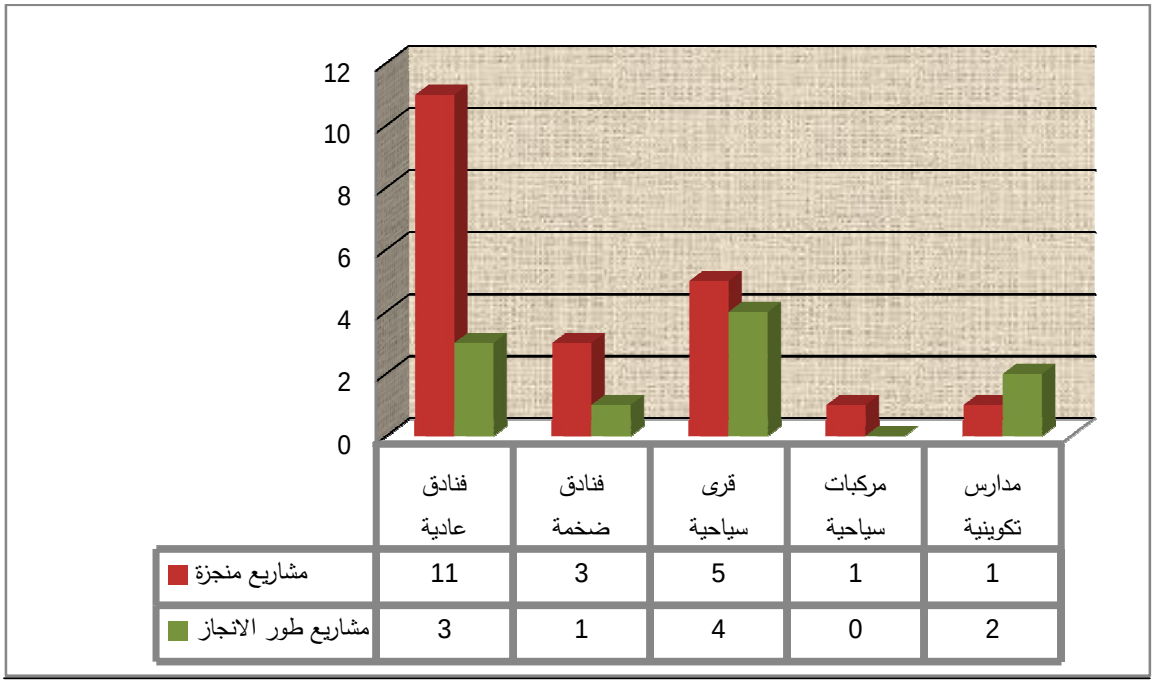

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

من المعطيات السابقة و بالاستعانة بالشكل رقم (8) نلاحظ ان من حصيلة 31 استثمار اجنبي سياحي تم انجاز 21 مشروع ما نسبته 68 % ، و بقية 32 % اي 10 مشاريع في طور الانجاز موزعة على شكل هياكل استقبالية و هياكل تكوينية هذا ما وضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (9) : نسبة انجاز الاستثمارات الاجنبية السياحة في الجزائر

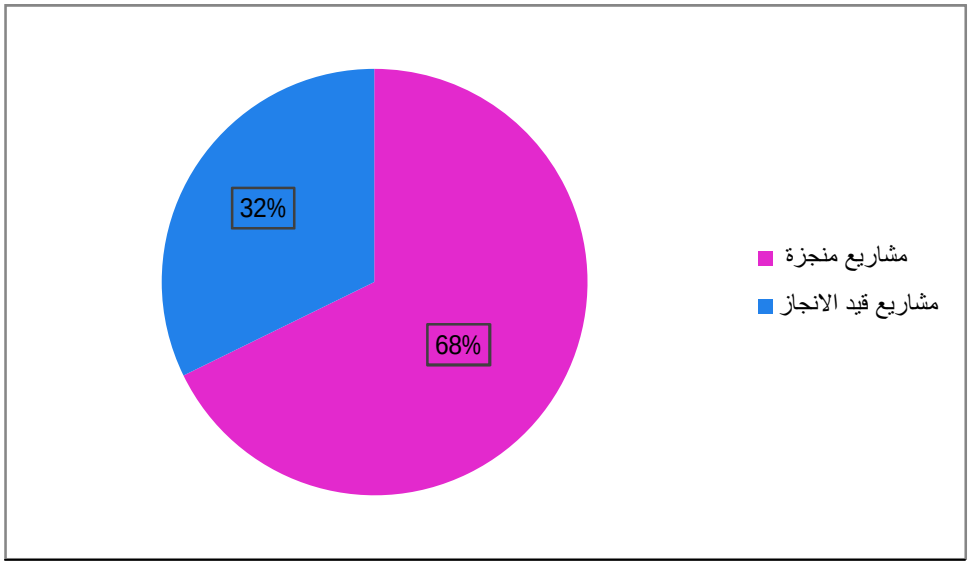

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

الفرع الثالث : حصيلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المجال السياحي الوطني حسب عدد الأسرة.

يمكن القول انطلاقا من حصيلة المشاريع التي تم ذكرها سابقا ان قطاع السياحة في الجزائر استفادة من طاقة إيو اء إجمالية قدرها 44113 سرير مقسمة بين 21 مشروع منجز و 10 مشاريع في طور الانجاز كالتالي :

1- المشاريع المنجزة : مما سبق التطرق له فقد استفاد 21 مشروع منجز من 15670 سرير منها :

- 3790 سرير كحصة للفنادق العادية : والتي ضمت كل من :

-مجموعة سلالسل فنادق أكور- مهري : (فندق قسنطينة بطاقة ايواء مقدرة ب 640 سرير، فندق سكيكدة بطاقة ايواء مقدرة ب 320 سرير، فندق سطيف بطاقة ايواء مقدرة ب 290 سرير، فندق عنابة بطاقة ايواء مقدرة ب 420 سرير، فندق الجزائر العاصمة (باب الزوار) بطاقة ايواء مقدرة ب 230 سرير).

- فنادق ايبيس – مهري : (فندق الجزائر أغا بطاقة ايواء مقدرة ب 360 سرير، فندق باب الزوار بطاقة ايواء مقدرة ب 231 سرير).

- فندق نوفوتل- مهري بطاقة ايواء مقدرة ب 360 سرير.

- فندق ماريوت في الجزائر العاصمة (قصر الصنوبر) بطاقة ايواء مقدرة ب 394 سرير.

- فندق في بن عكنون ضمن اتفاق الشراكة الجزائرية – الصينية بطاقة ايواء مقدرة 254 سرير.

- فندق في قسنطينة ضمن اتفاق الشراكة الجزائرية – السعودية (مؤسسة أسيكوم) بطاقة ايواء مقدرة 300 سرير.

- 851 سرير كحصة للفنادق الضخمة : موزعة على :

- فندق لافيدر في بئر خادم (الجزائر العاصمة)، بطاقة ايواء مقدرة ب 274 سرير.
- فندق الشيراطون في كل من العاصمة و وهران، بطاقة ايواء مقدرة 267 و 310 سرير على التوالي.

- 9929 سرير كحصة للقرى السياحية : موزعة على:

-القرية السياحية "قروم الجزائر" بمقتضى الشراكة الجزائرية – الامارتية (اميرال) في منطقة "موريتي" غرب العاصمة بطاقة ايواء مقدرة 1000 سرير

-القرية السياحية سيدي فرج (الجزائر العاصمة) ، بمقتضى الشراكة الجزائرية - الامارتية (القدرة) بطاقة ايواء مقدرة ب 360 سرير.

-القرية السياحية زرالدة الغرب (الجزائر العاصمة)،بمقتضى الشراكة الجزائرية – السعودية (سيدار) بطاقة ايواء مقدر ة ب 6885 سرير.

-القرية السياحية "واد يلاح" سيرازي (تيبازة) ، شراكة فرنسية (سوفيتال) بطاقة ايواء مقدرة ب 1426 سرير.

-القرية السياحية "ريسيكا بارك" في منطقة "فيلفيلة" (سكيكدة) ، بمقتضى الشراكة الجزائرية السعودية (أسيكوم). بطاقة ايواء مقدرة ب 1684 سرير

- 1100 سرير كحصة للمركب السياحي " تريست ".

يمكن ترجمت هذه المعطيات في الشكل التوضيحي التالي

الشكل رقم (10) : نسب مساهمة المشاريع المنجزة من حيث الطاقة الإيوائية .

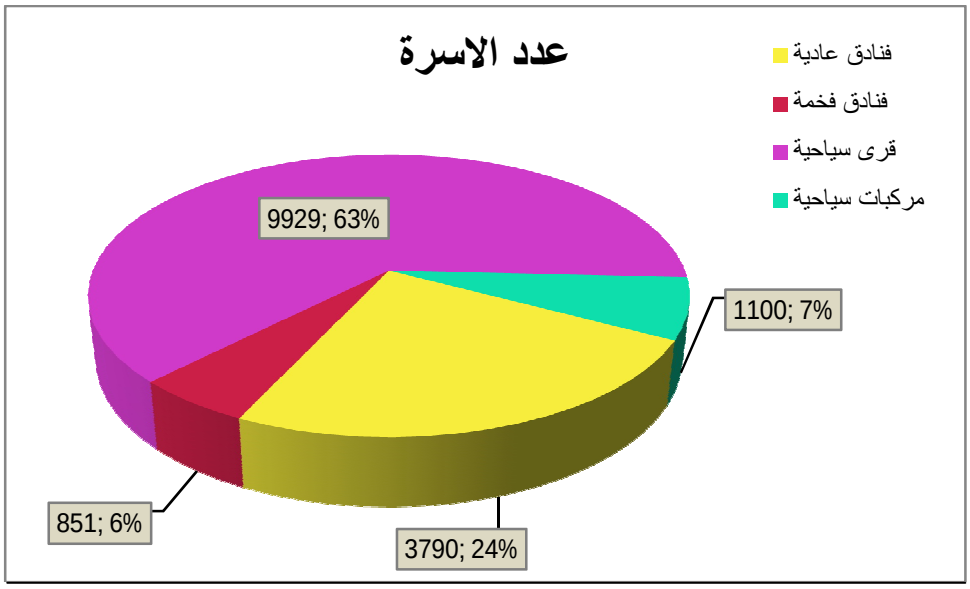

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال الشكل رقم (10) نلاحظ استحواذ القرى السياحية على اكبر عدد من الاسرة و مساهمتها بنسبة 64 % من الطاقة الإيوائية للمشاريع المنجزة ، كما ساهمت الفنادق العادية ب 24 % وهو رقم مقبول نوعا ما ، ولقد فاقة مساهمة المركب السياحي الوحيد " تريست " مساهمة الفنادق الضخمة ، حيث ساهم مركب " تريست " ب 7 % من عدد الاسرة و ساهم 3 فنادق فخمة ب 5 % .

2- المشاريع في طور الانجاز:

بعد اتمام المشاريع اجنبية قيد الانجاز التي سبق وذكرها ،فإنها ستحقق مساهمة إجمالية مقدرة ب 28483 سرير ، توزعت كالتالي :

- 1802 سرير بالنسبة الى 3 فنادق العادية .
- 350 سرير بالنسبة الي فندق ضخم "شيراطون " بعنابة .
- 26331 سرير بالنسبة ل 4 قرى سياحية و هذا ما يفصله الشكل التالي.

الشكل رقم (11) : توزيع الطاقة الإيوائية للقرى السياحية قيد الانجاز.

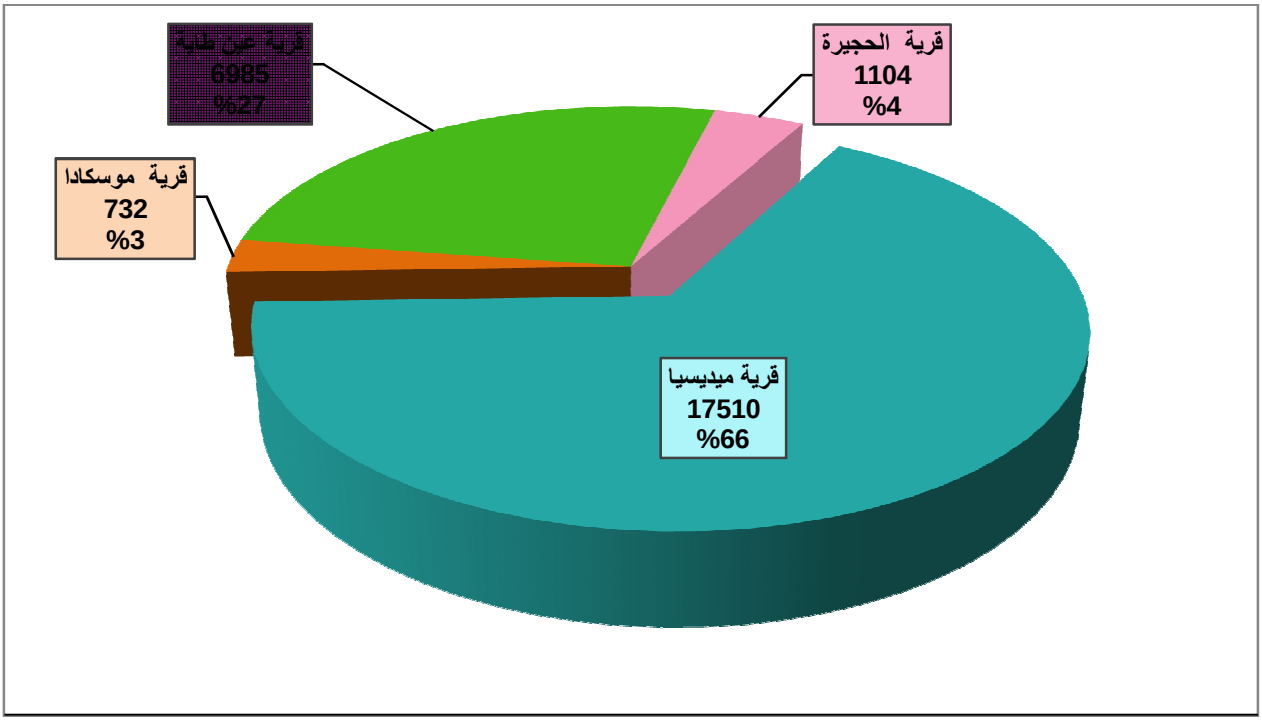

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال ما الشكل (11) نلاحظ أن اكبر نصيب من الأسِرة سيتحقق بإتمام القرية السياحية "ميديسيا" في بودواو البحري (بومرداس) و التي تم الاتفاق على إقامتها بمقتضى شراكة جزائرية-تونسية-أمريكية و المقدر ب 17510 سرير أي بنسبة 66 % من إجمالي الأسرة للقرى السياحية قيد الانجاز ،وكما ستحقق كل من القرية السياحية بعين طاية (العاصمة) ، القرية السياحية المتفق إقامتها بمنطقة الحجيرة (ورقلة) ، القرية السياحية "موسكاردا" (تلمسان)، ما نسبته 34 % ، مقسمة بينهم وذلك ب 6985 سرير، 1104سرير ، 732 سرير على التوالي.

الفرع الرابع: حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجال السياحي الوطني حسب عدد مناصب العمل

حسب آخر احصائيات التي تم التحصل عليها من وزارة السياحة الجزائرية أنه كل سرير بتطلب العامل ، 0.8 منصب شغل مباشر و 0.2 منصب شغل غير مباشر. و عليه فان الجدول التالي يبين اجمالي عدد مناصب العمل الموفرة من كل الاستثمارات الأجنبية (المشاريع المنجزة و في طور الانجاز)

الجدول رقم (11) :عدد مناصب العمل الموفرة من المشاريع المنجزة و المشاريع طور الانجاز.

	مشاريع منجزة		مشاريع طور الانجاز	
الهياكل	عدد الاسرة	عدد مناصب العمل	عدد الاسرة	عدد مناصب العمل
فنادق عادية	3790	3032	1802	1442
فنادق ضخمة	851	681	350	280
قرى سياحية	9929	7943	26331	21065
مركبات سياحية	1100	880	/	/
المجموع	15670	12536	28483	22787

المصدر : من إعداد الطالبة حسب المعطيات السابقة.

يمكن توضيح ما في الجدول رقم (11) في الشكل التالي .

الشكل رقم (12) : إجمالي عدد الاسرة و مناصب العمل التي توفرها كل الاستثمارات الاجنبية.

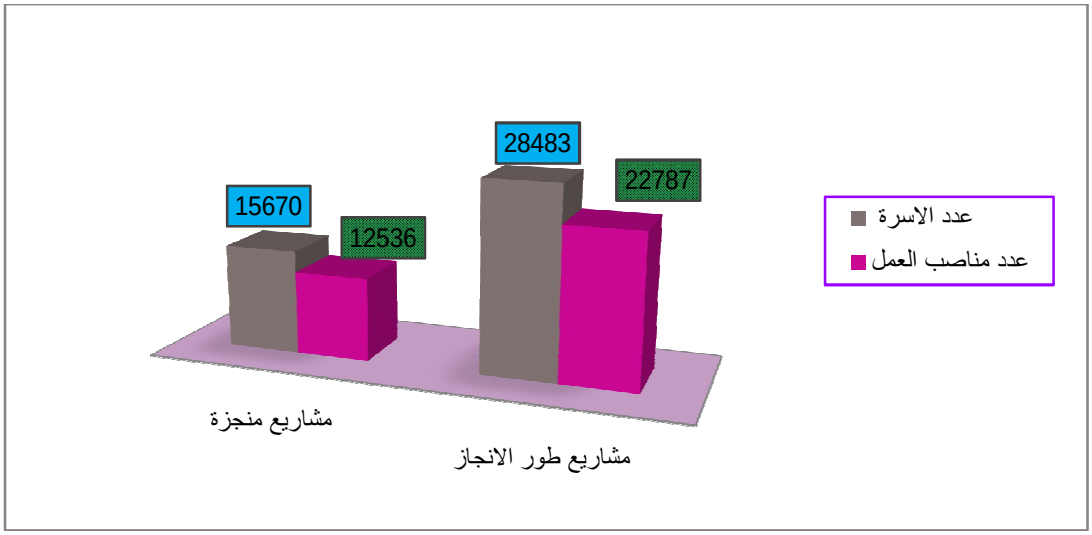

المصدر: من إعداد الطالبة حسب المعطيات الجدول رقم (11) .

حسب ما جاء به الجدول رقم ( ) و الشكل التوضيحي رقم ( ) يمكنا القول ان و على الرغم من بقاء 10 مشاريع قيد الانجاز إلا أنها ستوفر عدد مناصب العمل اكبر من ما وفره 21 مشروع منجز و هذا الفرق راجع الى ما ستحققه القرى السياحية طور الانجاز خاصة قرية "ميديسيا" و قرية "عين طاية" .

الفرع الخامس : حصيلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المجال السياحي الوطني حسب الدول المستثمرة و الولايات المعنية.

لقد توجه للجزائر العديد من الدول الاجنبية منها العربية و الغربية لإقامة مجموعة من الاستثمارات السياحية في مختلف ولايات الوطن و هذا ما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم (12) : حصيلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المجال السياحي الوطني حسب الدول المستثمرة و الولايات المعنية

الاستثمارات الاجنبية السياحية (المنجزة و قيد الانجاز)		
الدولة المستثمرة	نوع الاستثمار	مكان الاقامة
فرنسا	-مجموعة فنادق اكور – مهري (منجزين) -مجموعة فنادق إبيس – مهري (منجزين) -مجموعة فنادق نوفوتال – مهري (منجزين) - مجموعة سوفيتال - قرية واد يلاح- (منجزة)	-سكيكدة، قسنطينة ،سطيف ،عنابة ،العاصمة -الجزائر العاصمة -قسنطينة -تيبازة (سيرايزي)
الولايات المتحدة الامريكية	- مجموعة فنادق ماريوت (منجز) -فندق الشيراطون (منجز) - -فندق الشيراطون(قيد الانجاز)	-الجزائر العاصمة (قصر الصنوبر) - الجزائر العاصمة ، وهران -عنابة
الصين	-فندق (منجز) -فندق (قيد الانجاز) - فندق (قيد الانجاز)	-الجزائر العاصمة (بن عكنون) -الجزائر العاصمة (زرالدة) -الجزائر العاصمة (باب الزوار)
سويسرا	-مدرسة للفندقة و السياحة (منجزة) -فرعين لمدرسة الفندقة و السياحة (قيد الانجاز)	الجزائر العاصمة (عين بنيان) -قسنطينة ، وهران
ايطاليا	-قرية سياحية (قيد الانجاز)	-ورقلة (الحجيرة)

الامارات	-شركة اميرال العقارية الاماراتية ، قرية السياحية "فروم الجزائر" (منجزة) -مؤسسة القدرة العقارية الاماراتية ، قرية السياحية (منجزة) -الشركة الاماراتية للاستثمار الدولي ، قرية السياحية " موسكادا"(قيد الانجاز)	-الجزائر العاصمة (موريتي) - الجزائر العاصمة (سيدي فرج) -تلمسان
السعودية	-مؤسسة اسيكوم السعودية ، فندق (منجز) - -مؤسسة اسيكوم السعودية ، فندق (قيد الانجاز) - مؤسسة اسيكوم السعودية ،قرية سياحية "ريسيكا بارك" (منجزة) -مؤسسة سيدار السعودية ،قرية سياحية (منجزة)	-قسنطينة (عين السمارة) -بجاية - سكيكدة (منطقة فيلفيلة) -الجزائر العاصمة (زرالدة الغرب)
الكويت	-الشركة الكويتية للاستثمار،قرية سياحية (قيد الانجاز)	-الجزائر العاصمة (عين طاية)
الجزائر،الاردن،قطر	-المركب السياحي "تريست" (منجز)	-الجزائر العاصمة (باب الزوار)
الجزائر،تونس،امريكا	-القرية السياحية "ميديسيا" (قيد الانجاز)	-بومرداس (بودواو البحري)

المصدر : من اعداد الطالبة حسب المعطيات السابقة.

يمكن توضيح ما جاء في الجدول رقم (12) من خلال الشكلين التاليين

الشكل رقم (13) :توزيع الاستثمارات الاجنبية على الدول المستثمرة.

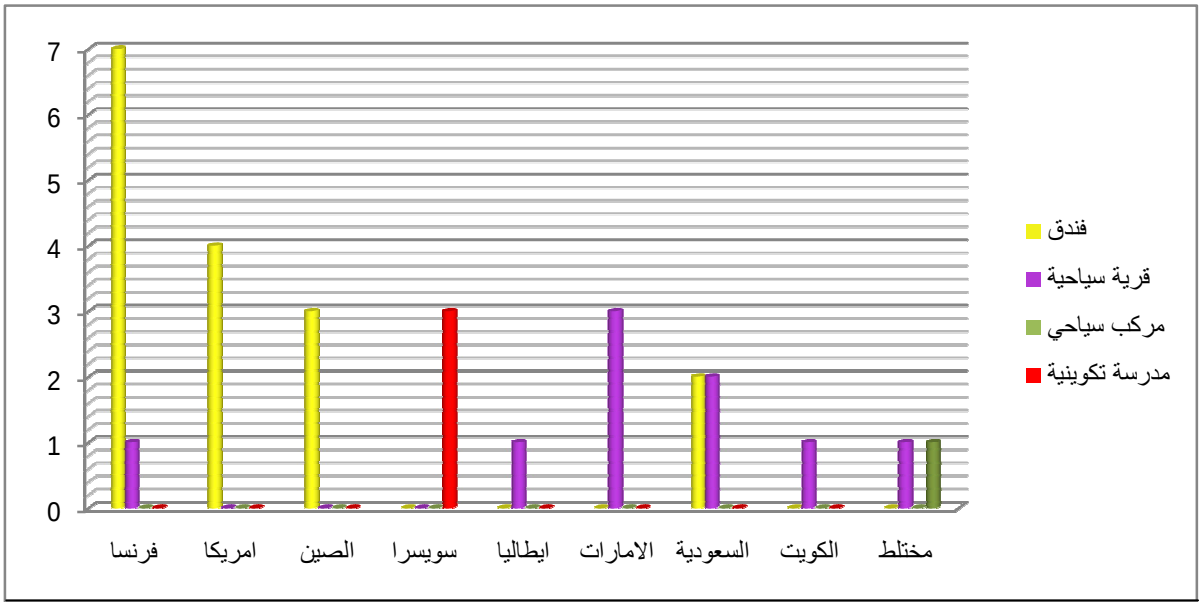

المصدر :من اعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول رقم (12).

نلاحظ من خلال الشكل التوضيحي رقم (13) تصدر فرنسا ب 8 مشاريع سياحية ثم تليها كل من امريكا و السعودية ب 4 مشاريع ،لتأتي كل من سويسرا ،الصين ، و الإمارات برصيد 3 مشاريع ،بعدها تحتل المرتبة ما قبل الاخيرة الشراكة المختلطة ب مشروعين ،و اخيرا تستثمر كل من الكويت، و ايطاليا بإقامة مشروع سياحي وحيد.وبالتالي فان عدد الاستثمارات السياحية للدول الغربية اكبر من استثمارات الدول العربية في الجزائر.

الشكل رقم (14) :توزيع الاستثمارات الاجنبية حسب مكان الاقامة

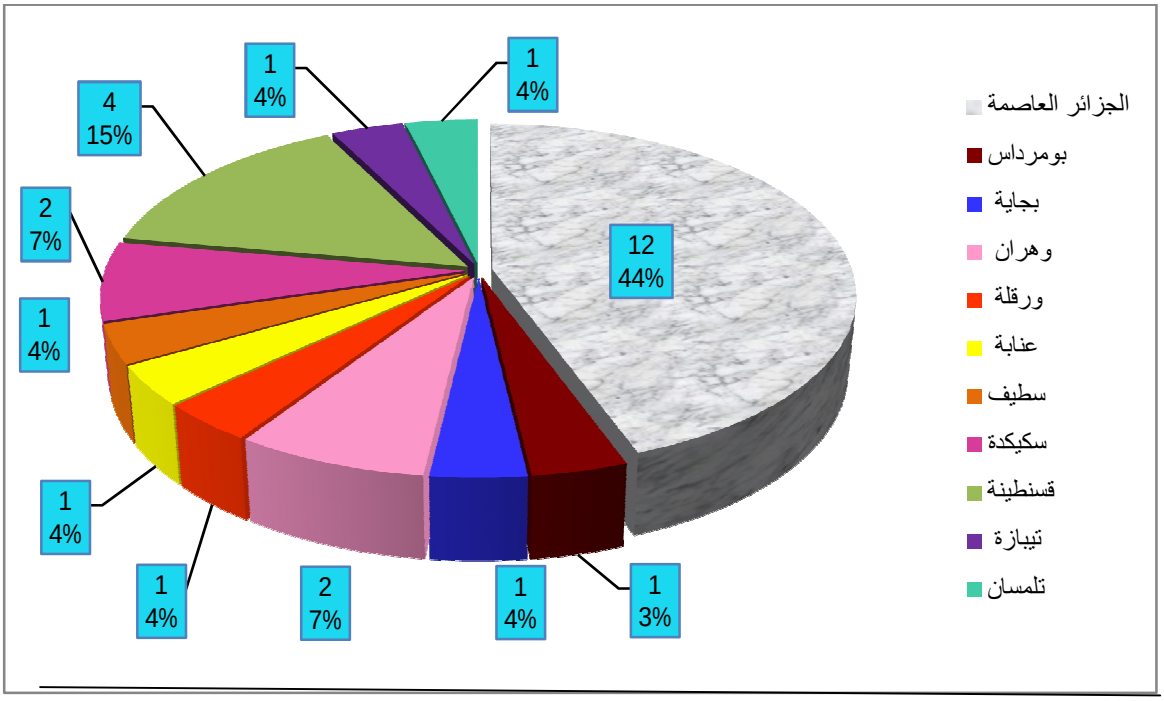

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول رقم (12) .

تشهد الجزائر إقامة عدة استثمارات سياحية أجنبية متنوعة ما بين فنادق و قرى و مركبات سياحية ، و ما يتضح لنا من خلال الشكل رقم (14) أن كل هذه الاستثمارات مركزة في المدن الشمالية للبلاد خاصة الجزائر العاصمة إذ تحضى بحصة الأسد من هذه الاستثمارات و المقدرة ب 12 مشروع ما نسبته 44 % ،تليها قسنطينة باستحواذها على 15% ما حصته 4 مشاريع، لتأتي كل من وهران و سكيكدة بمشروعين ما نسبته 7 % ، ليتوزع ما نسبته 34 % بالتساوي علي باقي الولايات المعنية التي اقيم فيها مشروع وحيد. و على رغم الأهمية التي تكتسيها السياحة الصحراوية،إلا أنها لم تحضى سوى بمشروع وحيد بولاية ورقلة من إجمالي المشاريع .

المطلب الثالث :تحليل مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشر في تطوير القطاع السياحة الوطني.

الفرع الأول : تحليل مساهمة مجمل الاستثمارات السياحية في الجزائر المحلية و الاجنبية.

من إجمالي ما تم طرحه في المطلب الاول و الثاني سنحاول حوصلة و تحليل مساهمة مجمل الاستثمارات السياحية في الجزائر(المحلية و الأجنبية) في الجدول التالي.

الجدول رقم (13) :حوصلة مساهمة الاستثمارات المحلية و الأجنبية في تطوير القطاع السياحة الجزائري

	الاستثمار المحلي نهاية 2014	الاستثمار الأجنبي	المجموع	نسبة مساهمة الاستثمار المحلي	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي
عدد المشاريع (المنجزة)	76	21	97	% 78.3	% 21.7
عدد الأسرة	6377	15670	22047	% 28.9	% 71.1
عدد مناصب الشغل	2971	12536	15507	% 19.2	% 80.8
نوع الاستثمارات	فنادق ذات طابع حضري و ساحلي .	فنادق (عادية و ضخمة) ، قري سياحية،مركبات سياحية.	/	/	/

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

من خلال الجدول رقم (13) نستنتج أنه من حيث :

1- عدد المشاريع المنجزة : نلاحظ أن :

الاستثمارات المحلية استحوذت على أكبر حصة من عدد المشاريع ما يقدر ب 76 مشروع أي بنسبة 78.3 % و المتمثلة في فنادق ذات طابع حضري و ساحلية ، بينما قدر عدد المشاريع السياحية الأجنبية ب 21 مشروع ما نسبته 21.7 % من إجمالي الاستثمارات في القطاع السياحي الجزائري .و التي تمثلت في فنادق بنوعيها عادية و ضخمة ، قرى و مركبات سياحية .

2- عدد الأسرة : نلاحظ أن :

و بالرغم من انجاز الاستثمارات المحلية لأكبر عدد من المشاريع السياحية إلا أن توفيرها لعدد الأسرة كان صغيرا اذا ما قورن بما وفرته الاستثمارات السياحية الأجنبية ،و هذا راجع لما تتميز به المشاريع الأجنبية من ضخامة كل من القيمة المالية والبناء الهيكلي للمشروع و حيث من خلال 76 مشروع محلي وفرت 6377 سرير اي مساهمتها ب 28.9 % من إجمالي الطاقة الإيوائية للقطاع السياحي. بينما قدرت مساهمة الاستثمارات السياحية الأجنبية ب71.1 % ، أي توفيرها ل 15670 سرير من خلال إقامتها لـ 21 مشروع فقط .

3- عدد مناصب العمل :

ان مساهمة الاستثمارات السياحية الأجنبية بأكبر نسبة من الطاقة الإيوائية للقطاع السياحي الوطني يؤدي إلى مساهمتها بتوفير اكبر نسبة من مناصب العمل و ذلك بتوفيرها لـ 12536 منصب عمل من اجمالي 15507 منصب عمل أي ما نسبته 80.8 % بينما وفرت الاستثمارات السياحية المحلية 2971 منصب عمل من اجمالي 15507 منصب عمل أي بنسبة 19.2 %

و مما سبق نستنتج أن هناك علاقة طردية بين ضخامة المشروع و عدد الأسرة و مناصب العمل التي يوفرها ، حيث كلما زاد حجم المشروع السياحي كلما زاد توفيره لعدد الأسرة و مناصب الشغل.

الفرع الثاني : معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر.

عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات بصفة عامة كما فتحت الباب أمام الاستثمارات السياحية ، فوضعت العديد من الامتيازات بغية جلب الاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي، ولكن في واقع الأمر هناك عدة عراقيل قد يواجهها المستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا قبل الانطلاق في مشروعه الاستثماري ، ومن أهم هذه العراقيل ما يلي :

1- إشكالية العقار السياحي.

إن إشكالية العقار السياحي تعتبر من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب في الجزائر، وذلك بسبب ندرته ونظرا لتعقد إجراءات الحصول عليه من جهة وارتفاع أسعاره من جهة أخرى، حيث أن توفير العقار يعتبر محددا أساسيا لإنجاحوا إنعاش الاقتصاد الوطني والقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية فيه، وعاملا مساعدا على جلب واستقرار المستثمرين، حيث يتطلب النشاط في العقار السياحي موارد

كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق ومراكز سياحية، وكانت هناك عدة تلاعبات وعمليات مضاربة استغلت الثغرات القانونية في هذا المجال .وعليه جاء القانون03 -03 الصادر في 2003/02/17 والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية ونصت المادة 20 منه ما يلي: "يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأملاك العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص."[1]

وتعترض عملية الحصول على العقار لأجل الاستثمار عدة مشاكل منها[2]:

-تعرض العقار السياحي للمضاربة في الصفقات العقارية ، وذلك بالأراضي الواقعة بالمناطق التوسع السياحي.

-طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار .

-تخصيص أراضي بتكاليف كبيرة تتمثل في تكاليف التهيئة حيث فالمستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا يعاني من غلاء العقار في الجزائر مقارنة مع ما هو موجود

في الدول المجاورة ، إذ أن اقتناء عقار لأجل إقامة مشروع عادة ما تكلف من 20 إلى % 30 من رأس المال المستثمر.

2- إشكالية تمويل الاستثمار السياحي

ان صعوبة الحصول على تمويل الاستثمارات السياحية راجعا أساسا إلى غياب المؤسسات المالية و البنكية المتخصصة في تمويل الاستثمار السياحي ، وهذا العامل هو السبب الرئيسي في نظرالمستثمرين ، مما أدى إلى نقص الاستثمارات السياحية، ضف إلى ذلك فالمستثمر ينظر إلى النظام البنكي الجزائري على أنه غير ذو فعالية وغير قادر على متطلبات الاستثمار ، وعلى هذا الأساس فإن النظام البنكي الجزائري أصبح يشكل أحد العقبات الهامة أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

بالإضافة إلى ذلك الاستثمار في المجال السياحي يتميز بمميزات خاصة منها [3]:

- مدة تنفيذ المشاريع السياحية وكذا الآجال الخاصة بالوصول إلى مرحلة مردودية المشروع طويلة نوعا ما حيث يستغرق من 3 الى 8 سنوات، هذا ما يجعل القروض البنكية المقدمة لتمويل الاستثمارات السياحية لفترات قصيرة ومتوسطة لا تتماشى مع وضعية هذا النوع من الاستثمارات التي تحقق أرباح لتغطية القروض على المدى الطويل، وهذا ما شكل عائقا أمام الحصول على القروض البنكية لتمويل المشاريع السياحية. مما يؤدي وفي بعض الأحيان الى التخلي عن العديد من هذه المشاريع ، وأحيانا أخرى يتم تغيير وجهة مشاريع أخرى.

[1] عويـنان عبد القادر،مرجع سابق ،ص 219 .

[2] نفس المرجع ،ص 220 .

[3] بن طلحة صليحة،حمداني موسى، **طرق تمويل الاستثمار السياحي وسبل تفعليها في الجزائر**، ورقة بحثية، الملتقى الدولي حول :الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014 ، المركز الجامعي تيبازة، ص 10 .

- تتعدد مجالات الاستثمار السياحي وتتنوع ، حيث تشمل الاستثمار في بناء وتشغيل وتطوير الفنادق والمطاعم ومراكز الاستشفاء ، ومراكز الرياضة والترويج والقرى السياحية والبواخر السياحية وسياحة المحميات ، بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة وشركات السياحة ووكالات السفر و وسائل النقل السياحي .

3- كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية

رغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي إلى أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها إلى أداء 14مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته ، مع العلم أن المستثمر في كل من تونس والمغرب يمر بمراحل ما بين5 إلى 9مراحل إدارية فقط.

وعند تسليط الضوء على الوضع الاداري في الاستثمار السياحي بصفة خاصة، نجده يتميز بالبيروقراطية الشديدة التي كان نتاجها خسارة الجزائر ملايير الدولارات. إذ نجد أن المستثمر الإماراتي الذي كان ينوي خلال سنة 2000 إقامة استثمارات كبيرة في البناء والسياحة، واجه العديد من العراقيل البيروقراطية دفعته ليستثمر أمواله التي كانت مخصصة للسوق الجزائري في مشاريع مختلفة أقامها في المغرب في فترة لا تتجاوز سنة ،ونجح في تجسيد مشاريعه في المغرب بفضل التسهيلات التي تمنح في هذا البلد في مجال و ذلك بإنشاء مراكز سياحية وفنادق في مناطق الدار البيضاء، مراكش، الرباط وطنجة[1].

و نجد كذلك المستثمرون يشتكون كثيرا من العراقيل الإدارية وانتشار البيروقراطية الشديدة كالبطء في العمل الإداري و صعوبة فهم الموظف في الدولة لتفاصيل طلب المستثمر ، والفساد الإداري...الخ ، بالإضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة والتعديلات والتغييرات في القوانين وانتشار الفساد في تطبيق القانون.

4- تدهور الاستقرار السياسي.

يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما وذا أثر فعلي على توافد الاستثمارات السياحية ، وخلال فترة التسعينات عاشت الجزائر أزمة سياسية أثرت سلبا على مكانة الجزائر الدولية ، ممأأدى إلى تصنيفها ضمن البلدان ذات درجة الخطر المرتفع و ذلك من قبل مراكز التقييم الدولية ، هذه الوضعية التي مرت بها الجزائر جعلت المستثمرون الأجانب يتجنبون الاستثمار فيهاوزيار تها.

5- ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية.

تعتمد الدولة في الكثير من الأحيان على سياسة تقديم الحوافز العامة بدلا من الحوافز الموجهة لتشجيع الاستثمار السياحي ، التي أثبتت أنها أكثر نجاعة من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات أو الحوافز التي تشمل كل القطاعات و الصناعات ، وهذا هو الإشكال المطروح في قانون الاستثمار الجزائري ، حيث نجده يقدم

[1] تبري يوسف،محمد ساحل، **الاستثمار السياحي في الجزائر، الأهمية والمعوقات**، ورقة بحثية ، الملتقى الدولي بعنوان :السياحة رهان التنمية المستديمة (دراسة تجارب بعض الدول)، يومي 24 و 25 أفريل 2012 ، جامعة البليدة، ص09 .

حوافز متنوعة بما فيها الحوافز الضريبية إلى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها ، وبالتالي فهي يفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات ومنها القطاع السياحي ، في حين نجد بعض الدول كتونس مثلا يتم فيها توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالقطاع السياحي ، ما أثر بصفة ايجابية على الاستثمارات السياحية بها[1] .

[1] نفس المرجع ،ص 11 .

خاتمة الفصل:

قطاع السياحة يشهد رواجا و تطورا ملحوظ في الآونة الأخيرة على ما كان عليه في التسعينيات و المتمثل في تطور عدد السياح، حيث تتوقع الوزارة الوصية استقبال أزيد من 3 مليون سائح ، و هو رقم مقبول نوعا ما للسياحة الجزائرية ، و كذلك زيادة في حجم الاستثمارات السياحية سواء كانت محلية أو اجنبية الوافدة الى الجزائر والتيتطور من خلالها كل من عدد هياكل الاستقبال التي تطور فيها كل الطاقة الإيوائية لهؤلاء السياح و كذا عدد مناصب العمل لهذا القطاع لتقديم خدمات للسياح تتميز بالجودة و النوعية.

من خلال مناقشة و عرض دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تطوير القطاع السياحي الوطني ، تبين انه و بالنظر لانخفاض المصادر الداخلية للبلاد بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية و عدم وجود الخبرة في المجال السياحي ، و بالتالي لجوء الجزائر الى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لتعاضم دوره كأحد مصادر التمويل الخارجية حيث ساهم هذا الاخير في النهوض بالقطاع السياحي الجزائري، و ذلك من خلال تطوير طاقات الاستقبال و ترقية نوعية الخدمات، و تحسين صورة الجزائر في المحافل الدولية. وهذا ما تم الحصول عليه من خلال ابراز اهم المشاريع الاجنبية العربية منها و الغربية في قطاع السياحة الجزائري .

و قد سعت الجزائر جاهدة في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال سنها عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية ، و بالتالي تهيئة الأرضية القانونية و التشريعية لتسهيل عملية الاستثمار و حماية المستثمرين، وهذا ما يعبر عن الرغبة والنية الحسنة للدولة بالنهوض و تطوير قطاعها السياحي ، وجعله كبديل لقطاع المحروقات في المستقبل. وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

اولا : تحليل فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى : و التي مفادها ان الاستثمار الأجنبي آلية من آليات النمو الاقتصادي .

من خلال الدراسة النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر اتضح أن هذه الفرضية صحيحة، ، فوجدنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا هاما في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفره من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل للتكنولوجيا الحديثة،

تحفيز للاستثمار والمنافسة المحلية وتعزيز للقدرة التصديرية و زيادة معدلات التشغيل .

الفرضية الثانية: : من خلال الدراسة إتضح **ان** السياحة قطاع اقتصادي هام، إذ يعتبر صناعة حقيقية تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث تعبر عن رغبة الإنسان في التنقل، وتفتح المجال لخلق فرص العمل، وجلب العملة الصعبة وتدفق رؤوس الأموال ورفع مستوى المداخيل، وتساهم في تنشيط القطاعات الأخرى. وهذا ما يبرز صحة الفرضية االثانية

الفرضية اثالثة : و التي مفادها **ان** مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير محفز لجذب الاستثمارات الأجنبية لذلك يجب تحسين هذا المناخ ووضع الحلول المناسبة لجدب الاستثمارات الأجنبية.

لكن رغم كل هده الجهود المبذولة، لم ترقى عملية الاستثمار إلى الحد الذي كانت الجزائر تطمح إليه بسبب العراقيل التي كانت تواجهه والناتجة خاصة عن عدم الالتزام بالتسهيلات
والضوابط المحددة للعملية الاستثمارية، والعوائق الإدارية التي يواجهها المستثمرين و هذا ما يثبت صحتها

الفرضية الرابعة :إن الجزائر تمتلك إمكانيات سياحية هائلة غير مستغلة بطريقة فعالة وهذا يعود إلى الصرامة في تنفيذ استراتيجيات وخطط تنموية المسطرة والتي تهدف في مجملها إلى إعطاء الاستثمارات السياحية الأولوية اللازمة بغية النهوض بالقطاع و تطويره وترقيته. وهذا ما يبرز صحة الفرضية

الفرضية الخامسة :من خلال الدراسة التطبيقية و تطرقنا الى اهم المشاريع السياحية الاجنبية و دراسة و تحليل مساهمتها في تطوير القطاع السياحي هو خير برهان على صحة هذه الفرضية.

ثانيا : الاقتراحات و التوصيات .

من خلال كل ما تم طرحه عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة و دورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر نقدم هذه الاقتراحات:

- على الجزائر تذليل العقبات التي تقف أمام إنجاز المشاريع السياحية كمشكل العقار السياحي ومشكل التمويل.
- تحسين بيئة الاستثمار وتوفير كل الشروط الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يساعد على جلب المستثمرين للقطاع السياحي.
- انشاء مصارف متخصصة في المجال السياحي للتصدي لمشاكل التمويل التي تعترض المستثمرين، كما هو معمول به في الكثير من الدول.
- صياغة سياسة واضحة من طرف الحكومة في مجال تمويل الاستثمار السياحي
- العمل على تقليل الإجراءات الإدارية المعقدة امام الأفراد والمشروعات السياحية.
- ضرورة تدريب و تكوين مختلف الفاعلين في المجال السياحي.
- العمل على انشاء شبكة معلوماتية عربية مشتركة لتسهيل معرفة القوانين المتعلقة بكل دولة.
- تنمية البنية التحتية الأساسية مع تطوير انظمة النقل بكل أشكاله كونه يحتوي على عوامل هامة لجذب المستثمرين.
- ضرورة العمل عل تعزيز السياحة العربية البينية للاستفادة من تجارب الدول العربية الشقيقة مثل تونس والمغرب خاصة فيما يخص جودة الخدمات المقدمة وحسن الضيافة.

- محاولة الغاء العراقيل البيروقراطية والإدارية التي تعترض سبيل المستثمرين كطول فترة دراسة المشروع وتعدد الإجراءات الإدارية.
- انشاء مكاتب مختصة في الدراسة الشاملة للمشاريع السياحية للمدى القريب و البعيد
- ضرورة الاهتمام بالمناطق الصحراوية وذلك بإقامة مشاريع تتلاءم مع المنتوج الصحراوي للاستفادة من ثروات الصحراء الجزائرية الشاسعة.
- تقديم تحفيزات إضافية للاستثمارات الأجنبية لتشجيع جلب رؤس الأموال للاستثمار في القطاع السياحي.

و في الأخير يبقي هذا العمل كبداية جديدة للدراسات القادمة من شأنها تسليط الضوء على جوانب أخرى قد أغفلها البحث ،أو لم يتطرق لها.

❖ **المراجع باللغة العربية**

قائمة الكتب :

1. احمد محمود **مقابلة،صناعة السياحة**،دار الكنوز المعرفة و النشر،الاردن،2007
2. أميرة حسب الله محمد،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير مباشر**،في البيئة الاقتصادية العربية،دار الجامعة،مصر،2004-2005
3. حامد العربي الحضري : **تقييم الاستثمارات**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، 2000
4. حسين عمر ، الاستثمار و العولمة ، دار الكتاب الحديث ، 2000.
5. رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2007
6. رعد مجيد العاني، **الاستثمار والتسويق السياحي**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان،2008
7. رمضان الشراح، **الاستثمار النظرية والتطبيق**، ذات السلاسل، الكويت، 2005
8. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997
9. زيد منير سلمان،**الاقتصاد السياحي**،دار الراية للنشر و التوزيع ،الأردن،2008 ،ص17 .
10. طاهر حيدر جردان : **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1997
11. طاهر مرسي عطية، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000
12. عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1992
13. عبد السلام أبو قحف ،**نظريات التمويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة** ،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2001
14. عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003
15. عبد السلام قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2003
16. عبد المجيد قري،**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003
17. عبد المطلب عبد الحميد- **العولمة الاقتصادية**-الدار الجامعية-الإسكندرية ،2006.

18. علي لطفي ، الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2009

19. عمر صقر ، العولمة و قضايا الاقتصادية المعاصرة ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2003

20. فريد النجار ، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي** ، مكتبة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000

21. فريد أحمد قبلان ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية واقع و تحديات** ، دار النهضة العربية ،2008

22. فريد النجار **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي** ,مؤسسة شباب الجامعة ,مصر, 2000

23. فريد النجار ،التحالفات الإستراتيجية ،الاتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ،1999

24. فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2004

25. ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن 1997

26. محمد العطا عمر،**صناعة السياحة و أهميتها الاقتصادية**،الندوة العلمية حول أثر الأعمال الإرهابية على السياحة،مركز الدراسات و البحوث،دمشق،2010

27. محمد الهادي لعروق، **أطلس العالم والجزائر**، دار الهدى، الجزائر، 2002

28. محمد مطر ، اداراة الاستثمارات ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، 1999

29. محمد منير حجاب،**الإعلام السياحي**، ،دار الفجر للنشر و التوزيع ،ط1 ،2002

30. مروان سكر،**مختارات في الاقتصاد السياحي** ،الأردن،دار مجد لاوي،1999

31. مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي**،مجد المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع،2003

32. موسى بودهان، **الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر** ، الجزائر ، دار الملكية ،2000

33. موفق عدنان عبد الجبار الحميري،**أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة**،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،عمان،2009

34. نزيه عبد المقصود مبروك ، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007

35. نعيم الطاهر،سراب إلياس،**مبادئ السياحة**، ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،الأردن،2007

36. نعيمة اوعيل،**واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر(1998-2005)**،مكتبة الوفاء القانونية للنشر،ط1 ،الاسكندرية،2016

37. يسري دعبس، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، دراسات وبحوث انتروبولوجيا السياحة الملتقي المصري للإبداع والتنمية ، الإسكندرية 2003

❖ **قائمة المذكرات:**

1. بزة صالح،**تنمية السوق السياحية بالجزائر– دراسة حالة ولاية مسيلة** –مذكرة ماجيستير،جامعة مسيلة،
2. بن داودية وهيبة ، واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا ، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الشلف 2005/2004
3. بوزاهر نسرين ،**تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص:نقود و تمويل،جامعة بسكرة،2005-2006 ،ص31 .
4. تريكي العربي، **واقع الاستثمار السياحي** دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012
5. جوامع لبيبة، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية(دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة بسكرة،2014-2015
6. حدبي فيصل ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الغير مباشرة ، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير جامعة الشلف ، 2007
7. حميدة بوعمروشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**/دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص:**اقتصاد دولي و التنمية المستدامة**،جامعة سطيف،2011-2012
8. حيزية حاج الله،**الاستثمار السياحي في الجزائر**،مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة البليدة،2006
9. خرافي خديجة،دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،دراسة مقارنة(الجزائر –تونس–المغرب)،أطروحة دكتوراه،جامعة تلمسان،2014-2015،

10. دحماي سامية، **تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية**(1988-1998)، رسالة الماجستير، فرع النقود المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001

11. درويش، **الاستثمارات السياحية في الأردن** ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1997

12. دلال بن سمينة،تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية،دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه،جامعة بسكرة،2012

13. زرقين سورية،دور الاستثمار المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية،مذكرة ماجستير،تخصص نقود و تمويل،الجزائر:جامعة بسكرة،2007-2008

14. زهير بوعكريف،**التسويق السياحي و دوره في تفعيل قطاع السياحة** دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،تخصص:تسويق، جامعة قسنطينة،2011-2012

15. سحنون فاروق، اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر،دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستير،جامعة سطيف،2009-2010

16. الطيب داودي /عبد الحفيظ مسكين، **الاستثمار السياحي في المناطق السياحية** دراسة حالة ولاية جيجل، ورقة بحثية، الملتقى الدولي بعنوان :الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014

17. عبد الكريم بعداش،الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على لاقتصاد الجزائري أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص النقود و المالية،جامعة الجزائر،2007-2008

18. عمر يحياوي ،دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،دراسة حالة الجزائر، 2002-2012 ،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد دولي،جامعة بسكرة،2012-2013

19. عوينان عبد القادر،**السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات(2000-2025)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص:نقود و مالية،جامعة الجزائر3 ،2012

20. عيسى مرازقة،**القطاع الخاص و التنمية في الجزائر**،رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة ،2006-2007

21. فارس فضيل ، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية (دراسة مقارنة) أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2004

22. فاطمة رحال،اثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي،جامعة بسكرة،2011-2012

23. قارة ابتسام،**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر**،مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،تخصص:تسويق دولي،جامعة تلمسان،2011-2012

24. قويدر لويزة ، **السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترقيتها بالجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003،

25. قويدري كريمة،الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي في الجزائر ،رسالة ماجستير تخصص مالية دولية،جامعة تلمسان،2010-2011

26. كواش خالد ،**أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه،فرع تخطيط،جامعة ابعزائر ،2003 .

27. محمد فوزي شعوبي،**السياحة و الفندقة في الجزائر** دراسة قياسية 1974-2002 ،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر ،2007

28. محمد وزاني ، **السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**، مذكرة ماجستير تسويق الخدمات، جامعة تلمسان، الجزائر ،2011

29. هدير عبد القادر ،واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006

30. وليد بيبي ،آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية ،دراسة حالة دول شمال إفريقيا،أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية،جامعة بسكرة،2014-2015

❖ قائمة المقالات والمجلات:

1. أحمد قايد نور الدين،**الأهمية و الأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة** -حالة الجزائر- الملتقى الوطني حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية السياحة،جامعة بسكرة، 2010

2. بن طلحة صليحة،حمداني موسى، **طرق تمويل الاستثمار السياحي وسبل تفعليها في الجزائر**، ورقة بحثية، الملتقى الدولي حول :الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014 ، المركز الجامعي تيبازة
3. تبري يوسف،محمد ساحل، **الاستثمار السياحي في الجزائر، الأهمية والمعوقات**، ورقة بحثية ، الملتقى الدولي بعنوان :السياحة رهان التنمية المستديمة (دراسة تجارب بعض الدول)، يومي 24 و 25 أفريل 2012 ، جامعة البليدة
4. شبوطي حكيم،**الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة إلى الجزائر**،مجلة البحوث و الدراسات العلمية،ع:5 جويلية 2011
5. صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر**،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان43 –44 ،2008
6. عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،17–18 افريل، الجزائر،2006
7. لحسين عبد القادر،**استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر(المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025)**،مجلة اداء المؤسسات الجزائرية،2012 ،العدد الثاني ،برج بو عريريج،الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد البشير الإبراهيمي
8. محمد سليمان جرادات،هواري معراج،**السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائر**،مجلة الباحث العدد2004/01
9. محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06 ، الجزائر،. 2008 ،
10. موسى سعداوي،حكيم بوجطو،**أهمية مقومات السياحية الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة**،الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة،جامعة بسكرة
11. يوسف سعداوي ، تسيير محافظ الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لبعض حالات الدول العربية . مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية ، جوان 2008 ن العدد الثالث ، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر.

❖ التقارير :

1-وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، **الكتاب رقم:(02)المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية** ، جانفي2008 ،

2-وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، **الكتاب رقم:(02)المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية** ، جانفي2008

3-وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، **الكتاب رقم:(02)المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية** ، جانفي2008

4-المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ministre des finances- tourisme :soutien fiscal à un secteur potentiellement porteur- la lettre de la DGI ,N43,2009.

5- القوانين

1- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47الصادرة بتاريخ 22 أوت سنة 2001

2- الأمر رقم95 -05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1994 ، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم07 /1995

3- المادة رقم 27 من الامر رقم01 -04 .المؤرخ في 20 أوت 2001 و الصادر في الجريدة الرسمية رقم 47

4- المرسوم الرئاسي رقم90 -31 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، الجريدة الرسمية رقم45 /1990 .

5- المرسوم الرئاسي رقم90 -420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي ، الجريدة الرسمية رقم06 /1991

6- المرسوم الرئاسي رقم91 -346 المؤرخ في 05 أكتوبر 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الايطاليا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 1991/46

7- المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 02 يناير 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهوريةالفرنسية بشان التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلق بهما ، الجريدة الرسمية رقم01 /1994 .

8- المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 07 اكتوبر 1995 ، يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، الجريدة الرسمية رقم59 /1995

9- المرسوم الرئاسي رقم95 -88 المؤرخ في 25 مارس 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيةو المملكة الاسبانية والمتعلق بالترقية والحماية للاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم23 /1995

6-مواقع انترنيت:

1- الموقع الرسمي لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،
www.andi.dz

2- الموقع الرسمي بوزارة السياحة الجزائرية ،

www.matta.gov.dz

3- الموقع الرسمي لوكالة الوطنية لتطوير السياحة ، www.andt.dz